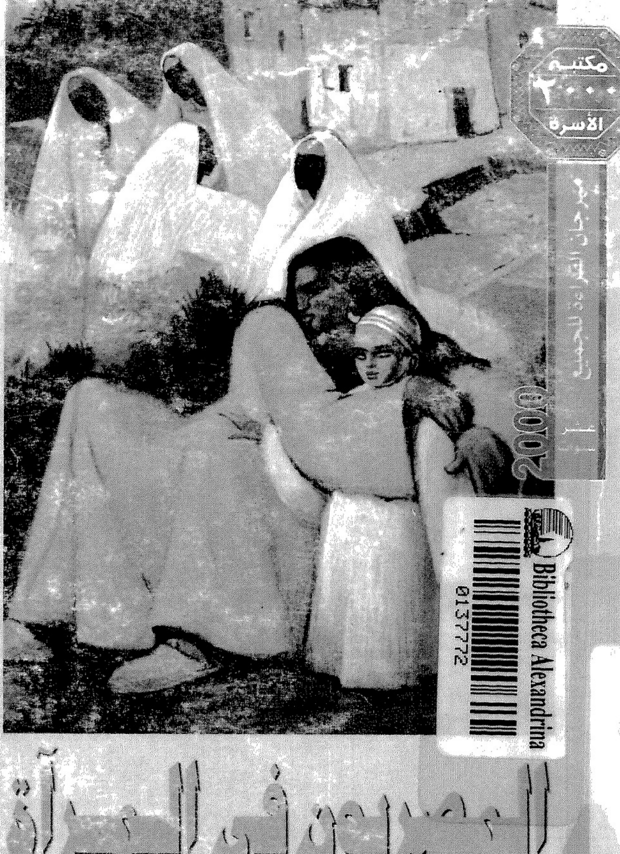
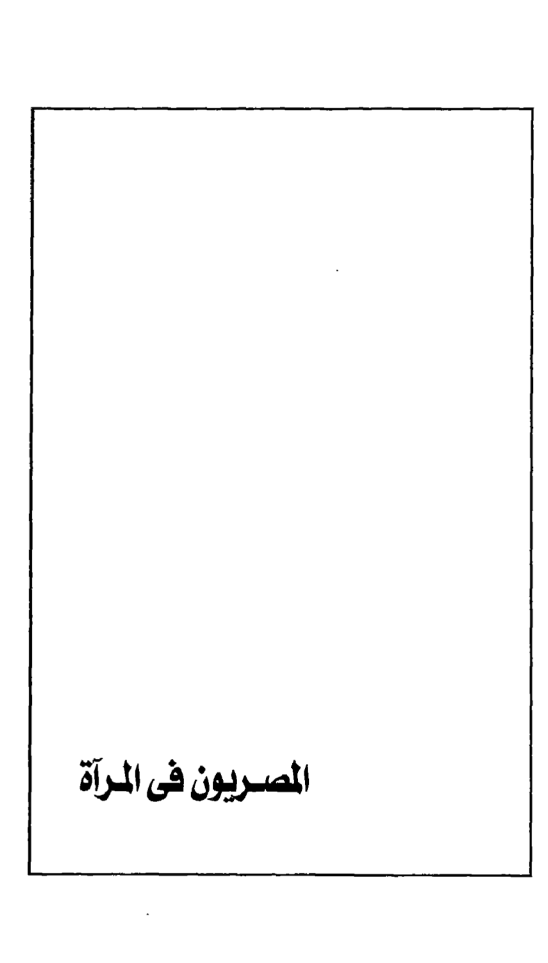


Bibliotheca Alexandrina
0137772

مصرية
العامة للكتاب



المصريون فى المرآة

اسم العمل الفنى: تكوين

التقنية: زيت على كرتون

مقاس العمل: ٣٥×٤٧سم رقم السجل: ١٦٩٦

حسين بيكار (١٩١٣م)

فنان شامل متعدد الجوانب. مصور ورسام صحفى وشاعر وناقد وعازف على آلتى العود والبزق. وهو مصور واقعى الطابع، تخطيطى المنحى فى بناء الصورة الفنية.

لعب دوراً مرموقاً فى مجال نقد الفن منذ تولى كتابة عموده الشهير ألوان وظلال فى جريدة الأخبار. وفضلا على ذلك فقد أسدى خدمات جليلة لعالم الطفل برسومه المميزة.

اشتهر بالإضافة لذلك بتصاويره الفذه التى أنجزها من روائع مصر القديمة لفيلم «جون فينى» ينابيع الشمس، الذى عرض بقاعة سينما مترو فى منتصف الستينات بحضور الزعيم جمال عبدالناصر.

قطاع الفنون التشكيلية

المصريون فى المرآة

رجب البنا



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠
مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

المصريون فى المرآة
رجب البنا

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم

«كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة» تلك الصيحة التى أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة «سوزان مبارك» فى مشروعها الرائع «مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة» والذى فجر ينابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذى كانت الثقافة والابداع محور حياته منذ فجر التاريخ.

وفى مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافى الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التى أصدرت فى سنواتها الست السابقة «١٧٠٠» عنواناً فى حوالى «٣٠» مليون نسخة لاقت نجاحاً واقبالاً جماهيرياً منقطع النظير بمعدلات وصلت إلى «٣٠٠» ألف نسخة من بعض إصداراتها.

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة «مصر القديمة» للعلامة الاثرى الكبير «سليم حسن» فى «١٦» جزءاً إلى جانب السلاسل الراسخة «الابداعية والفكرية والعلمية والروائع وامهات الكتب والدينية والشباب» لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذى تقوده السيدة: سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل.

د. سمير سرحان

طبعة خاصة لمكتبة الأسرة
بالتعـاون مع **دار المعارف**

إهـــــداء

إلـى زوجــتى ..

عسى أن تغفر لى

مقدمة

لا يزال انشغالنا بالماضى أكثر مما يجب، قليل منا ينظر إلى الماضى فى غضب، والكثيرون ينظرون إليه على أنه الفردوس المفقود، ويجاهدون لاستعادته ولا يصدقون أن الماضى لا يعود، ولا يريدون الشفاء من هذه الحالة النفسية والعقلية التى يسميها علماء الطب النفسى «عبادة الماضى» أو «النكوص».

وهذا الكتاب هو قراءة للحاضر للانطلاق إلى المستقبل، وأريد به أن أشغل القارئ معى بالنظر، والتأمل، فى أحوالنا الآن، بما فيها من سلبيات وإيجابيات، دون أن يقع فى شراك التشاؤم أو التفاؤل المفرط وغير العقلانى.

أريد أن أوجه نظر أنصار عبادة الماضى إلى أن الحفاظ على الهوية والشخصية القومية، والحرص على التراث وأمجاد الأمس، لا يستلزمان أن ننتقل نحن من عصرنا وعالمنا لنعيش فى عصر انتهى، وحضارة مرت عليها قرون، ولن تغنينا أمجاد الزمن الماضى الزاهر عن التحرك لصنع أمجاد للزمن الحاضر.

والزمن الحاضر الذى نعيش فيه الآن مختلف عن كل الأزمنة الماضية اختلافا مذهلا، والتغيير فى إنجازات العلم، وفى القيم، والأفكار، والسياسات، يتم بسرعة الصاروخ، ونحن نحلم بالزمن الذى كنا نتسابق فيه بالإبل، بينما غيرنا وصلوا إلى القمر، واتجهوا إلى كوكبى المريخ والزهرة، ويقدمون كل يوم إنجازًا مذهلا يصعب تصديقه: فى علوم الطب، والليزر، والهندسة الوراثية، والإلكترونيات.. كل يوم اكتشافات واختراعات جديدة، وكل يوم أفكار وأحلام جديدة، وكل يوم

خطوات قريبة من العدو للتقدم إلى الأمام، فلماذا نفكر نحن فى العودة إلى الوراء، أو الوقوف فى المكان والزمان، أو الاكتفاء بخطوات وهمية هى «محلك سر»..؟

لماذا لا ننظر إلى حاضرنا، وإلى الواقع الذى نعيش فيه، لكى نغيره إلى الأفضل، ولكى نعرف صورتنا الحقيقية؟ لماذا لا ننظر إلى أنفسنا فى مرآة صادقة، لا هى محدبة، فنرى أنفسنا أقل أو أصغر من حقيقتنا، ولا هى مقعرة فنرى أنفسنا أكبر وأضخم من الحقيقة، ونعيش فى أوهام، وأحلام اليقظة..؟

ولماذا ننشغل بقضايا فرعية، أو بقضايا غريبة، أو بقضايا جدلية ليس لها فائدة عملية، ولا عائد لها إلا تعميق الخلافات فيما بيننا، وغرس العداوة، وإغراقنا فى موضوعات لا يترتب عليها عمل مفيد، ولا نتعلم من الإمام مالك الذى كان يقول: «لا أحب قولا ليس وراءه عمل»؟.

والحاضر الذى نعيشه ملئ بالتناقضات والظواهر التى تستحق التأمل.. فقد عاش المجتمع المصرى طوال القرن العشرين فى معارك متصلة للدفاع عن الاستقلال والكرامة من ناحية، ولتأكيد الهوية المصرية العربية الإسلامية من ناحية ثانية، وللتفاعل مع العصر والدخول فى السباق الحضارى لتعويض ما ضاع منا من سنوات التخلف والظلام..

وفى نفس الوقت فنحن جزء من العالم، وقد عاش العالم عدة ثورات وحروب، كما شهد انقلابات فى الفكر والعلوم، وفى النظريات السياسية ونظم الحكم، ومن الطبيعى أن يكون لكل هذه التغيرات آثارها على مجتمعنا شئنا أو لم نشأ، وكانت للأحداث الداخلية الكبرى آثارها فى هذا التغير الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى، ابتداء من أصداء ثورة عرابى على الحكم الاستبدادى والاحتلال، إلى ثورة ١٩،

وقيام الرأسمالية المصرية، إلى ثورة ٥٢، بما طرحته من شعارات العدالة الاجتماعية، وتقريب الفوارق بين الطبقات، ومجانية التعليم، وحق الفقراء فى الحياة والعمل والمسكن، والقضاء على أعوان الاستعمار، وسيطرة رأس المال على الحكم، ووضع مصر فى مكانها الصحيح فى العالم العربى.

وخلال أقل من نصف قرن انتقلت مصر من الملكية إلى الجمهورية، ومن الاحتلال إلى الاستقلال، ومن النظام الرأسمالى إلى النظام الشمولى، ثم انتقلت مرة أخرى من الاستقلال إلى الاحتلال الإسرائيلى بعد ٦٧، ثم عادت إلى الاستقلال، وانتقلت مرة أخرى من النظام الشمولى إلى اقتصاد السوق، ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية، ومن المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح على العالم بالهجرة، والتليفزيون، والإنترنت، والسياحة.. وأصبح المصريون من الشعوب المصدرة للمهاجرين والسياح..

وعرفنا أمورا ومشاكل لم نكن نعرفها من قبل، نتيجة التغيرات فى الأسرة، وفى الشخصية المصرية، وفى القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، وفى ترتيب هذه القيم فى سلم الأولويات..

ألا يستحق كل ذلك أن نتوقف لحظة لالتقاط الأنفاس، ولإلقاء نظرة على ما حدث فى داخلنا ومن حولنا، ورؤية أنفسنا بعيون مبصرة، لنعرف أين نحن الآن؟. وما هو مكاننا الحقيقى فى العالم؟. وما هى عيوبنا ومشاكلنا؟. وكيف نعالجها؟.

وما دام التغيير هو سنة الحياة، والتطور محتوم فى الكون وفى البشر، ولا شىء ثابتا أو باقيا على حاله، إلا الله سبحانه وتعالى. هو وحده الذى يغير ولا يتغير.. مادام الأمر كذلك فلماذا لا نتعامل مع الحياة، ومع المجتمع، ومع أنفسنا بإيمان ويقين بحتمية التغير

والتطور، وبقبـول هـذه الحقيقـة الأزليـة الأبديـة وعـدم الوقوف أمـام التقدم.. وبدلا من رفض التغير والدعوة إلى الجمـود أو النكـوص، أليس الأفضل أن ندخر قوانا لترشيد التغـير وتوجيـه مساره لما فيـه صالحنـا وخيرنا..؟

ما أريد أن أقوله: هو أننـا يجـب أن نعمـل وبسرعة علـى أن نجعـل عمليـات التحـول والتغيير فـى مجتمعنـا تتـم بأمـان، وفـى الاتجـاه الصحيح، ونتجنب ما حدث فى مجتمعات أخرى تركت التغير يجرفها كالسيل فانهارت السدود التى كـانت تحمـى المجتمـع، والمثـال الأكـبر لذلك مـا حـدث فـى الاتحـاد السـوفيتى الـذى تـرك الأمـور تجـرى فـى أعنتها، وترك التغيير يحدث عشوائيا، وبقوة الدفع الذاتـى للأحـداث، دون إعـداد أو استعداد، فكـان كـالزلزال، وتـهدمت أركـان الدولـة والمجتمع، وكانت النتيجة ما رأيناه فى الاتحـاد السـوفيتى الـذى كـان القوة الأعظم الثانية فى العالم، فأصبح مثـلا للانـهيار الاقتصادى الـذى وصل إلى حد المجاعات والاستدانة وقبول شروط صنـدوق النقـد الـدولى، والانـهيار الاجتمـاعى، ووصـل الأمـر إلى حـد سيطرة الفسـاد والمافيـا، وهجرة العلماء والفنانين وأصحاب المواهـب والخـبرات بحثـا عـن لقمـة العيش فى أى دولة، ولو كان الاتحـاد السـوفيتى خطـط تخطيطـا جيـدا لضبـط اتجـاه التغيـير وسـرعته لمـا وصلـت الدولـة، والمجتمـع إلى هـذه الدرجة من التفكك والانهيار التى لم يسبق لها مثيل.

ونحـن فـى حـال مختلـف، فالتغيـير يتـم بـهدوء وتعقـل، ويســير بانضبـاط، وأمامنـا فرصـة العمـر للإصـلاح الشـامل. وانتقـال المجتمـع اقتصاديا إلى قيام القطاع الخاص بالدور الأكبر فى التنمية، يعنـى إعـادة الاعتبار إلى الفرد، وتوسيع نطاق الحرية الفردية، فى التملـك والمبـادرة وتحقيـق مصالحـه المشروعة وأحلامـه، ويتـوازى مـع حريـة الفـرد

الاقتصادية تأكيد حريته السياسية: حرية الرأى.. وحرية العمل السياسي؛ وبذلك تتأكد المشاركة الشعبية، وتزداد المؤسسات الدستورية قوة واستقلالا، ويتحقق التوازن بينها فى ظل سيادة القانون وحرية الصحافة.

ومن المهم فى هذه المرحلة ألا يشتد بنا الحماس للتغيير إلى حد الاندفاع بسرعة غير محسوبة، قد تؤدى بنا إلى الانتقال من النقيض إلى النقيض.. فحرية الفرد يجب أن تكون محدودة بحدود، حتى لا يتحول المجتمع إلى غابة، ولابد أن تكون هناك نقطة تعادل بين المصالح والقوى المختلفة، ولابد أيضا من إقامة علاقة سوية بين الفرد والمجتمع بحيث لا يكون أحدهما ضحية للآخر. فلا نريد أن تصل حرية الفرد إلى حد شيوع الأنانية، والفردية، وتوحش الأقوياء بالسلطة أو بالثروة، ولكيلا تنحرف السلطة وتجنح إلى التسلط فإن «القانون» يجب أن يكون هو الحكم، وهو الحاكم دون تفرقة بين القوى والضعيف، أو بين الغنى والفقير، أو بين الحاكم والمحكوم، بذلك نقيم ميزان العدل، وتتحقق المساواة، ويتعمق الشعور بالأمان فى نفوس الجميع.

وفى الولايات المتحدة وبريطانيا اتجاه جديد يسمى نفسه «الطريق الثالث» بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو اتجاه يجمع بين حرية الفرد وحماية حقوق المجتمع، ويؤمن بتوسيع دائرة الملكية، ويرى فى ذلك ضرورة للاستقرار السياسى، والتماسك الاجتماعى، ويعطى الناس فرصة تملك الأماكن التى يعيشون ويعملون فيها، والسيطرة عليها، ويرى أن وسيلة ذلك قد تكون تملك أسهم فى الشركات والهيئات التى يعملون فيها؛ وبذلك تتحقق «الديمقراطية الاقتصادية». والشركات فى نظرية «الطريق الثالث» ليست فقط أداة لتحقيق أكبر قدر من الربح لأصحابها، ولكنها تولد الثروة لخدمة مصالح حملة الأسهم، والمستهلكين،

والعاملين فى نفس الوقت. وتدعو هذه النظرية إلى ضمانات لتحقيق كل شركة لأهدافها الاجتماعية، لكيلا يقتصر الهدف على الأهداف الاقتصادية وحدها، ولذلك فإنها تشجع الملكية المشتركة فى صورة التعاونيات، والأعمال الصغيرة، ومنع المنافسة غير المشروعة من الشركات الكبرى، وبذلك يتجاوز «الطريق الثالث» الرأسمالية والاشتراكية إلى صيغة جديدة تحقق مصالح الفرد والمجتمع معا، وتعمل على إزالة أسباب التوتر والصراع من المجتمع.

وهكذا نرى أن العالم مشغول بالبحث عن صياغات جديدة تحقق حرية أكثر، وعدالة أكثر، وتوازنا أكبر، واستقرارا أكبر، ولكى ندفع التغيير عندنا فى مسار صحيح.. فإن «المشاركة» هى البداية. المشاركة فى كل شىء.. وهذا يعنى أن يكون المواطن المشارك إيجابيا، ولديه الوعى السياسى والاجتماعى للتعامل بموضوعية وعقلانية مع القضايا العامة، وهذا المواطن يحتاج إلى التربية السياسية والاجتماعية منذ الصغر، لكى يكتسب القدرة والخبرة والصلاحية للمشاركة بالرأى، والمشاركة فى اتخاذ القرار، وفى النشاط السياسى والاجتماعى بكفاءة.

وقبل أن نبحث فى «التغيير» لابد أن نبحث أولا: من نحن؟

وتختلف اجتهادات الباحثين الاجتماعيين فى الإجابة عن هذا السؤال، وكل منهم يرسم صورة للمصريين فى المرآة الخاصة به، وفى ضوء منهجه، وعلى سبيل المثال فإن العالم الاجتماعى المعروف الدكتور أحمد خليفة حين يتحدث عن سمات الشعب المصرى، يذكر أن أولها أنه شعب يقدس السلطة بكل أشكالها، وقد تعلم الصبر والتحمل ومعايشة القوى الباطشة إلى أن تزول، كما أضافت خبرة القرون من ظلم الحكام «فجوة تصديق» وميل للسلبية، واللجوء إلى النفاق لتحقيق مزايا بغير جهد أو استحقاق.

والفساد أصبح الآن هو السوس الذى ينخر فى كل المجتمعات، وليس هناك بلد فى العالم لا يعانى من الفساد فى صورة ما، وبدرجة ما، ومن السهل أن نقول أن شيوع الفساد مثل شيوع الجريمة، كلاهما جزء من الطبيعة البشرية، ولكن علينا أن ندرك أن سلطة القانون إذا طبقت بالحسم ودون تفرقة بين قوى وضعيف، وبالرقابة اليقظة فلن تدع السوس يسرى فى كيان المجتمع أو كيان أى منظمة من منظماته.

والمعادلة الصعبة فى كل دولة تطبق نظام الاقتصاد الحر هى: كيف يكون لرأس المال حرية العمل والربح، دون أن يصل إلى حد السيطرة على مقدرات المجتمع والتحكم فيه؟ وكيف توضع ضمانات لكيلا يصل رأس المال إلى الاحتكار، أو السيطرة على نظام الحكم، أو استغلال العمال والمستهلكين؟ وقد نجحت الولايات المتحدة، وهى أكبر دولة رأسمالية فى العالم فى حل هذه المعادلة. فلا أحد يستطيع أن يتهرب من الضرائب مهما بلغت قوته السياسية أو المالية، ولا أحد يستطيع أن يتلاعب فى التعاقدات مع الدولة وأجهزتها فى توريد ما تحتاج إليه، ولا أحد يتهرب من مسئوليته الاجتماعية بالمشاركة فى كل ما يساعد المجتمع على تحقيق أهدافه.. فمعظم الجامعات الكبرى، والمدارس، ومراكز البحث العلمى، والمستشفيات، والملاجئ، ومشروعات رعاية المعوقين والشيوخ وغيرها يأتى تمويلها من تبرعات الكبار والصغار، ومشاركتهم فعالة فى إدارة هذه المشروعات وتنميتها وترقيتها.. ويكفى أن نشير إلى ما قدمه بيل جيتس مالك شركة ميكروسوفت للبرمجيات من تبرع لمشروعات رعاية الأطفال المعوقين، وبلغ تبرعه سبعة مليارات دولار.. وهكذا تفعل شركات فورد، وجنرال موتورز، وجنرال اليكتريك، وآلاف الشركات المماثلة، وهذا هو سر التقدم المذهل الذى يحققه المجتمع الأمريكى فى مجالات العلوم والرعاية الاجتماعية.

هذا الكتاب ليس إلا محاولة للتنبيه قبل فوات الفرصة.. لأن القرن الحادى والعشرين يحمل معه طفرات واسعة فى كل مجال.. وسوف تكون صورة الحياة مختلفة عن الحياة التى اعتدنا عليها، كما ستكون المخاطر والحروب مختلفة اختلافا يجعل ما سيحدث فيها أكثر مما يحدث فى أفلام الرعب والخيال العلمى.

وصورة الحاضر لازمة للتشخيص وتحديد العلاج المناسب لكل أمراض المجتمع، والعلاج ليس مسئولية جهة واحدة.. ليس مسئولية الحكومة أو الأحزاب، أو المؤسسات الدستورية، أو المواطنين.. ولكنها مسئولية الجميع دون استثناء.. مسئولية تضامنية.. ولابد أن يقوم كل طرف بمسئولياته كاملة.. ولابد من فكر جديد.. ورؤية جديدة.. ودماء جديدة.. تزيد الحيوية فى أوصال المجتمع.. من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة.. ومؤسسات البحث العلمى.. ومؤسسات التربية ورعاية الشباب.. وأضيف إلى ذلك الدور الكبير الذى يمكن أن يقوم به المثقفون فى قيادة عملية التغيير، وهذا هو دورهم الطبيعى. وهذه مهمة صعبة.. ولكنها فى حدود الممكن.. إذا توافرت الإرادة والعزيمة.. وأحسنا التفكير والتخطيط والعمل..

والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

رجب البنا

يناير ٢٠٠٠

(١)

كيف سندخل القرن الحادى والعشرين؟

قدر مصـر أن تعيـش دائمـا فـى خطـر يواجـها ويحيـط بـها.. وكلمـا احتشدت للنهضة فاجأتها الأحداث بضربة إجـهاض تعيدهـا إلى حيث بدأت.. وتضطرها إلى التراجع عند نقطة الصفر أو قريب منها. ومع هـذا فقد استطاعت مصر بالسر الذى يكمن فيها، وبـالقوة التـى لا تقـهر فـى أعماق أبنائها، وبالطاقة الروحية الهائلـة التـى تختزنـها، أن تصمـد.. وتواجه.. وتتقدم.

ومن حظ جيلنا أن يشهد لحظة تاريخية نادرة لا تتكرر إلا كـل مائـة عام، وهى ميلاد قرن جديد. ومن الواجب علينا أن نتوقف لنفكر: مـاذا حققنا..؟ وماذا علينا أن نفعل لكى نتدارك الخطـأ، ونسـتكمل النقـص، ونتحرك فى الاتجاه الصحيح؟.

والحديث ليـس موجـها للقـادة السياسـيين وصنـاع القـرار وحدهـم.. ولكنه موجه بالأساس إلى المثقفين، لأنى أعتقد أنهم هم القوة المحركة، وهم المضغة فى قلب كل مجتمع، إذا صلحـت صلـح المجتمـع كلـه، وإذا فسدت فسد المجتمع كله، وهذا هو وقت المصارحـة والمكاشـفة دون لـف أو دوران، ودون مجاملة فى الحق، أو خشية لومة من لائم، لأن الوقـت المتاح للإصلاح قصير، وتدفعنا الأمانة إلى الاعتراف بأن طائفة كبيرة من المثقفين لم يقوموا بواجبهم كاملا، ولم يتحملوا مسئوليتهم كما ينبغـى، وكل ما فعلوه أنهم استخدموا براعتهم فى التعبـير مـن أجـل التـبرير..

تبرير قصورهم عن أداء واجبهم في قيادة الأمة.. وإضاءة الطريق الصحيح أمامها.. وتنوير العقول.. والتحذير من المخاطر القائمة، والمخاطر القادمة. والدفاع عن قيم الحرية، والعدالة، والنزاهة، والعلم. والوطنية..

وأعتقد أن أصدق من تصدى لتحليل حياتنا، وتحديد أين تكمن القوة، وأين يكمن الضعف؟ كان فيلسوفنا الراحل الدكتور زكى نجيب محمود، الذى حدد بذور وجذور الفكر والسلوك كما يلى:

البذرة الأولى: هى حقيقة «المصرى» ما هى..؟ وانتهى إلى أن جوهر المصرى هو أن يحيا حياته الدنيا زراعة، وصناعة، وفنا، وحربا، وسلما، من منظور دينى.. وقد تغيرت عليه العقائد الدينية، ولكن بقى «التدين» يصاحبه، فالمصرى والعربى، والمسلم، ينظر إلى الدنيا من حيث هى مقدمة لحياة الخلود، والحضارة المصرية على وجه الخصوص، تتميز عن سائر الحضارات القديمة والحديثة بأنها «حضارة أخلاقية» فى عمق أعماقها، وعند هذا الأساس العميق تتلاقى مصر مع سائر أجزاء الوطن العربى الكبير، كما تتلاقى معه بعد ذلك فى سائر المقومات الحضارية.

وهناك من ينظر إلى حياتنا اليوم، فيجد أن العلاقات التى تربط المواطن بالوطن قد تغيرت في صميمها، حتى يكاد الأمر يتحول من كون الأمة أمة واحدة، إلى كونها تجمعا من أفراد، كل فرد منهم يسعى إلى الحصول على أكبر نصيب ممكن من «الغنائم» بأقل قدر ممكن من «العمل». ومن هنا – كما يقول الدكتور زكى نجيب محمود – كان

الفائزون هم أبرع الناس حيلة، وليس أرفعهم ذكاء أو علما أو عطاء، وما يقال عن أفراد الشعب الواحد من شعوب الوطن العربي يقال عن الشعوب العربية بعضها إزاء بعض، فلم تعد الأمة العربية أمة بمعنى الكلمة، بينها أواصر الأمة الواحدة، بقدر ما أصبحت عددا من الشعوب يمكر شعب منها بشعب آخر، ليظفر دونه بالغنيمة، لولا بقية جوهرية بقيت.. ونرى هذا التفكك أكثر ظهورًا على صعيد السياسة منه على صعيد الثقافة، ولولا ذلك لقلنا: إن الرحمن قد أوشك بنا على الفناء.

والبذرة الثانية التى ينقب عنها الدكتور زكى نجيب محمود فى أرضنا والتى تطرح هذه الثمار المرة التى لا نجد مفرا من تجرع مرارتها، هى: لماذا فقد الفرد إحساسه بالآخرين..؟ ما الذى غرس ذلك الضلال الذى شوه الرؤية عند كل فرد، حتى ليحسب أنه وحده فى هذه الدنيا، وله أن يحصد الحصاد كله لشخصه وحده؟ فإذا كان هناك «آخرون» فهم ليسوا إلا «أدوات» يستغلها لصالحه ولتحقيق رغباته.. ولعل ما ساعد الأفراد على هذه الأنانية المخيفة فى حياتنا الاجتماعية هو فقدان الفكرة التى توحد بيننا عن حقيقة «الإنسان».. وكذلك فقد ساد «اللا معقول» حتى ظن الفرد أنه يستطيع أن يغض النظر عن سائر الأفراد الآخرين، كما ظن الشعب من الشعوب العربية أنه يستطيع أن يعيش وحده، ويسقط من حسابه بقية الشعوب العربية الأخرى.

وبنفس القوة يضرب مفكرنا الكبير زكى نجيب محمود فى أعماق الأرض التى تنبت السلبية والتخلف، فيكتشف البذرة الثالثة: عن

الثقافة والمثقفين. ويعلن بشجاعة لا يقدر عليها إلا من كان من مكانتـه، أنه ليست هناك غاية مشتركة يستهدفها المثقفون فى ضمائرهم، فهم مختلفون على طبيعة الثقافة ذاتها، ومختلفون على هدفها، وهذا الاختلاف - طبعا - ينعكس على الآخرين، ويثمر الخلاف، والفردية، والتشرذم، وما يشبه «الحرب الأهلية» بين أصحاب المذاهب والمدارس والأفكار والاتجاهات المختلفة.. وليس هناك «حوار» بين المختلفين.. بل ليست هناك رغبة فى «الفهم» أو «التفاهم».. وليست هناك أيضا لغة مشتركة بينهم.. ولكنهم يتبادلون السهام القاتلة.. والاتهامات المؤلمة.. والعداء لا يتفق مع طبيعة الثقافة والفكر.. الثقافة والفكر يحتملان الاختلاف فى وجهات النظر، ومن هذا الخلاف تكون خصوبة الحياة الفكرية والثقافية فى المجتمع.. لكن «الصراعات» بين المثقفين فى العالم العربى تجاوزت حدود الاختلاف، والتعددية المشروعة، إلى ما يشبه «الميليشيات العقائدية والفكرية» يدور بينها قتال ليست فيه فروسية الفرسان، يباح فيه الاغتيال، أو التكفير، أو الاتهام بالخيانة والعمالة فى أحسن الأحوال..!

والبذرة الرابعة تكمن فى العقل، فى الحياة الثقافية بالمعنى العام، هى «التراث» وما يثيره بعض المثقفين حوله من ضجة تصم الآذان. فنحن لا نجد أنفسنا غرباء مع التراث لوجود روابط بيننا وبين أسلافنا وقواسم مشتركة، ولكننا لابد أن ندرك أن المشكلات التى كانت تواجه أسلافنا تختلف عن المشكلات التى نعيشها اليوم، فالعالم الذى نعيش فيه اليوم تتغير فيه المعلومات والعقول بسرعة مذهلة، وتظهر فيه

أشكال وأساليب جديدة للتعامل بين الأفراد والدول، وتسود فيه أنواع من العلاقات لم تكن موجودة في أى عصر سابق، ويعلم فيه الإنسان العادى من الحقائق العلمية البسيطة ما كان يعتبر لغزا يحير العقول فى الماضى، ويتعامل فيه الطفل مع الكمبيوتر، ويحصل على معلومات لا حصر لها من جميع المصادر ومن كل دول العالم دون أن يبذل جهدا خارقا بمجرد الضغط على أزرار بأطراف أصابعه!. ألا يعنى ذلك أن القضايا الفكرية والحياتية اختلفت، ولابد أن يختلف معها الفكر والسلوك..؟ وإن كانت «المبادئ» ثابتة، فإن الاجتهاد مطلوب لوضع هذه الصور والتعاملات المتغيرة فى وضعها الصحيح فى إطار ثوابت «الدين» و «الأخلاق»..؟

والبذرة الخامسة التى كشفها الدكتور زكى نجيب محمود تحتاج إلى تأمل طويل، وهى «اللغة». وهو لا يقصد باللغة: النحو، والصرف، وغير ذلك، ولكنه يقصد فلسفة اللغة، ومنطق اللغة، لأننا نستخدم مجرد أصوات ذات رنين وخالية من المعنى غالبا.. فاللغة إما أن تشير إلى واقعة من وقائع العالم من حولنا، ويستطيع الفرد أن يراجع صدق اللغة على هذه الواقعة، وإما أن تشير اللغة إلى حالة خاصة عند المتكلم، كأن يقول: إنه يشعر بالظمأ مثلا، وفى هذه الحالة لا يستطيع أحد أن يراجع قوله تصديقا أو تكذيبا، ونحن نمارس الخلط بلا حدود بين التعبير عن واقعة موضوعية، والتعبير عن حالة شعورية، وما نراه من التخبط الفكرى فى حياتنا يرجع إلى أن المتكلم أو الكاتب يتحدث عما يشعر به هو من شعور خاص به، ثم يريد أن يلزم الآخرين بأن يأخذوا قوله مأخذ القبول والتسليم دون أن يكون لهم حق المناقشة، أوالمعارضة،

مع أن ما قاله بضاعة خاصة به، هو حر فى قبولها والتمسك بها، وكان عليه أن يدرك أن الآخرين بدورهم أحرار فيما يشعرون أو لا يشعرون به.. وإذن لابد أن يفرق كل متكلم بين أمرين: الحديث عن «الواقع» أوعن «الشىء الخارجى» أو عن «الحقيقة العلمية أو الاجتماعية أو المادية» وبين «الرأى» أو «الشعور». فالوقائع والحقائق لا يختلف عليها الناس، ويجب الا يختلفوا. أما الآراء والمشاعر فإن الناس يختلفون فيها. ولهم الحق فى ذلك، وليس فى هذا الاختلاف الفردى ما يدعو إلى القلق أو الغضب. ما يدعو إلى القلق هو أن يختلف الناس فيما هو واقع، وما هو علم، فإذا أثبت العلم أن الأرض كروية، أو أن القمر يدور حول الأرض أو أن الجاذبية الأرضية لها قانون يحكمها، فكيف لانحترم الحقائق العلمية، وندع مهمة الشك فيها أو محاولة البحث عما وراءها للعلماء المتخصصين، ولا نجعل كل واقعة، وكل حقيقة علمية موضع شك أو خلاف.؟ وإلا ابتعدنا عن جوهر التقدم وهو العلم، وحرمنا أنفسنا من نعمة التحرك خطوة بعد خطوة إلى الأمام، ووقعنا فى خطأ السير فى دائرة بحيث نسير ونسير ثم نعود إلى نقطة البداية.

أضف إلى ذلك ما يحذرنا منه الدكتور زكى نجيب محمود من أن الكلام يخلو أحيانا من المعنى، ومع ذلك فإن العربى يردده، حتى أصبح العرب يقولون كلاما كثيرا، ويكتبون كثيرا، ولكنهم يستخدمون لغة لا تتضمن معانى يمكن أن يفهمها من يقرأ أو يستمع..! فاللغة أساسا هى وسيلة للتفاهم بين البشر، وهى وعاء المعانى كما يقول علماء المنطق، والكلمة يجب أن تكون على «قد» المعنى، بلا زيادة أو نقصان كما كان يقول فيلسوفنا الدكتور عثمان أمين، والمفروض أن تنير اللغة

الطريق إلى معرفة صحيحة بالعالم.. ولكنها تحولت في الحياة الثقافية والسياسية العربية إلى وسيلة إظلام، لا تعطى المتلقى المعنى، ولا تضيف إليه علما أو معرفة، ولكنها تعطيه الوهم بالمعرفة..

هذه البذور هى التى نقب عنها الدكتور زكى نجيب محمود والتى رأى أنها هى التى أصابت شجرة الفكر والثقافة بالعقم، فلم تثمر، أو هى تثمر حشفا من حيث أردنا أن تنتج أطيب الثمار.

البذرة الأولى: هوية تحطمت عناصرها حتى فقد الفرد انتماءه.

والثانية: فهم مخطئ للإنسان، بحيث أخرجناه من مدار العقل، لنضعه على أفلاك اللا معقول، فتقطعت وسائل التفاهم بين الناس.

والثالثة: ثقافة بلا غاية يهدف إليها المبدعون، فانعكس هذا التيه على من يأخذون عنهم ويتأثرون بهم.

والرابعة: حب للتراث وارتباط به لا يفرِّق بين ما يصلح، وما لا يصلح منه لحياتنا الآن.

والخامسة: استخدام للغة جعلها لا تؤدى وظيفتها، كأداة لتوصيل أفكار ومعان محددة، وواضحة، فهى مجرد كلمات جوفاء بلا معان وبلا تحديد، وانظر إلى ما ينشر ويذاع وما يقال، لتجد أن فيلسوفنا الراحل أصاب الحقيقية.

وإن كان هذا التشخيص للحالة العقلية للعرب الآن مؤلما، فإن الصراحة هى الدواء المر الذى يجب أن يتحمله العرب ويتناولوه برضا حتى يمكن أن تعود العافية والحيوية إلى حياتهم لوصل ما انقطع فى التاريخ من نهضة كان فيها العرب هم الذين علّموا العالم.

ولا يزال الغرب يذكر ويعترف بأن الحضارة الغربية الحديثة ما كان يمكن لها أن تقوم إلا بالبداية التى بدأتها فى القرن الحادى عشر، وخرجت بها أوربا من العصور المظلمة، عصور الجهل والتخلف، بأن انشأت جامعات تقوم على تدريس العلوم العربية، وكانت كتب ابن سينا، والفارابى، وابن الهيثم. وعشرات غيرهم بما فيها من نظريات واكتشافات علمية.. كانت هى مصابيح التنوير للعقل الأوربى، وكان طالب العلم فى أوربا فى ذلك الوقت يبدأ بتعلم اللغة العربية لدراسة العلوم «الحديثة» التى أبدعها العرب، ثم ترجمت المؤلفات العربية الأساسية إلى اللغة اللاتينية، وظلت هى أساس التقدم العلمى فى كل دول الغرب، ثم قامت نهضة أوربا بعد استيعاب العلوم العربية وبالإضافة إليها والتجديد فيها، والنقد للتراث العلمى والفكرى العربى.

ثم دارت الدائرة، وأصبحت للحضارة الغربية السيادة والسيطرة، وتخلف العرب، وأصبحت هناك «فجوة حضارية» و «فجوة ثقافية» لابد أن ننتبه إلى خطورة استمرارها. والأخطر منها «الفجوة العلمية والتكنولوجية».. وليس هناك إلا طريق واحد أمام العالم العربى لكى يدخل القرن الحادى والعشرين بالبدء فى القيام بثورة ثقافية شاملة، وأقصد بالثورة التجديد الشامل، وتقليب التربة، وإعادة النظر فى كل الموروثات والتراث، بنظرة نقدية، لتنقية هذا التراث مما فيه من أخطاء، وخرافات، وما يتعارض مع اكتشافات العلم الحديث، أو مع العقل والمنطق، والإبقاء فقط على ما ينفع فى البناء والنهضة، فليس كل

التراث سيئًا، وليس كل التراث جيدًا، وليس للتراث ولا لأصحابه قداسة.. وعبادة التراث مرض أصاب العقل العربى - فى عصور الجمود والتخلف، حين توقف العقل العربى عن الإبداع، وعجز عن التقدم إلى الأمام، فأصابه الإحساس بالمهانة والشعور بالنقص، وانغلق، وتراجع إلى الوراء، ليعيش فى خيالات الماضى الجميل، ويرفض الحاضر، ويقاوم التطور، ويعادى كل تغيير، ويحصر جهده فى الدعوة إلى استعادة الأمس العربى، وترك اليوم والغد لغيره. وهذه حالة نفسية وعقلية تنذر بخطر شديد.

ولابد من الاستجابة للدعوات التى يوجهها أصحاب الوعى الحضارى من مفكرى ومثقفى العالم العربى.. وهذه الدعوة تحترم الماضى، وتعرف قيمته، وتدعو إلى أحيائه والاستفادة به بشرط أن يظل فى خانة الماضى، وتبقى آثاره فى الحاضر بالقدر الذى يفيد ويضيف، وأن يعيش العرب في الحاضر، وينشغلوا بالمستقبل.. لأن حاضرهم لا يسر، ومستقبلهم يدعو للقلق إذا ظلت أحوالهم على ما هى عليه.

ومن بين المثقفين من يشعر بالتشاؤم كلما نظر إلى المستقبل العربى.. ولكنى لست مع هؤلاء.. أنا مع فريق آخر يشعر بأن الإصلاح ممكن.. والتقدم ممكن.. وتجاوز مراحل التخلف ممكن.. وبناء إنسان عربى جديد وعقل عربى جديد ممكن أيضا.. لأنى مؤمن بقدرة الإنسان غير المحدودة على تحقيق المستحيل، أو ما يبدو وكأنه مستحيل، والحقيقة أنه ليس هناك مستحيل أمام إرادة الإنسان.

ومن هنا فإن إيماني عميق بقدرة الإنسان العربى، وبإرادته، ولا أجد عائقا أمام تقدمه إلا الانحياز إلى كل ما ينتمى للماضى بأكثر من انحيازه إلى ما ينتمي للحاضر والمستقبل، واستسلامه للشعور بأن الفرصة ضاعت للحاق بالمتقدمين. واعتقاده بأنه لم يعد أمامه إلا حيازة المنتجات النهائية للتقدم العلمى والتكنولوجى دون تطلع إلى بناء أساس لتقدم علمى وتكنولوجى فى العالم العربى، والاكتفاء بشراء واستعمال الكمبيوتر والتليفزيون والسيارة والطائرة والأقمار الصناعية، دون السعى إلى امتلاك المعامل، والتمكن من العلوم التى قامت عليها هذه الصناعات.. ليصبح العرب ضمن المنتجين للعلم والتكنولوجيا ويخرجوا من دائرة المستهلكين فقط.

قد يكون ذلك صعبا، وهو فعلا مشوار طويل، ولكنه ممكن..

والتقدم العلمى وحده ليس هو المستقبل، المستقبل يرتبط مع ثورة العلوم بثورة الحريات وكرامة الإنسان، وبإعادة بناء القيم والعلاقات الاجتماعية على مفاهيم العصر: الحرية، والمساواة، والعدالة، والكرامة..

ويوم يتحول المجتمع العربى من مجتمع أبوى سلطوى، تفرض فيه على الناس الطاعة والخضوع، ويصبح مجتمعا مفتوحا وحرا، يتساوى فيه الناس، ويحق لكل فرد أن تكون له شخصيته المستقلة، ورأيه المستقل، فسوف تتفتح العقول، ويظهر الإبداع والتفوق، وتعود العبقرية العربية إلى الوجود.

وقضيتى هى محاولة الإقناع بأهميـة التفكـير والانشـغال بالمسـتقبل، وبضرورة التغيير فى أعماق حياتنا وفكرنا، وبجـدوى الانفتـاح العقلـى والعلمى والثقافى علـى العـالم مع الاحتفـاظ بالهويـة الوطنيـة القوميـة وبالقيم الدينية.. وبدخول القرن الحـادى والعشـرين كأعضـاء مشـاركين فيه، لا مجرد متفرجين أو متسولين لما يجود به علينا القادرون..

هذا الكتاب دعوة وتحريض: دعوة للأمـل.. وتحريـض علـى العمـل، وأيضا تحذير من الاكتفاء بالرفض أو الغضب.

وإيمانى عميق بأن دخول العـرب القـرن الحـادى والعشـرين ممكـن.. وإن كان قد فاتنا وقت طويل ضيعناه.. فلا تزال أمامنا فرصة أخـيرة. إذا ضاعت فسوف يكون السابقون قد وصلوا إلى ذروة يستحيل اللحاق بها.

ولـن تضيـع منـا هـذه الفرصـة الأخـيرة إلا إذا استسـلمنا لليـأس، أو التواكل، أو انتظار معجـزة تـهبط مـن السـماء تخرجنـا مـن حـال إلى حال، دون أن ندرى أن زمـن المعجـزات انتـهى، ونحـن الآن فـى زمـن الإنسان فيه هو صانع المعجزات.

فلماذا نترك الفرصة تضيع من أيدينا..؟

وماذا تقول عنا الأجيال القادمة..؟

وماذا يسجل عنا التاريخ..؟

هذه هى الأسئلة التى يجب أن تشغلنا الآن.

والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

(٢)

تحديات القرن الجديد

لم يقرأ العرب الفريد توفلـر قـراءة جيـدة، رغـم أن قراءتـه تفيدهـم كثيرا فى تفهم حقائق العصر الذى يعيشون فيه، وآفـاق المسـتقبل الـذى ينتظرهم، ودورهم فيه.

الفريد توفلر فى كتابه الأول الذى أصدره عام ١٩٧٠ بعنـوان «صدمـة المستقبل»، أثبت أن المستقبل سوف يكون طفرة، ولن يكـون تطـورا، أى أن الإنسانية سوف تشهد عالما جديدا مختلفا اختلافـا نوعيـا عـن العـالم الذى عاشت فيه فى الماضى، والعالم الذى تعيش فيه فى الحاضر.. وفـى كتابه الثانى «الموجة الثالثة» شرح كيف انتقلت الإنسـانية مـن حضـارة الموجة الأولى التى قامت بعد الثورة الزراعيـة منـذ عشـرة آلاف عـام إلى حضارة الموجة الثانية التى قامت على نتائج وثمار الثورة الصناعية التى حدثت منذ ٣٠٠ سـنة، إلى حضـارة الموجـة الثالثـة القائمـة علـى ثـورة المعلومات والكمبيوتر والإنترنت والاتصـالات عـن بعـد، ثـم فـى كتابـه الثالث «تحول السلطة» الذى أصدره عام ١٩٩٠ صور خيبـة الأمـل التـى ستصيب المجتمعات التى لم تعمل للحـاق بمـن سـبقوها، لأنـهـا سـوف تجد نفسها بعد ذلك عـاجزة عـن اللحـاق بـهم. وسـتجد أنـها تسـير إلى الخلف بمقدار ما يندفع الآخرون إلى الأمـام بسـرعة وقـوة، وأضـاف إلى ذلـك أن مشـكلة المتخلفين أنـهم يحسـبون أن مجـرد اقتنـاء أحـدث التكنولوجيـات يكفـى لتعويـض زمـن التخلـف، ولكـن الصدمـة التـى سيواجهونها هى أنـهم يملكـون هـذا التكنولوجيـات ولا يعلمـون كيـف

يستثمرونها فى اللحاق بمن سبقوهم. وهم أيضا لا يدركون أن هذه الموجة لها تأثير حتمى على الاقتصاد، والسياسات، وعلى الأسرة والفرد أيضا..

وتوفلر له كتاب آخر بعنوان «الحرب وضد الحرب» شاركته فى تأليفه زوجته هايدى توفلر. يشرح فيه حقائق ثورة جديدة تعيشها البشرية، هى ثورة تكنولوجية وعسكرية للمستقبل، وأن الحرب سوف تتغير.. لن تستمر «حرب القتل» التى عرفتها البشرية حتى القرن العشرين، ولكن سوف يحل محلها «الحرب غير القاتلة» أو الحرب التى لا تسيل فيها دماء كثيرة، لأنها سوف تعتمد على مقاتل من نوع مختلف، هو «الإنسان الآلى». ولذلك يتحدث توفلر عن جيوش مكونة من المقاتلين الروبوت، هم الذين سيقومون بالأعمال الخطرة مثل زرع الألغام، وحراسة الحدود، وسوف تستخدم فى الحروب مواد ترش على الدبابات فتعطل محركاتها أو تلصقها بالأرض، فلا تستطيع الحركة، ومواد أخرى تلقى على ممرات الطائرات فتجعلها غير قادرة على الإقلاع، وتظل رابضة على الأرض وسوف تستخدم فى الحروب أيضا محركات كهربائية صغيرة فى حجم يقل عن الليمتر المكعب، يستخدم فى «النملة الذكية» وهى جهاز صغير فى حجم النملة يتحرك عن بعد فيتسلل إلى مبانى أجهزة المخابرات أو إلى محركات الطائرات وغيرها من الآلات الحربية، وتصدر عن هذه النملة ذبذبات تؤثر فى الإنسان، ويمكن استخدامها فى التجمعات فيصابون بالقئ والإستهال، وسوف تستخدم فى الحروب أيضا ملابس من نوع خاص تساعد المقاتل على القفز من الارتفاعات العالية كما يحدث فى أفلام سوبرمان، ومعها أجهزة للرؤية الليلية، ودرع الكترونى حول المبانى لصد أى هجمات عليها..

وهو يقول: إن هذه كلها ليست من قبيل الخيال العلمى، ولكنها أمور حقيقية يعمل العلماء على إنجازها وستظهر خلال خمس سنوات.

ويقول توفلر: إن حرب الخليج كانت بداية لتطبيق عصر المعلومات، ابتداء من استخدام وسائل متطورة لجمع وتحليل المعلومات ومنها طائرة بدون طيار طراز «بايونير» تصميم إسرائيلى وصناعة أمريكية، ويقول: إن الحرب غير القاتلة سوف تشمل استخدام «الفيروسات القاتلة» التى تزرع فى شبكات الكمبيوتر لتدمير المعلومات الموجودة بها، والعلماء الذين توصلوا إلى تصنيع هذه الفيروسات يعملون الآن على التوصل إلى سلاح دفاعى مضاد للقضاء على هذه الفيروسات.

وتوفلر يتحدث عن نوعية الجندى فى حرب الموجة الثالثة فيقول: إنه سوف يكون مسلحا بالمعرفة، وستكون فى يده أدوات متقدمة كثيرا عن الأدوات التى انتشرت فى أواخر القرن العشرين، مثل الاتصالات التليفونية السلكية واللاسلكية، والفاكس، والراديو، والتليفزيون، وسوف يدخل العلم الحديث مرحلة «الهندسة البشرية» وفيها يمكن تبديل الإنسان نفسه، بعد مرحلة تبديل الأعضاء المختلفة ابتداء من زرع الأطراف إلى زرع الكلى والقلب والكبد، وسوف يتعامل الناس مع حاسبات جديدة تنافس قدرات البشر ويمكنها استيعاب الخبرات وابتكار الحلول للمشاكل.

وكتاب توفلر «الحرب وضد الحرب» المثير ترجمه مؤخرا المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، ويلفت النظر فيه أن توفلر يقسم العالم الجديد إلى قسمين: منطقة السلام، ومنطقة الحرب، ومنطقة السلام

تشمل الدول الديمقراطية المستقرة الغنية، ولن تحدث فيها حروب، أما غيرها من الدول فهى التى ستعانى من هذه الحروب الطاحنة، وقد كانت حرب الخليج هى الاختبار العلمى الكبير لاستخدامات وسائل الحرب الحديثة، وتجربة مدى نجاح آلة الفضاء الأمريكية التى تكلفت ٢٠٠ مليار دولار.. وكانت أمريكا محتاجة لميدان حرب تجرب فيه القدرة على فتح قوات ضخمة تزيد على نصف مليون جندى وقيادتها وإدارتها، وكانت أيضا تسعى إلى تجربة الآلة الفضائية التى تضم أحد عشر قمرا صناعيا طراز كيهول (Key Hole) الذى يقوم بالتقاط صور واضحة ودقيقة تحمل كل التفاصيل إلى حد مذهل، وأقمار ماجنوم MAGNUM لها القدرة على التنصت على المحادثات التليفونية فى عدد من الدول فى وقت واحد، وأقمار لاكروس LACROSSE التى تجمع صورا رادارية للأرض، وطائرات مجهزة تجهيزًا خاصًا مثل الطائرة وايت كلاود (السحابة البيضاء) التى تحدد أماكن سفن العدو، وطائرة الإنذار المبكر (أواكس) ذات القدرة العالية على اكتشاف الأهداف الجوية والبرية مهما كان حجمها صغيرا على مسافة ٥٠٠ ميل..

ولأن حرب الخليج كانت مسرحا لتجارب أسلحة ذات قدرة هائلة لم يسبق أن استخدمت فى أى حرب من قبل، ولأن هذه الأسلحة كانت من الكثرة والقوة وأقرب إلى الخيال، فقد كتب بعض خبراء الإستراتيجية يقولون: إنها كانت حربين - ولم تكن حربا واحدة. الحرب الأولى كانت من حروب الموجة الثانية استخدمت فيها أعداد ضخمة من طائرات عمرها عشرون عاما، أما الحرب الثانية فهى حرب

الموجة الثالثة، وفيها استخدمت أسلحة تم إنتاجها فى إطار المشروع الكبير الذى بدأ فى عهد الرئيس الأمريكى ريجان والمعروف باسم «حرب الفضاء»، وكانت أسلحة هذه الحرب تشمل طائرات الشبح، والذخائر الذكية، والأقمار الصناعية، وفى ضوء النتائج يتم الآن تطوير هذه الأسلحة، وهناك عشرات من العلماء والعسكريين يعملون فى هذا المشروع الكبير، وما يبدو فى نظر البعض ضربا من ضروب الخيال أصبح الآن من حقائق العصر، وعلى العالم أن يفهم ما يحدث، وأن يستعد لهذا العصر الجديد.

ولقد أحسن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة بترجمة هذا الكتاب الذى يمثل صدمة حضارية للعقل العربى الذى مازال يعيش فى ثقافة الشعر واللغويات، ويتحدث عن القمر على أنه وجه الحبيب البعيد المنال، بينما وصل الآخرون إلى القمر، وهبطوا على سطحه عدة مرات، وأصبح الطريق إليه بالنسبة لهم سهلا حتى أنهم يستعدون لتنظيم رحلات للنزهة إلى القمر فى القرن الحادى والعشرين عن طريق خطوط منتظمة لمكوك الفضاء.

والحرب بصورتها القديمة كانت بشعة.. فكيف ستكون بشاعة الحرب الحديثة..؟

الحروب القديمة بلغت ما بين ١٥٠ و ١٦٠ حربا وصداما مدنيا فى أنحاء العالم فى الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٥ أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أعلن قادة الدول الكبرى المتحاربة نهاية الحروب وبدء عصر «السلام العالمى».. وكان عدد الضحايا فى

هذه الحروب المحدودة حوالى سبعة آلاف مليـون و ٢٠٠ مليـون جنـدى قتلوا، ولا يشـمل ذلـك الجرحـى، أو الذيـن بـترت أطرافـهم، أو الذيـن تعرضوا للتعذيب، كما لا يشمل أعداد الضحايا من المدنيين، وبينما كـان عدد الجنود الذين قتلوا فى الحرب العالمية الأولى حـوالى ٨ آلاف مليـون و ٤٠٠ مليـون جنـدى، وفـى دراسـة لمعـهد بحـوث السـلام العـالمى فـى العاصمة السويدية استوكهولم إحصائية تضم ٦١ صداما مسلحا قائمة فى العالم منذ عام ١٩٩٠ فقط حتى اليوم. ولم يشهد العالم فترة سلام خالية من الحروب والصدامات المسلحة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٩٠ سـوى فـترة استمرت ثلاثـة أسـابيع فقط بـدون حـرب. ويقـول توفلـر: إن القوتـين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق - ساهمتا فـى هذه الفترة بإشعال الحروب لزبائنـهم ووكلائـهم وحلفائـهم بـتزويدهم بالأسلحة، والمعونـات، والذخـيرة، وبالإيحـاء لهـم بالأفكـار والأطمـاع المؤدية لإشعال الحروب، وإن كان الاتحاد السوفيتى قد انهار منـذ عـام ١٩٩١ إلا أن مخاطر نشوب حروب مازالت قائمـة. ويجـب ألا ننسـى أن الحرب العالمية الأولى حين قامت أعلن الذين أشعلوها أنـها سـتكون هـى الحرب التى تنهى كل الحروب، ويعيش العالم بعدها فى سـلام دائـم.. وفـى سـنة ١٩٣٢ قبيـل انـدلاع الحـرب العالميـة الثانيـة أعلـن الرئيـس الأمريكى هيربرت هوفـر عـن ضرورة تدمـير كـل الدبابـات والأسـلحة الكيماوية وكل المدافع الكبيرة وقاذفات القنابل، لخفض الأعبـاء الزائـدة التى ترهق الكادحين فى العالم نتيجة الإنفاق على التسليح، وبعد سـبع سنوات نشبت الحرب العالمية الثانية التى كانت أكثر الحـروب تدمـيرًا فى التاريخ. وبعد أن انتهت هذه الحـرب عـام ١٩٤٥ بالكارثـة النوويـة

فى هيروشيما وناجازاكى، وتكونت الأمم المتحدة، وعاد الحديث عن السلام العالمى، اشتعلت الحروب الصغيرة التى يسميها خبراء الاستراتيجية «الحرب المحدودة» وكانت آثارها أكثر تدميرا وقتلا من الحربين العالميتين: الأولى والثانية.

لقد أحسن المشير أبو غزالة أيضا لأننا أطلعنا من خلال هذا الكتاب على الأخطار التى تنتظرنا مع غيرنا من الدول النامية، وبداية من مقدمة الكتاب فإن توفلر يقول: إننا سندخل عصرا مظلما من الكراهية القبلية، والخراب الكوكبى، والحروب التى تولد حروبا أخرى، ولابد أن نبحث كيف نتعامل مع هذا التهديد بالعنف المتفجر؟ وفى الوقت الذى تبدو فيه الأسلحة العقلانية لصنع السلام ميئوس منها، وصناعة السلام تسير بتثاقل، فإن القرن الجديد يمتد أمامنا بالتهديد لأعداد ضخمة من البشر بالجوع، والتلوث الصناعى، ولابد من العمل لإنقاذ البشر المهددين بالمخاطر فى العصر الجديد.. ولكن ما هو هذا العمل الذى سينقذ الشعوب المهددة من أخطار هذا العصر الجديد الذى يستخدم أسلحة عسكرية تفوق الخيال، وأسلحة سياسية تصعب مقاومتها، وأسلحة حضارية تجعل الشعوب الفقيرة تنجذب إليها مثل انجذاب الفراش إلى الضوء حيث يلقى الهلاك.. وإن كان الأمل مازال قائما فى إمكان العمل «ضد الحرب» و «الحياة فى سلام» لكى يتفرغ البشر لمعاركهم الصغيرة الخاصة من أجل البقاء والارتقاء.. من أجل السعى للحياة، ورعاية الأسرة، ومواجهة الأمراض المستعصية التى ظهرت حديثا وانتشرت، وحماية البيئة من استمرار التدهور والتلوث، وإن كان توفلر - كمفكر غربى - بعد أن يستفيض فى إدانة كل هذه

الاستعدادات والتطورات فى تكنولوجيا الحرب، يعود فى النهاية ليردد نفس الحجة التى يستند إليها قادة الغرب، وهى تبرير قيامهم بالحرب لمنع الحروب.. ويتحدث - مثل خبراء الاستراتيجية الغربيين عن الحرب المشروعة لأنها «ضد الحرب»..

وتوفلر يحدثنا عن الانقلاب الذى حدث فى استراتيجية القوة العسكرية، والانقلاب الموازى له فى الاقتصاد، فقد دخل العالم عصرا اقتصاديا جديدا، ليس فقط بتحويل العالم كله إلى سوق حرة واحدة فى ظل اتفاقية التجارة الحرة، ولا بفرض منتجات الدول المتقدمة بالقوة على الدول النامية، وإجبارها على فتح أسواقها، ومنعها من حماية منتجاتها وصناعاتها الوليدة، وما ينطوى عليه ذلك من تهديد بانهيار صناعات واقتصاديات الدول الصغيرة والنامية، ولكن هناك ما هو أهم وأخطر فى هذه الثورة الاقتصادية الجديدة، وهو ما يمكن تسميته «اقتصاد الموجة الثالثة».. وهو اقتصاد قائم على إنتاج المعرفة بالدرجة الأولى وبذلك يتراجع اقتصاد الموجة الأولى الذى كان قائما على العمل البدنى والمواد الخام، واقتصاد الموجة الثانية الذى كان قائما على التكنولوجيا، ويظهر اقتصاد الموجه الثالثة القائم على إنتاج برامج الكمبيوتر، والمنتجات الزراعية والأدوية التى يتم إنتاجها بكميات هائلة بتكلفة قليلة باستخدام الهندسة الوراثية، وبيع المخترعات الحديثة فى تكنولوجيا الصناعة والعلاج والاتصالات، وهكذا.. ونصل إلى الصدمة الكبرى، وهى أن عصر الاعتماد على المواد الخام والأيدى العاملة قد انتهى، ودخلت البشرية عصر الاعتماد على العقول.. والعلوم.. والمعرفة.. وتحولت قوة الدولة ومصادر ثروتها تحولا كاملا إلى هذا الاتجاه..

أين نحن العرب من هذا العصر..؟

سؤال سوف يظل قائما حائرًا ينتظر إجابة..

أما توفلر فإنه بعد أن فتح عيوننا على ما تدخره الولايات المتحدة من أسلحة الدمار لتستخدمه فى الحروب القادمة، فإنه يفتح عيوننا أيضا على نواياها بالانفراد بالقوة الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين، وعدم السماح بظهور قوة أخرى تنافسها، وهذا ما كان يقصده الرئيس الأمريكى بيل كلينتون حين أعلن فى الكونجرس فى خطابه الرسمى«خطاب الاتحاد» إن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنا أمريكيا. وجاء تفسير ذلك عن طريق المفكرين والقادة الأمريكيين، كما أعلن البرفيسور ريتشارد روركراتس الأستاذ بمعهد العلاقات الدولية فى جامعة كاليفورنيا – «أن القوة الاقتصادية أصبحت الآن الطريق إلى القوة العسكرية»، وعبَّر عن هذا الاتجاه أيضا أستاذ الاقتصاد الأمريكى ليستر تارو فقال: «إن التنافس الاقتصادى هو البديل للمواجهة العسكرية» أى أن السيطرة الاقتصادية هى هدف الحرب الاقتصادية القائمة، والقادمة، لكى تحقق الولايات المتحدة مزيدا من القوة والرخاء والتقدم، وقد صرح الرئيس الأمريكى كلينتون نفسه بالاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين فقال: «إن ميدان المعركة لحرب المستقبل هو الاقتصاد العالمى، وعلى أمريكا أن تحشد قواها لشن الحرب الاقتصادية..!.

وليس جديدا القول بأن الحرب الاقتصادية كانت دائما عبر التاريخ هى المقدمة لإثارة الحروب العسكرية. كما حدث فى التنافس الاقتصادى

الأمريكى اليابانى الذى أدى إلى هجوم اليابان على الأسطول الأمريكى وتدميره فى بيرل هاربور عام ١٩٤١ وأدى ذلك إلى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بكل أسلحتها وقواتها حتى القنبلة الذرية.

وفى رأى توفلر وفقا لتصوره للموجة الثالثة من تطور البشرية أن العصر سيكون عصر المعلومات.. وأن التنافس سيكون على الحصول على المعلومات وإنتاجها بما فى ذلك العلوم، والتكنولوجيا، والثقافة، والعقائد، والقيم، وعلى الإنتاج الكبير الذى يعتمد على الفكر، وتصبح المعرفة والمعلومات هى ثروة الأمم بديلا عن المواد الخام التى كانت ثروة الأمم فى الموجة الثانية، ولذلك فسوف تنتشر البطالة فى العصر الجديد بين غير المثقفين، ومن ليست لهم حرف، وتنهار صروح الصناعات مثل جنرال موتورز ومثيلاتها من الشركات الصناعية العملاقة، وتنكمش شبكات التليفزيون الكبرى، ويتضاءل دور الإعلانات، ويزداد الضغط على كيان الأسرة.. بعد أن كان نمط الأسرة الكبيرة التى تضم الأجداد والآباء والأبناء والأحفاد فى الموجة الأولى الزراعية، ثم انكمشت الأسرة لتقتصر على الزوج والزوجة وأطفالهما فى الموجة الثانية الصناعية، سوف تنكمش الأسرة أكثر فيزداد عدد غير المتزوجين والمطلقين والذين يفضلون أن يعيشوا وحدهم، وتتغير بنية المجتمع بأكملها، وبعد التجانس والانسجام فى مجتمع الموجة الثانية، يحل التنوع والتباين فى مجتمع الموجة الثالثة، وتزداد الحاجة إلى الاتصال وتبادل المعلومات بين وحدات الشركات والمستشفيات والمعاهد والمؤسسات وبين الأفراد، فتزداد الحاجة إلى استخدام الكمبيوتر، ووسائل الاتصال الإلكترونى.

وكلما أدى التقدم فى صناعات المعلومات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة إلى الاستغناء عن المواد الخام والأيدى العاملة فسوف يقل اعتماد الدول المتقدمة على شركائها من الدول التى ستظل تعيش فى مرحلة متخلفة من مراحل الموجتين: الأولى والثانية، ولن تحتاج إليها إلا كأسواق لتصريف منتجاتها، ويزداد التعامل بين الدول المتقدمة لأنها قادرة على تلبية احتياجات هذا العصر من العقول والخبرات وأصحاب المعرفة، وفى هذه المرحلة سوف تقطع بعض الحلقات الاقتصادية القائمة الآن التى تربط البلدان الغنية بالبلدان الفقيرة.. وسوف تتوتر العلاقات بين دول حضارة الموجة الثالثة ودول حضارتى الموجتين: الأولى والثانية، وسيؤدى ذلك إلى قيام الدول المتقدمة بشن حرب على الدول المتخلفة لفرض سيطرتها على نطاق عالى.

ومع هذه التحولات سوف تنتهى فكرة القومية ومفهوم الوطنية فى رؤية توفلر للعصر الجديد، عصر الموجة الثالثة للحضارة البشرية، لأن الدولة الوطنية نشأت نتيجة الثورة الصناعية، ولذلك نجد الشعوب التى تعيش فى العصر الماضى تتمسك بالقومية والوطنية، كما يحدث فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق مثل أوكرانيا، واستونيا، وجورجيا، والشيشان، وتطالب بحقها فى تقرير المصير، وتسعى إلى الحصول على عوامل التقدم التى كانت سائدة فى عصر مضى، وتريد أن تكون لها جيوش، وعملات، وإعلام، ذو طبيعة وطنية، وهذه النزعة لاتجد قبولا من الدول التى تنتمى إلى عالم التكنولوجيا الحديثة والعولمة، وترى أن هذه النزعة ليست الا تعبيرا عن دوافع المتطرفين فى الدول

الوطنية. وأنهم يبالغون فى إظهارها بشكل يبدو كنوع من الفكاهة.. لأن سيادة التجارة العالمية التى تتقبلها هذه الشعوب وتجعلها تسعى إلى عقد الصفقات التجارية، والتعاملات المالية على المستوى العالمى، هى فى الحقيقة اختراق لاستقلال الدول ذات السيادة، فكيف يطالبون بعد ذلك بالاستقلال والسيادة.؟

هكذا ينبهنا توفلر إلى ما ينتظر فكرة الوطنية، والقومية، والاستقلال، والسيادة، فى ظل العولمة التى هى أهم ملامح حضارة الموجة الثالثة. وهذا أمر لابد أن يدق أجراس إنذار أمام الدول الصغيرة. وحتى أمام الدول الكبرى، لأنها هى الأخرى ستجد نفسها مضطرة إلى التلاحم الاقتصادى مع الدول الأخرى المتقدمة واندماج حضارتها مع بعضها البعض، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة تضغط على اليابان لتعدل قواعد التجارة الداخلية فيها، مما يهدد طبقة كاملة من أصحاب المحلات الصغيرة، ويؤثر على التكوين العائلى والحضارى لهذه الطبقة، وفى المقابل تضغط اليابان على الولايات المتحدة لكى تزيد إيداعاتها المالية فى الإدخار، وتعيد بناء نظامها التعليمى، وكانت مثل هذه المطالب تعتبر فى الماضى تدخلا فى الشئون الداخلية تقابلها الدول بالرفض، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك فى ظل التداخل الحضارى والعولمة.

ويسخر توفلر من الدول المتخلفة؛ لأنها مازالت تردد الأناشيد الوطنية، بينما تردد الدول المتقدمة الأناشيد عن عالم بلا حدود، وهذا التناقض وليد صراع حضارات، وقد يؤدى إلى صراعات دامية فى السنوات القادمة.

هذه هى صورة العالم فى العصر القادم مع القرن الحادى والعشرين كما يطرحها الفكر الأمريكى الذى يقود العالم فى هذه المرحلة بعد أن أصبح العالم أحادى القطب، وأصبحت أمريكا هى أقوى وأغنى دولة وهى التى ترسم خرائط الدول، وتحدد ملامح المستقبل لكل دولة وللعالم ككل.

هل يعنى ذلك انتهاء عصر القومية والوطنية وسيادة الدول حقا..؟.

فى اعتقادى أن العولمة ليست كلها شرا، وليست كلها خيرا، وأن على العرب أن يدركوا أن تحديد المصير يتوقف على المقدرة على التكيف مع التطورات الكبيرة التى تحدث فى العلوم.. وفى الاقتصاد.. وفى الاستراتيجية.. وفى التكنولوجيا.. وفى الفكر العسكرى.. هذه التطورات الشاملة فى عالم يتقدم بخطوات واسعة وسريعة، لا يصح أن يقابلها العرب بالجمود، أو بالهروب إلى الماضى أو بالانشغال بقضايا فرعية لا تؤدى إلى التقدم الحضارى الحقيقى..

وما زال العرب مشغولين بقضية أصبحت تبدو فعلا فكاهة.. وهى الجدل حول الخيار بين الماضى والمستقبل.. وما يسمونه الأصالة والمعاصرة.. والأمر لا يحتاج إلى كل هذا الجهد، لأن التطور الإنسانى لا يسير هكذا، فكل أمة تتقدم إلى الأمام لابد أن تأخذ معها فى كل مرحلة ما يصلح لها من ماضيها، وتسعى إلى أن تعيش فى العصر بأفكاره وعلومه وحضارته، وإذا رفضنا المعاصرة فسوف نصبح مهمشين ومتخلفين عن الركب ، وإذا رفضنا الأصالة فسوف نصبح مسخا حضاريا بلا جذور ولا أصول ولا هوية..

فلم تعد القضية هل نختار الأصالة أو المعـاصرة.؟ القضيـة هـى كيـف ندخل العصر دون أن نفقد الهويـة الوطنيـة والقوميـة، ودون أن نتخلـى عن القيم والـتراث..؟ ولا نرفـض التطـور؛ لأن قـانون الطبيعـة الحـاكم لا يدع أمامنا الا الخيار بين التطور أو الانقراض.

كيف يدخــل العـرب عصر العولـة بثقـة وفاعليـة، وهـم علـى وعـى ومقدرة على الاحتفاظ بالجغرافيا والثقافـة الوطنيـة والقوميـة، ودون أن يجعلوا تقدم الاتصالات وتزاوج الحضارات تصـل إلى حـد إلغـاء المكـان، والهوية، أو إلى حـد تفكيـك الاقتصـاد الوطنـى للاندمـاج فـى الاقتصـاد الأمريكى تحت سـتار الاقتصـاد العـالمى، التحـدى الحقيقـى فـى القـرن الحادى والعشرين أمام العرب هو: كيف يكونـون متفـاعلين وإيجـابيين مع المفروض عليـهم مـن العولـة ، دون أن يقبلـوا بالتبعيـة الاقتصاديـة أو الثقافية ، ودون تنازل عن الشخصية القوميـة أو الذوبـان فـى حضـارة أخرى.. وبمعنى آخر كيف نتعـامل مـع الحضـارات بـالحوار والتعـاون والاعتماد المتبادل دون أن نذوب فيهـا.

وفى اعتقادى أن هذا ليس أمرا مستحيلا إذا عادت الروح إلى العرب.



من «الفهلوى» إلى «الهباش»

فى أوائل التسعينيات قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية بإجراء بحث لمعرفة اتجاهات الرأى العام لمشكلات المجتمع.. وأظهرت نتائج هذا البحث اتفاقا عاما بين جميع الفئات والقطاعات على أن المجتمع المصرى يعيش فى مرحلة تحول كبرى، ينتقل بها من حال إلى حال، ويتخلى فيها عن سياسات، وأفكار، وقيم، لتحل محلها سياسات، وأفكار، وقيم أخرى مختلفة، ليست كلها بالضرورة لصالح المجتمع وأجياله الجديدة، وأن هذه المرحلة أفرزت سلبيات، ومشاكل اجتماعية وأخلاقية، وأن هذه الفترة تشهد عدة أزمات أهمها- من الزاوية الاجتماعية - أزمة القيم، والفجوة بين الأجيال.. وفى هذه المرحلة يدور الصراع بين القيم القديمة والقيم الجديدة (السلبية والإيجابية) وسوف تتحدد صورة المستقبل فى ضوء ما يسفر عنه هذا الصراع.. هل سينتهى بانتصار القيم القديمة أو القيم الجديدة؟. وهل سيكون النصر للقيم السلبية أو للقيم الإيجابية؟.

وكان هدف هذا البحث التعرف على طبيعة المشكلات الاجتماعية كما يراها قادة الفكر، والتعليم، والإعلام، والتشريع، والتنفيذ الذين شاركوا بآرائهم فيه، ومن جانب آخر أراد القائمون على البحث أن يتعرفوا على رؤية عامة الناس من العمال، وصغار الموظفين والتجار وغيرهم.. وفى النهاية لم يختلف كثيرا رأى الصفوة على قمة المجتمع عن رأى العامة فى القاعدة، فالشعور السائد لدى الجميع أن المجتمع

المصرى تخلف عن النهضة العلمية، وأن المسافة أصبحت بعيدة بيننا وبين الدول المتقدمة علميا، وتكنولوجيا، واقتصاديا، واتفق الجميع على أن المجتمع المصرى ازدادت فيه الجريمة والعنف، وتفشت فيه ظواهر جديدة.. أولها ضعف الشعور الوطنى بصفة عامة، وغياب الولاء، والانتماء، وبخاصة في الشباب، وأصبح الناس أكثر تحفظا ونفاقا، فلا يعبرون عن آرائهم بصراحة كاملة، ويؤثرون الصمت أو التجاهل.. ووسائل الإعلام - برغم اتساع مساحة الحرية فيها - لا تعبر بدرجة كافية عن مشاكل الناس الحقيقية.. ومازال نظام ربط الأجور والترقيات بالشهادات والأقدمية كما وضعه الاستعمار البريطانى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، رغم كثرة الحديث عن نظم جديدة لربط الأجر بالإنتاج، وربط الترقيات بالكفاءة.

وفى هذا البحث كانت رؤية القيادات والجمهور فيها الشكوى من غياب الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى كثيرين، وكان من نتيجة ذلك تزايد الاجتراء على المال العام، واستباحة اغتصاب أراضى الدولة، وتفشى الفساد الإدارى، وانتشار المخدرات، واستمرار أزمة الإسكان نتيجة جشع المضاربين بتجارة المساكن.

وكان المفروض أن يكون هذا البحث جرس إنذار يدعو إلى تشكيل لجان لدراسته ووضع خطة للإصلاح الاجتماعى، لكن ذلك لم يحدث، وذهب البحث إلى النسيان كغيره من جهود العلماء الاجتماعيين الذين حاولوا التنبيه إلى ضرورة التحرك لضبط اتجاه وسرعة التغيير الاجتماعى. ولم يعد أحد يتذكر هذا البحث الآن.

ثم جاء بحث آخر بعد ذلك عن «القيم السائدة بين الشباب» كشف عن حقائق مثيرة، منها أن الشباب الآن يشغله البحث عن المال والمنصب المرموق فى العمل والمكان المتميز فى المجتمع، ولا يؤمن بأن العمل هو الطريق الذى يوصله إلى ذلك، فالشباب يريد المال، ولا يربط بينه وبين العمل والجهد، وكان هذا جرس إنذار آخر إلى أن الانتهازية، والوصولية، والفهلوة سوف تنتشر مادام «المال» قد أصبح هو القيمة الأولى، بينما تراجعت إلى آخر القائمة قيم «العمل» و «الاجتهاد» و«الإتقان»..وليس لذلك معنى إلا أن روح الفردية والأنانية تتغلب، وكل عمل يؤدى إلى الثروة سوف يصبح مشروعا لدى قطاع لا يستهان به من الجيل الجديد، وأن مسائل الأخلاق، والقانون، والمسئولية الاجتماعية سوف تكون غائبة عن ضمائر هؤلاء، وأن هناك شريحة من الشباب سوف تكبر، وتسعى إلى أن تتقدم الصفوف دون اعتبار للقدرة، أوالصلاحية، أو الإحساس بضرورة أن يكون التقدم بقدر الجهد والعلم والموهبة.. وهذه الشريحة من الشباب التى أصبحت تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة سوف تمثل عبئا على المجتمع، وتعوق التقدم الحقيقى.

وكان المفروض أن تشعر بالقلق كل الأجهزة المسئولة عن التربية، والثقافة، والإعلام، وتضع أمامها هذه الحقائق المفزعة، وتبحث كيف تحمى الشباب من هذه المخاطر القادمة عليهم وعلى البلد، وكيف يمكن إعادة غرس القيم السليمة وإعادتها إلى مكانها الطبيعى على قمة الأولويات.. ولكن لم يحدث شىء من ذلك، وكل ما حدث أن استمر تكرار الحديث الممل عن أهمية بناء الإنسان، وإعادة الشعار الذى رفع منذ أكثر من أربعين عاما بأن بناء المصانع سهل، ولكن بناء الإنسان هو الصعب العسير، وكان المفروض أن يتم خلال كل هذه السنين تحقيق

ما هو صعب وعسير.. والقضية التى أصبحت تشغل المسئولين عن رعاية الشباب لسنوات هى إعداد فريق لكرة القدم، وتنشغل أجهزة الدولة بهذه القضية الكبرى، وتنفق الملايين، وتعتبر أن انتصار هذا الفريق فى أى مباراة انتصار وطنى، ويستحق الاحتفال على المستويين: الرسمى والشعبى بهذا الفريق الذى رفع اسم مصر عاليا بين الأمم، وجعل علمها يرتفع خفاقا، ونشيدها يتردد عاليا..

ونتيجة لهذا الموقف سادت فى المجتمع قيم نشكو منها الآن، وانتشرت سلبيات تعمقت وانتشرت وأصبح اقتلاعها، أو علاجها، صعبا، ويحتاج إلى جهد كبير.. ويكفى أن نرى ظاهرة غريبة بدأت صغيرة ومحدودة، ولكنها انتشرت بشكل مزعج، وهى ظاهرة «البلطجة».. وهى تعنى عدم الاعتراف بالقاعدة، أو القيم، أو الحق، أو القانون، وفرض إرادة «البلطجى» بالقوة، وتخويف الآخرين، ونشر الإرهاب.. وعندما بدأت هذه الظاهرة كانت محدود، ومحصورة بين عدد صغير جدا من الشواذ فى المجتمع من محترفى الإجرام، والمنحرفين سلوكيا وأخلاقيا، والخارجين على القانون. ولكن الأمر الغريب أن هذه الظاهرة بدأت تكبر وتمتد إلى مجالات لم يكن أحد يتصور أن تظهر فيها ممارسة قائمة على «البلطجة».. فظهرت «بلطجة» فى المعاملات، تتجلى فى الاستهانة بأقدار ومقامات الكبار، والتباهى بالقدرة على التبجح والتهجم على كل من يعارض، أويعترض، وانتشرت البلطجة باستخدام ألفاظ سوقية، واعتبار ذلك مظهرا من مظاهر الثقة بالنفس، وقوة الشخصية، والمقدرة على إخضاع الآخرين بهذا السلاح الجديد من أسلحة الإرهاب المعنوى، ثم امتدت

«البلطجة» وممارسات العنف والإرهاب المعنوى فى الشارع سواء فى قيادة السيارات دون مراعاة للأصول أو للقانون أو لشعور الآخرين، إلى العلاقات فى البيت بين الزوج وزوجته، وحتى بين الآباء وأبنائهم، وبين الأشقاء وأشقائهم وشقيقاتهم، وتطور الأمر من تمرد الأبناء على آبائهم والخروج عن طاعتهم، إلى التهجم عليهم إلى حد الاعتداء بالضرب، والطرد من المسكن، بل إلى حد القتل أحيانا..!

وبالإضافة إلى ذلك انتشرت الرشوة، والكسب الحرام، والمخدرات.

ما الذى جرى..؟

هناك اجتهادات متعددة للإجابة عن السؤال، لأن هناك زوايا متعددة للرؤية، ومناهج مختلفة فى التفسير، ومن مجمل هذه الآراء يمكن أن نصل إلى التشخيص السليم، وتحديد العوامل التى تسببت فى انتشارها، ويسهل بعد ذلك العلاج.

والدكتور حامد عمار رائد من رواد الدراسات الاجتماعية، والتربوية، وله رؤية متكاملة فى الإصلاح الاجتماعى. وله دراسة مبكرة وممتعة عن أحوال المجتمع المصرى والشخصية المصرية ضمنها كتابا بعنوان «فى بناء البشر: دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى» صدر فى عام ١٩٦٤، وكان من أوائل من سعوا إلى تحديد نمط الشخصية المصرية فى ذلك العصر، فوصل إلى أن النمط السائد فى ذلك الوقت هو شخصية «الفهلوى».

وإن كان هناك من علماء الاجتماع من ينكر وجود نمط سائد للشخصية فى مجتمع ما أو فى عصر ما، إلا أن الدكتور حامد عمار قدم دراسة

مستفيضة رجع فيها إلى العصور القديمة والمجتمعات البدائية وما كتب عنها من دراسات تؤيد أن كل مجتمع يسود فيه نمط معين للشخصية يغلب على أفراده، ويظهر على السطح، ويحظى بالفرص والأسبقية، حتى فى قبائل الزونى من الهنود الحمر حيث تسود فيها الشخصية التى تتميز بالاعتدال فى إظهار المشاعر، وضبط النفس، والمسالمة، ولذلك يحكم المجتمع بالازدراء على كل من يحاول أن يفاخر بنفسه، أو يسعى إلى التميز على الآخرين، حتى أنهم يحرمون على من فاز مرة فى مسابقة من دخول مسابقة أخرى، حتى لا يظن إذا تكرر فوزه أنه من طينة غير طينة الآخرين..! بعكس قبائل «كواكيوتل» وهى من الهنود الحمر أيضا، ولكن المثل الأعلى للشخصية فيها يتميز بالفردية الجامحة، والميل إلى الاستخفاف بالآخرين والتقليل من شأنهم، ومن سمات هذه الشخصية أيضا المبالغة فى الانفعالات، والقلق، والطموح الزائد، بينما فى مجتمع آخر مثل مجتمع أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد كانت أهم سمات الشخصية هى المرونة، والتحليل، والحرية فى إبداء الرأى، والفرد البارز هو الفرد القادر على الحوار، وممارسة حقوقه، وتحليل المواقف. أما فى مجتمع إسبرطة المعاصر لتلك الفترة فكان على العكس من نمط الشخصية فى أثينا، وكانت أهم عناصره القوة، والشجاعة، والقدرة على التحمل، والصبر، والطاعة العمياء للقانون، بينما كانت الشخصية السائدة فى المجتمع الرومانى هى الشخصية التى تدرك أين المنفعة، والعلم بالقوانين، والقدرة على التعبير والإقناع والخطابة، ولذلك اشتهر فى المجتمع الرومانى الخطباء ورجال القانون والتشريع.

وفى المجتمعات الحديثة فإن لكل مجتمع النمط الاجتماعى الذى يعبر عن الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التى تؤثر فيه، فنجد أن المثل الأعلى للشخصية الإنجليزية هو نمط «الجنتلمان» الذى يجمع بين أخلاق طبقة الفرسان فى العصور الوسطى، وبقايا عصر الاستعمار فى تاريخ بريطانيا الحديث. ومن أهم سمات هذا النمط: ضبط النفس، وعدم المبالغة أو الإسراف فى التعبير، والتحفظ الشديد فى السلوك أوإظهار المشاعر، والتمسك بالشكليات، والميل إلى التلميح أكثر من التصريح، والحرص على أن تكون هناك مسافة بين الفرد والآخرين، والاحتفاظ بخط الرجعة فى كل علاقة أو صداقة، والتوفيق بين الآراء، والحرص على إظهار الاستعداد للخسارة والتنازل فى الوقت الذى يكون قد حسب حساباته جيدا وتأكد أنه الرابح، ويحرص «الجنتلمان» أيضا على مراعاة القانون، والتقاليد الاجتماعية.

والنمط الأمريكى – على العكس – يمجد الرجل العادى، ويرى أن المساواة تسبق الحرية، والتفاؤل دائما، فالأمريكى يرى دائما أن الغد سيكون أفضل من اليوم، ويضاف إلى ذلك نزعة الشخصية الأمريكية إلى الظهور، والنفوذ، والقوة، والعنف، والسيطرة، وسعيه إلى النجاح، وقبوله للتحدى والمنافسة والصراع، واعتماده على جهده الفردى ليشق طريقه، والشخصية الأمريكية – كما هو معروف – لا تميل إلى التعمق فى التفكير والتحليل، وتفضل الطابع العملى، والسلوك والسعى إلى كل ما يحقق منفعة، وهذا هو جوهر الفلسفة «البراجماتية» التى تمثل جوهر الشخصية الأمريكية.

ووجود نمط الشخصية الغالب فى مجتمع لا يعنـى أن كـل أفـراد هـذا المجتمع خرجوا من قوالب واحدة دون اختلاف أو شـذوذ، ولكـن الأمـر أشبه بقوانين الوراثة حين توجد صفات غالبة تظهر فى معظم الحالات، وصفـات متنحيـة، تتقـهقر فـى حـالات أقـل، كمـا يمكـن تشـبيه ذلـك بالأمثال الشائعة فى مجتمع ما، فهى غالبا تدعو إلى أمور متعارضة فـى المسـألة الواحـدة، ولكـن سـنجد دائمـا أن الأمثـال المعـبرة عـن نزعـات الغالبية هى الأكثر شيوعا، والأمثال التى تعـبر عـن أوضـاع واتجاهـات الأقلية هى الأقل انتشارا.

وفى دراسة الدكتور حامد عمار توصل إلى أن النمط الاجتماعى السـائد فى مصر فى الستينيات وما بعدها هو شخصيـة «الفهلوى». وأهم ملامـح هذه الشخصية سمات مميزة يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

السمة الأولى: هى التكيف السريع والقـدرة علـى التلـون مـع الموقـف ونقيضه، والإدراك فى لمح البرق وفيما يشبه الإلهام بما هو مطلـوب فـى هذه اللحظة، فيستجيب على الفور، وهـو قـادر علـى أن يعيـش فـى أى ظروف، ويتعامل مع أى شـخصية، ويتبـاهى بأنـه يسـتطيع أن يلاعـب «الجن الأحمر» ويعايش «ملائكة السماء والأرض» فى نفس اللحظة دون أن يجد فى ذلك غضاضة، ودون أن يتطلب ذلك منه جهدا كبيرا.. ولذلك استطاع هذا النمط أن يتقبل ويساير كل تغيير، ويتعامل مع كـل جديـد، دون ارتباك أو حيرة، ومظاهر الحياة تدل على هذه القدرة الفائقة، وإن كانت هذه المرونة والقدرة على التكيف السريع تتميز بـأمرين: الأول - المرونة والقابلية لهضم وتمثيل كل ما هو جديد، والثانى - هو المسايرة، وإخفاء المشاعر الحقيقية. والتعامل مع المواقف بما يعبر عنه المصرى فى نهاية كـل موقـف: «آهـو كـلام»! أو أنـه «فـك مجـالس» ممـا يعنـى أن

ما يقوله في هذه المجالس لا يعبر عن رأيه، ولا يمثل ارتباطا أو التزاما من جانبه، ولكنه مجرد كلام للتخلص من الموقف، ثم يفعل بعد ذلك مايريد، وهذه النزعة هي التي أعطت للمصريين القدرة على التعايش مع حكام، وولاة، وسلاطين، وملوك، بلغوا غاية في الظلم والاستبداد، ووجد المصري إنه إذا لم يذعن فسوف يتعرض للعقاب والنقمة، ولن يجني شيئا، فأصبح التكيف السطحي في مثل هذه المواقف من ضرورات البقاء في ظروف متغيرة لا ضابط لها، ولا مقدر لعواقبها.

وكمثال للنفاق الاجتماعي ما حدث عندما شفي السلطان الناصر محمد بن قلاوون من كسر في يده، فقام المحتسب في هذه الدولة المملوكية بمناداة الناس للاحتفال بشفاء مولانا السلطان، فاستمرت الزينات أسبوعا كاملا، وظلت الفرق تضرب الطبول، «ولم يبق أمير إلا عمل في بيته فرحا».. وعندما شفي السلطان الغوري من ألم أصاب عينيه أقيمت احتفالات أسهب المقريزي في وصفها، فكأن الناس كانوا يفرحون حين يراد لهم أن يفرحوا، ويحزنون حين يقضي عليهم باصطناع مظاهر الحزن.!

ومع تعاقب الحكام وصراع الطوائف المتنازعة على السلطان والنفوذ، أصبح شعار الناس «الدنيا لمن غلب» بينما كان السلوك العام ينبع من مثل آخر يقول «شهاب الدين (..) من أخيه». وحين جاء الاستعمار في العصر الحديث مع الحملة الفرنسية، وراجت شائعة إسلام بونابرت، وإسلام قائده مينو وزواجه من فتاة مصرية مسلمة، ومع الاحتلال البريطاني رفع شعار «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» ولبس بعض قادة الاحتلال زى المصريين، وتظاهروا بسلوكهم، فاستجاب الناس لكل ذلك من حيث الظاهر، وبادلوهم سطحية

بسطحية، وكذبا بكذب، وتظاهرا بتظاهر، بينما هم فى الحقيقة كما كانوا يهمسون بعضهم لبعض «لم يأكلوا من هذا الادعاء».. ومع الزمن فإن هذا التكيف السريع الذى كان أسلوب الحماية والوقاية الذى كفل للمصريين البقاء مع التقلبات السريعة المتلاحقة، تحول إلى وصولية، وانتهازية، ثم تركز فى نمط «الفهلوة».

والسمة الثانية هى النكتة المواتية، فحين تحاصر المصرى الهموم والأزمات، وتثقل عليه، وتنقلب أمامه الأمور تقلبا لم يشارك فيه، فإنه يشارك فى الأحداث بالتعليق الساخر عليها، ويطلق النكتة بعد النكتة؛ فيضحك، ويخفف بذلك من التوتر العصبى الذى كان يمكن أن يدفعه إلى الغضب، ويستريح بما تحققه له السخرية بالذين انفردوا بالعمل من ترضية، وتصرفه عن الواقع إلى عالم من الخيال المرح، وهذا ما جعل أحمد أمين يقول فى كتابه الشهير قاموس العادات والتقاليد المصرية: إن النكتة كانت سلاحا مصريا يلجأ إليها المصرى «تعويضا عما أصاب الشعب من كبت سياسى واجتماعى، وتنفيسا له من الضائقات التى تنغصه، مما يجعل الحياة أمرا محتملا.

ويتمثل هذا الاتجاه فى قصة الشيخ على الليثى، وكان إماما للخديو إسماعيل، فقد كتب حامل الأختام أحمد خيرى مهردار على باب الشيخ الليثى عبارة: «إنما نطعمكم لوجه الله»، فأدرك الشيخ مغزاها، ورد عليه بالزجل التالى:

كان لى طاحونة جوّ الدار   تدور وتطحن ليل ونهار

دورت فيها الثور عصى   علقت فيها المهر.. دار

كما تتمثل النكتة فى مواجهة الواقع فى قصة السائل الذى وقف على باب يستجدى أصحابه فقال: «تصدقوا علىّ فإنى جائع» فقالوا له «لم

نخبز إلى الآن» فقال: «فكف سويق» قالوا: «ليس عندنا سويق»، قال: «فشربة من ماء فإنى عطشان». قالوا: «ما أتانا السقا»، قال: «فيسر من الدهن أضعه على رأسى»، قالوا: «من أين لنا الدهن» فقال لهم: «يا أولاد الـ.. فما قعودكم هنا فى داركم، قوموا واشحتوا معى».

والنكتة عند المصريين تختلف عن النكتة عند غيرهم من الشعوب، فهى أولا إحدى السمات المميزة للشخصية المصرية، فهو يستمتع بتأليف النكتة والاستماع إليها حتى لو تكرر سماعه لها، وأهم الوظائف التى قامت بها النكتة المصرية هى التغطية على الموضوع، وأخذه على المحمل الهين، والانصراف عنه انصرافا يعفى من التفكير فيه تفكيرا جديا، وكأن «فرقعة» النكتة تكفى لإنهاء المشكلة، أو هى فى حد ذاتها حل لها.

والسمة الثالثة لشخصية «الفهلوى» المبالغة فى تأكيد الذات، والإلحاح على إظهار مقدرة فائقة، وهناك فارق بين الثقة بالنفس الناتجة عن الطمأنينة الداخلية، والإدراك الواعى للقدرات والظروف من ناحية والموقف الخارجى من ناحية أخرى، وبين تأكيد الذات الناجم عن فقدان الطمأنينة، وعدم الرغبة، وعدم القدرة أيضا، على تقدير المواقف تقديرا موضوعيا، وإحساس داخلى بعدم الكفاءة، وشعور بالنقص أمام المواقف يحاول إخفاءه بالتهكم على الآخرين، أو بادعاء المقدرة الخارقة على حل العقد بما يشبه المعجزة، وإنجازها «هوا» أو عمل كل شىء بالأصبع، أوحل المعضلة بجرة قلم!

من سمات «الفهلوة» المبالغة، و «كبر الجرن» أيضا من مظاهرها تأكيد الذات، حيث يلجأ الفهلوى إلى إخفاء شعوره بالضآلة بإقامة مبان

وعمارات ضخمة، وبما يعرف عادة بأنه «القنزحة» فى الكلام والسلوك. ولعل معظم ما نراه من البذخ فى العزائم، أو المبالغة فى تأكيد «الكرامة الشخصية» بمناسبة وبدون مناسبة، والاهتمام المبالغ فيه بالشكليات فى المناسبات والأفراح والمآتم، وكل ما يتصل بالمظهر أو «واجهة الشخصية» للفرد أو للجماعة، ليس إلا تعبيرا عن الرغبة فى تأكيد الذات، وليس غريبا أن تكون.. الكلمة الحلوة «هى التى يأسر بها المصرى غيره، وتجريح الغير و «التريقة» عليه فى غيابه جزءًا من سلوك الكثيرين، ومن يستطع أداء هذا الدور المزدوج ببراعة يحظى عادة بالإعجاب، فالتهوين من قدر الآخرين ومن قيمة أعمالهم هو الجانب الآخر السلبى لتأكيد الذات، والشخص الذى «لا يعجبه العجب ولا الصيام فى رجب» هو وحده الذى «يفهمها وهى طايره» وهو الذى يستطيع أن «يجيب السبع من ذيله».

وهذا الجانب السلبى فى ظاهرة تأكيد الذات هو الذى انعكس فى كثير من نوادر جحا، التى تصور غالبا شخصا ضعيفا أمام قوة الآخرين لكنه قادر فى النهاية على أن (يضحك عليهم) ويظهر جهلهم وينتصر عليهم.. عندما سرق صديق ثوبا غاليا من جحا، لجأ جحا إلى حيلة بسيطة، فقد ذبح ثورا، ودعا كل من يشك فيهم إلى وليمة، فجاء صديقه المغفل الذى سرق الثوب وهو يرتديه، وعندئذ أخذ جحا الثوب وفضح السارق وصرف المدعوين دون طعام، وقال لهم: (جحا أولى بلحم ثوره).. وحين وجد جحا نفسه فى موقف حرج حين اختاره الناس ليكون خطيب الجمعة ثلاثة أسابيع لغياب الخطيب، فوقف فى المرة الأولى وقال لهم: هل تعلمون ما سأقول..؟ قالوا لا، قال: فما فائدة أن أقول لمن لا يعلمون وجلس . وفى المرة الثانية اتفقوا على أن يجيبوه

بإجماع: نعم، فقال لهم: فكيف أقول لمن يعلم؟ وفى المرة الثالثة اتفقوا على أن يقول بعضهم: نعم وبعضهم الآخر يقول: لا، فقال لهم: إذن من يعلم يقول لمن لا يعلم وانصرف.. وهذه صورة من صور (الفهلوة) دون شك.

والسمة الرابعة للفهلوة هى النظرة الرومانسية-غير الواقعية-إلى (المساواة) كقيمة من القيم المهمة فى المجتمع المصرى، فالفهلوى برغبته الدائمة والملحة فى تأكيد الذات يشعر فى قرارة نفسه بالسخط على الأوضاع التى توجد التمايز والتفرقة أيا كان نوعها، ومهما كانت أسبابها ومبرراتها، ويتفرع من ذلك عدم الاعتراف بالسلطة أوالرئاسة، والتنكر لها فى أعماق الشعور، مع أنه فى الظاهر يبدى الخضوع ويستخدم عبارات فيها مبالغة شديدة للتفخيم، ويلجأ إلى طقوس زائدة على الحد للتعبير عن الاحترام، ويخفى كل ذلك الشعور بالامتعاض، ويعبر عنه أحيانا بقوله: (فلان عامل ريس)أو(عايش فى الدور).

الفهلوى لا ينظر إلى السلطة أو الرئاسة على أنها ضرورة من ضرورات التنظيم، يتطلبها توزيع المسئوليات وتحمل الأعباء فى التنظيم الاجتماعى والإدارى، ولكنه ينظر إليها على أنها قوة قاهرة يذعن لها إذعانا لما تبعثه فى نفسه من الهيبة والخوف، وهو لا ينتظر من السلطة المقتدرة أى نوع من الألفة أو رفع الكلفة، ويتوقع منها أن تكون على عكس ذلك، حازمة وصارمة، وكأنما ذلك من لوازم السلطة. ويرجع هذا الشعور بالخوف من السلطة أو الهيبة من أصحابها إلى الظروف التاريخية التى تعاقبت على شخصية المصرى من علاقته بالحاكم، واستجابة لمحكومين، وقد وصف الجبرتى شعور الأهالى نحو الملتزم

بجمع الضرائب، فكان الفلاحون يهابون الملتزم القوى، أما إذا كان ذا رحمة بهم استهانوا به وازدروه فى أعينهم، وسموه بأسماء النساء.

وكانت تقاليد الحكم فى أسرة محمد على ، وفى ظل الاحتلال الفرنسى والبريطانى تؤكد هذه النظرة إلى السلطة والحكم.. يلوّح الحاكم بالأمل إلى قلة من الناس.. ويستثير الخوف للغالبية العظمى من الشعب كما قال مور بيرجر فى كتابه (البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة) : دراسة فى الإدارة العليا .. الذى صدر عام ١٩٨٧ .

ويلفت الدكتور حامد عمار نظرنا إلى أن أهم الأسلحة النفسية التى تتزود بها شخصية (الفهلوى) هى عملية (الإسقاط) لكى يزيح المسئولية عن نفسه ويلقيها على غيره من الناس، أو على ظروف خارج نطاق الذات تبرر ما يقع فيه من مواقف الخطأ أو التقصير، وتزداد (الفهلوة) بازدياد القدرة على ممارسة هذه العملية النفسية، وبذلك لا يقوم (الفهلوى) بالعمل نتيجة شعوره الداخلى بالواجب، ولكن بدافع الطمع فى الكسب أو الخوف من العقاب، وما يقوله ويفعله هو دائما (لحاجة فى نفس يعقوب) كما يصفها المصريون، وليس لتحقيق الذات بالعمل الاجتماعى المنتج ، ومن مظاهر (الإسقاط) الواضحة كثرة الشكوى من الزمان، والتبرم من كيد الآخرين، وإلقاء التبعة فى كل مشكلة على (الحكومة) أو على (البلد اللى من غير عمدة) أو على (الإدارة) أو أى قوة أخرى غير الشخص أو الجماعة المسئولة، ولو أن (الإسقاط) عملية نفسية لدى البشر جميعا، إلا أنها تختلف فى الكم، والدرجة بحسب مستوى النضج، وأسلوب التكيف للمواقف، والظروف الاجتماعية

والسياسية التى عاش فيها المصرى آلاف السنين، وجعلته يلجأ إلى (الإسقاط) ليبعد عن نفسه المسئولية فى الفشل والمشاكل.

والسمة الخامسة للفهلوى هى (الفردية) وغلبة (الأنا) وعدم التوافق مع العمل الجماعى ، وليس هذا من قبيل الأنانية لمجرد الأنانية، ولكنه تأكيد للذات من ناحية، وانصراف عن احتكاك الذات بغيرها من ناحية أخرى مما يعرضها لمواقف تنكشف فيها حقيقتها، أو تذوب فيها شخصية الفرد فى شخصية الآخرين. ويضاف إلى ذلك جذور العصبيات القبلية والعائلية، ونقص التربية الاجتماعية، لأن الإنسان يولد بنوازع الأنانية والفردية، ثم ينجح المجتمع أو يفشل فى عملية (التطبيع الاجتماعى) أى جعل الفرد يتخلى عن جانب كبير من فرديته والاندماج فى الجماعة واكتساب القدرة على التفاهم والتعاون والعمل بجدية واخلاص مع الآخرين وفى ظل تنظيم اجتماعى أو إدارى أو قانونى، فإذا لم تتم عملية التطبيع الاجتماعى كما يجب فإن شخصية الفهلوى تظهر وهى تجيد إظهار الموافقة، ومسايرة الآخرين والتعاون معهم، ولكنه يتخذ هذه المواقف الشكلية من قبيل المجاملة، أو الخوف من الحساب أو العقاب، فيتظاهر بالعمل مع الجماعة ولكن بلا روح ولا التزام، وهذا هو سر الشكوى من غياب (روح الفريق) والقدرة على العمل الجماعى فى ظل قيادة، ولتحقيق هدف عام وليس لهدف شخصى، بولاء للجماعة. وفى الأمثال المصرية الكثير مما يعبر عن الروح الفردية مثل (حصيرة ملك ولا بيت شرك). ويظهر ذلك أيضا فى تعبير كل فرد (أنا عملت) بدلا من (نحن عملنا). بينما سر القوة والنجاح فى الدول الكبرى فى هذا العصر هو أنها تؤمن بروح الفريق، وبالعمل الجماعى، وبتعاون عدة أفراد معا وكأنهم كيان واحد، ينسب

إليهم جميعا النجاح، وينال كل فرد فى الجماعة نصيبه من هذا النجاح الجماعى.

والسمة السادسة للشخصية الفهلوية هى الحرص على الوصول إلى الغنيمة بسرعة، ومن أقصر الطرق وأسرعها، دون الاعتراف بالمسالك الطبيعية، ولذلك يبحث الفهلوى دائما على وسيلة تجعله يقفز على المراحل، ويتخطى الحواجز ، باللجوء إلى الكذب، أو التزوير، أو الوساطة، أو الرشوة ، أو الغش، فإذا وجد أنه لن يصل إلى الهدف إلا بالطريق الطبيعى كغيره، وأن هذا الطريق يحتاج إلى المثابرة والصبر واتباع خطوات لابد منها، فإن الحماس للعمل ينطفئ فى لحظة، فالطالب لا يعترف بأن الاستذكار وسهر الليالى للفهم والاستيعاب هى الوسائل الطبيعية للنجاح فى الامتحانات، والفهلوى منهم يريد أن يصل إلى النجاح بدون هذا العناء .. بالغش، أو بمحاولة شراء الامتحانات ورشوة الآخرين، والعامل لا يريد أن يضيع وقته فى الإتقان و(التشطيب) لكى يبلغ الكمال، ولكنه يفضل (الكلفتة)، والجماعات التى يحركها الحماس لإقامة مشروع لا يستمر حماسها بعد ذلك لمتابعة استمرار المشروع ورعايته وصيانته.

ويضيف الدكتور حامد عمار إلى هذه السمات العامة لشخصية (الفهلوى) عناصر أخرى منها مفهوم الرجولة، والشرف، الذى يختلف عن المفهوم عند غيره، وموقف (الفهلوى) من كل جديد ومستحدث، وموقفه من العمل الجاد المنتج، وغير ذلك، وإن كان الدكتور عمار قد اعتمد فى دراسته على ملاحظاته فى ضوء فروض معينة بدأ منها بحثه، ومال فيها إلى الكشف عن مواطن الضعف فى

الشخصية المصرية أكثر من اهتمامه بالبحث عن مواطن القوة، إلا أن أحدا لم يتقدم بعده ليستكمل البحث مع أهميته الكبرى، لأن التغيير والإصلاح فى المجتمع يعتمدان على الفرد، وبقدر ما نكون على علم بطبيعة وتكوين شخصية هذا الفرد، ومواطن الضعف فيه، بقدر ما نحقق من نجاح فى الاستفادة به فى العمل الجماعى للتطوير والتنمية والتقدم.

والمهم فى نظرية الدكتور حامد عمار هو أن شيوع نمط الشخصية الفهلوية فى مرحلة ما، هو نتاج ظروف سياسية واجتماعية، ومؤسسات، ونظم، قائمة فى الماضى أو الحاضر، وليست وليدة عناصر (طبيعية) والمصرى مولود بها وكأنها من صفاته الوراثية الأخرى مثل لون البشرة، أو ملامح الوجه. فهذه السمات كلها مكتسبة، وليست فطرية، وبالتالى فهى قابلة للتغيير، والإنسان بطبيعته قابل للتعلم، والتدريب، واكتساب عادات وأفكار وقيم جديدة، بل إن الإنسان هو أكثر المخلوقات قدرة على التطور، والملاءمة مع الظروف الجديدة التى يعيش فيها..

وفوق ذلك فإن الدكتور حامد عمار يرى أن (الفهلوة) كانت سلاحا فى بعض الأحيان، استطاع به المصرى أن يحمى نفسه، وإن كانت لا تناسب ظروف المجتمع المصرى الآن، ولابد من العمل على تغيير هذا النمط بسلبياته وعيوبه، لأنه يمثل عقبة أمام جهود التنمية والتقدم .

وحين أعاد الدكتور حامد عمار النظر إلى المجتمع المصرى فى التسعينيات طرح رؤيته فى المحاضرة التذكارية التى ألقاها فى المؤتمر العلمى السنوى لرابطة التربية الحديثة فى يوليو ١٩٩٤، وقال: إن

مسيرة التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العقدين الماضيين قد أوجدت خللا ملحوظا فى عقيدة الانتماء الوطنى والقومى وواجباتها، وما ينبغى أن تحرص عليه العمليات التعليمية والثقافية. وكذلك اضطربت العلاقات بين الفرد والجماعات والدولة، وأدى ذلك إلى أن يكون حرص الفرد، أو الجماعة، متجها نحو الخلاص الذاتى، وإلى تغليب المصالح الخاصة، أو إلى ولاء محلى وعشائرى ضيق، مما قد يتعارض فى كثير من الأحيان مع قيم الوطن والمواطنة الرشيدة فى إطار الحق والواجب، ومن هنا ظهرت أعراض الفساد والإفساد، نهبا للمال العام، وتحايلا على القانون، وارتكابا للجرائم بمختلف أنواعها، كما ظهر لدى الأفراد سلوك الانحراف وإدمان المخدرات، وآثر البعض الانزواء والاغتراب بحثًا عن الإدمان، وسدًّا لأى باب يأتى منه الريح.

والقول بشيوع السلبية وعدم المبالاة و (الأنامالية) حكم يفتقد إلى الموضوعية فى التحليل الاجتماعى، وقد أصبحت المشاركة والاهتمام والمبالاة مرتبطة بالمصالح الفردية والفئوية، وهى فى هذا السياق مهمومة وإيجابية، والذى تغير هو انتقالها من الإطار العام والخاص معا إلى الإطار الشخصى الخاص الضيق، وأعان على ذلك التوجه ما ساد مصر فى فترة السبعينيات من رخاء مؤقت، وما انتهزه البعض من فرص الانفتاح، والاستغلال، والمضاربات، والأرباح السريعة المذهلة، وأوهام شركات توظيف الأموال، وغدت المنفعة الشخصية، والرغبة فى الامتلاك، والبحث عن النفوذ الخاص، هى العوامل المتحكمة فى طريق القيم والعمل، وهى القاعدة العامة مع استثناءات مشرقة فى التزامها ونضالها الوطنى .

وفى الرؤية الجديدة للدكتور حامد عمار فإن ما أفرزته انطلاقة الانفتاح من قيم هى التى جعلت قيمة الثروة، وقيمة المال من أهم المصادر للمكانة الاجتماعية، وأهدرت العلاقة بين العمل والأجر، وبين الإنتاج والاستهلاك، وتحول الاستهلاك المظهرى هدفا وطموحا لمختلف الفئات، وأصبحت من ضرورات الحياة لدى البعض، ومن أحلام اليقظة لدى البعض الآخر المبالغة فى حفلات الزواج إلى حد السفه، والحرص على امتلاك المعدات الكهربائية والإلكترونية من الفيديو والسيارة إلى (الدش) و(الشبح) بينما لا تسمح موارد الفرد والمجتمع بعد منتصف الثمانينات وحتى اليوم باستمرار هذه المعدلات من الاستهلاك والترفيه دون أن يغرق الفرد فى الدين، أو أن يلجأ إلى طرق غير مشروعة حتى لا يتخلف عن جاره، وبالمثل غرق المجتمع فى الديون وعجز الميزانيات، والإحصاءات تسير، كل سنة إلى تزايد الاستهلاك الخاص، وانخفاض المدخرات، وزيادة الواردات من السلع الاستهلاكية، وعجز الميزان التجارى.

وذلك اللهاث نحو الاستهلاك المفرط والمستفز - على حد تعبير الدكتور حامد عمار - بإعلاناته، ومظاهر الحياة اليومية، أدى إلى هشاشة العلاقات، وشيوع نمط الشخصية التى أطلق عليها الدكتور حامد عمار اسم (الهباش) الذى يخطف بسرعة بقدر ما يستطيع، ويجرى قبل أن يلاحقه حساب القانون أو حساب المجتمع.

وهكذا جاءت شخصية (الهباش) بعد شخصية الفهلوى.

ما العمل ..؟

عند الدكتور حامد عمار ليس هناك بديل عن قيام مؤسسات التربية ابتداء من البيت إلى المدرسة والجامعة، وأجهزة الثقافة، والإعلام، بمسئوليتها. فهى التى تتولى التنشئة الاجتماعية، وتستطيع أن تسهم مساهمة كبيرة فى صياغة نمط آخر من الشخصية.. الشخصية الإيجابية المنتجة.

والشخصية المنتجة - كما يحددها الدكتور حامد عمار هى التى تعمل بجدية، وتستمتع بما تعمل، وتنتج وتدرك قيمة ما تنتجه، ولديها القدرة على الملاءمة بين الغايات والوسائل، وتؤمن بأن الوصول إلى الهدف لا يتم إلا خطوة بعد خطوة، ليكون الهدف الكبير مجموعة أهداف جزئية، كل منها يمثل حلقة تؤدى إلى ما بعدها، ومن تماسك وتتابع وتكامل هذه الحلقات يصل الفرد إلى اكمال السلسلة التى تنتهى به إلى الهدف. وبقدر ما يكون الفرد قادرا على العمل بوعى، وقادرا على رؤية الصواب والخطأ، والاعتراف بالخطأ والصواب، وتعديل مواقفه وسلوكه فى ضوء الواقع، وبقدر إيمانه بالتخطيط فى كل شئون حياته، وبقدر استعداده للتعلم واكتساب معلومات ومهارات وخبرات جديدة، وبقدر تقبله لتنظيم العمل والقيادة والتعاون مع زملائه مثل الجندى فى فرقته لا يمكن أن يحرز النصر وحده، ولكنه يسهم فى النصر حين يعرف موضوعه ومسئولياته، وينفذ واجباته. والشخصية الجديدة هى التى تدرك بوعى الفارق بين العمل فى ورشة صغيرة أو فى دكان، حيث يخضع تنظيم العمل لصاحب الدكان أو الورشة، وبين العمل فى المصانع والشركات والجهاز الإدارى فى الدولة الحديثة، حيث يسير العمل وفق نظم، وقوانين، ولوائح، وتسلسل قيادى، ويمر

العمل بمراحل يتوقف نجاح كل مرحلة منها على المرحلة التى تسبقها والمرحلة التى تليها، وهذه هى الفروق بين التنظيمات الحديثة للعمل والتنظيمات الأولية.

كيف نجعل الشخصية المصرية تتمتع بروح العمل ، والمثابرة، والإيجابية، والقدرة على الإبداع والتفكير الخلاق؟، وكيف نجعلها أكثر قدرة على تحمل المسئولية، ومراعاة حقوق الغير وواجباتهم، وتفهم معنى وأهمية المصلحة العامة، والقدرة على تنسيق الجهود وتقدير عمل الآخرين، وضبط النفس، والتفرقة بين ما هو ذاتى وشخصى، وما هو موضوعى وعام، والإحساس بأهمية الفرد وكيانه، واحترام قيمة المعرفة، وقيمة الخبرة، وقيمة حرية الفكر دون الوقوع فى هاوية الفوضى ؟

(٤)

من الانغلاق إلى الانفتاح الفكرى

الدكتور هشام شرابى مفكر عربى معروف يعيش فى الولايات المتحدة، ويجمع بين الحس العربى والرؤية الغربية والمنهج العلمى، والقدرة على التحليل الموضوعى للواقع العربى الراهن. وله كتاب مهم بعنوان «النقد الحضارى للمجتمع العربى فى نهاية القرن العشرين» تناول فيه بجرأة الأسباب الحقيقية للأزمة التى يعانى منها المجتمع العربى، وهى أزمة مركبة: اجتماعية، وفكرية - ثقافية، وسياسية، وحاول أن يجتهد فى طرح الحلول لهذه الأزمة، ولكنه قبل أن يبدأ التشخيص والعلاج ينبه إلى ضرورة «التغيير». لأن إبقاء الأوضاع العربية الراهنة على ما هى عليه لن يعود علينا إلا بترسيخ حالة الجمود وزيادة مسافة التخلف بيننا وبين من سبقونا فى مجالات التقدم الحضارى، ولكن هذا التغيير لكى يحدث بالصورة التى تحقق الهدف لابد أن تتحقق للعرب شروط نفسية وعقلية، أولها «نضوج الرؤية» وثانيها «وضوح الهدف» وثالثها أن يتولد الوعى والإرادة من داخل المجتمع وليس من خارجه. ولكى يتحقق ذلك لابد أن يتخلص العرب من القيود التى تكبل أقدامهم وتعوق سيرهم إلى الإمام، وهذه القيود تتمثل فى عقم الأيديولوجيات التى طرحت فى العالم العربى عموما كمشروعات للنهضة، وعجز الأحزاب القائمة، وعجز القيادات عن تحقيق التغيير المطلوب، وتعمق الانتماء للماضى والحياة فيه بصورة مرضية وغير سوية.

وظاهرة «عبادة الماضى» جاءت نتيجة لاصطدام العرب بحقيقة مرة، وعدم قدرتهم على استيعابها والتعامل معها بواقعية للتغلب عليها، وهى أن المسافة بينهم وبين العالم المتقدم أصبحت كبيرة، وبدلا من أن يتحمل العربى مسئوليات وهجوم العيش فى الحاضر، وصعوبات العمل الشاق لبناء المستقبل، استسهل الهروب إلى الماضى، واللجوء إلى المغيبات والخرافات. والاستسلام لما تأتى به الأقدار، والاكتفاء برفع أكف الضراعة إلى الله بأن يزيل الغمة وينقذ الأمة، مع أن الله سبحانه وتعالى حذرهم وأنذرهم بأنه لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

والهروب ليس الاستجابة السليمة لهذه الأزمة الحضارية التى يعانى منها الواقع العربى الآن، والأسلوب الصحيح لتجاوز هذه الأزمة هو استعادة الثقة بالنفس أولا، واستجماع القوة الذاتية العربية ثانيا، واتخاذ قرار يعبر عن إرادة حقيقية فى الدخول مرة ثانية فى مجرى التاريخ.

ويدعونا هشام شرابى إلى أن نبدأ من الآن وفورا بالقيام بعملية نقد حضارى هدفه استعادة الوعى بالذات العربية، واكتساب شجاعة الحديث بصراحة وبوضوح بلا نفاق أو تردد أو غموض، والتعود على التحليل ومقارعة الحجة بالحجة، واستخدام العقل والمنطق دون الانسياق للحماس والانفعال وأحلام اليقظة، وهذه الدعوة فى حقيقتها هى دعوة إلى حوار واسع ودائم، يشارك فيه كل من لديه رأى، بصرف النظر عن نوع هذا الرأى، ولا مانع من أن تدخل الساحة الآراء الرجعية والآراء التقدمية معا، أو أن يشارك الداعون إلى الماضى فى الصراع الفكرى السلمى مع الداعين إلى المستقبل بشرط أن يظل الحوار حوارا،

ولا يتحول إلى حــرب أو عـدوان أو تبـادل اتـهامات بـالكفر أو الخيانـة أوالانحراف كما هى العادة فى حوارات العرب، لأن المقصود هـو إيجـاد حالة مـن التفـاعل الفكـرى فـى العـالم العربـى تقـرب الجـزر الفكريـة والعقائديـة المنعزلـة، وتذيـب الجليـد المـتراكم حولهــا والـذى يمنــع التقاءهـا، ولمـاذا لا يبـدأ العـرب هـذه البدايـة بالاتفـاق علـى الالــتزام بالتسامح فيما بينهم، وبإفسـاح المجـال لكـل فكـرة مـهما تكـن غريبـة لتدافع عن نفسها لكى يثبت ومن خلال الحوار وليـس القمـع - صحتـها أوفسـادها؟ ولمـاذا لا نحـترم كـل رأى، ونحـترم صـاحب الــرأى مــهما خالفنـاه؟ ولمـاذا لا نرفـض أو نقبـل فكـرة بعـد مناقشـتها وليــس قبـل المناقشة؟ لماذا لا نكف عن إصدار الأحكام الجـاهزة المسـبقة علـى النـاس وعلى الأفكار؟. ولماذا نقفز دائما إلى النتائج دون بحث المقدمـات؟. ولمـاذا لا يكون الحوار هو أسلوب حياة دائم فــى البيـت والشـارع والمدرسـة والعمـل والحياة السياسية أيضا..؟ ولماذا لا يعيـد المثقفون العـرب النظـر فـى مواقـف الإدانة المسبقة والدائمة لكل من يخالفهم فى الرأى إلى حد توجيه الاتهامات إليهم..؟ لماذا يصبح الخلاف فى الرأى جريمة فى العالم العربى..؟

هـذه الأسـئلة كلـها تقودنـا إلى أهميـة «التفتــح العقلــى» وخطــورة «الانغلاق العقلى».. هذا الانغلاق هو سمة ملازمة لضيق الأفق، وضعـف الثقة بــالنفس، والانعـزال عـن نـهر الحيـاة المتجـدد.. وهـذا الانغـلاق الفكرى يسود دائما فى فترات الانحطــاط والضعـف.. وخطورتـه ليسـت فقط فى أنه يعطل نمونا، ويعوق تقدمنا، ولكن هناك مــا هـو أخطـر مـن ذلك، إنه يعمى أبصارنا وبصيرتنا عن رؤيــة مـا يجـرى فـى العـالم مـن حولنا، وما يخططه الآخــرون لنـا.. فالعـالم الآن ملـىء بالتغـيرات فـى

الحـدود وجغرافيـة الـدول، وبـالضغوط الاقتصاديـة والسياسـية، وبمحاولات السيطرة والانفراد بالقوة وفرض الإرادة، وبـالمؤامرات التـى تظهر نتائجها، ولا يعرف أحد مـن وراءهـا، ولا يمسك أحـد بـالأيدى الخفية التى تحركها.. والعالم ملـىء أيضا بصراعـات قـوى؟ وصراعـات مصالح.. وملىء بالتحولات الكبرى.

ومن يتأمل ما يجرى علـى خريطة الكـرة الأرضيـة الآن سـوف يـرى بوضوح أن هذا بداية عصر جديد.عصر سوف تتغير فيه موازين القـوى، وتتغـير أسـاليب الحيـاة، وتتغـير القيـم. هـو عصـر سوف تسـود فيـه الديمقراطية، ولـن تسـتطيع دولـة أن تسـتمر طويـلا فـى تأخـير الأخـذ بالديمقراطية والاعتراف بحقوق الشعوب فـى تقريـر مصيرهـا واختيـار حكامها، وهو عصـر انتـهاء كـل أنـواع السـلوك الأبـوى، وعصـر سـقوط البيروقراطية والأيديولوجيات الجامدة، بـل هـو عصـر نهايـة الفلسـفة القديمة بمفهومها الميتافيزيقى، وهو عصر عودة الفكر إلى حيث نشأ فـى البداية: حرا حرية كاملة، ولكل فـرد وكـل فئـة وكـل مؤسسـة اعتنـاق الرأى الذى تراه، والتعبير عنه، ومن تفـاعل الآراء بحريـة كاملـة يتـم التوصـل إلى الـرأى الـذى ترضـى عنـه الأغلبيـة.. دون أن يكـون لفـرد أولجماعة الحق في اعتبار رأيها هو وحـده الصـواب، ورأى غيرهـا هـو الخطأ.. وليس مـن حق أحـد إدانـة الفكـر.. أو محاربتـه.. أو محاربـة صاحبه. فالفكر - فى هذا العصـر - لـن يكـون أمامـه السـجن أو القتـل أوالمطاردة.. ولكن سيكون أمامه فكر آخـر.. فكـر أمـام فكـر.. ورأى فـى مواجهة رأى.. دون أن يفسد الخلاف في الرأى للود قضيـة، كمـا نقـول ذلك دائما دون أن نطبق هذا المبدأ فى حياتنا اليومية..

والدكتور هشام شرابى يوجه النقد اللاذع للفكر وللمفكرين فى العالم العربى، لأنه يرى أنه إذا قرأ كتابا لمؤلف أوربى وجد فيه أفكارا واضحة، ومحددة، وإضافة حقيقية، ومعلومات موثقة، وأسلوبا بسيطا وهادئا يوصل المعنى دون تزيد أو مبالغة أو تقعر، وإذا قرأ كتابا لأحد المفكرين العرب يجده فى أكثر الأحيان مملا، ومليئا بالتصنع والتكلّف، حتى لو كان يتناول موضوعا مثيرا.. ويتساءل: لماذا يجد عند المثقفين العرب هذه الجدية السخيفة، والمعرفة المتعالية، والكلمات الفصحى الرنانة الفارغة من المعنى والتى تدق رأس القارئ أو المستمع دون أن تؤثر فيه أو تثير فيه التفكير والتأمل أو الرغبة فى إعادة النظر؟. لماذا يلجأ المثقفون العرب إلى لغة لا روح ولا حياة فيها، وإلى صور، وصياغات معقدة لأفكار سطحية ومعهودة، ولهذا فالقراءة عندنا مطالعة، ووسيلة للراحة الذهنية والنوم بعد الظهر، بينما القراءة فى العالم المتقدم وسيلة لاكتساب المعرفة الحقيقية بأسلوب سهل ومباشر، والكتابة قائمة على معلومات وحقائق وعلوم، فلا تكاد تقرأ كتابا أومقالة حتى تشعر بأنك تعلمت أمورا جديدة، وتحققت لك إضافة حقيقية، بحيث تجد نفسك بعد قراءة هذا الكتاب غير ما كنت عليه قبل قراءته.. عندنا الكتابة فى واد، والواقع السياسى والثقافى والاجتماعى فى واد آخر، وهذا الانفصال بين الواقع وبين التعبير عنه هو الذى يصنع (فجوة التصديق) أو (فجوة الثقة) بين المثقفين والقراء عموما، ثم هو الذى يؤدى فى النهاية إلى انصراف الناس عن القراءة وعن احترام الكتابة والكتّاب.. وهذا لا يمنع من وجود نماذج من الكتابات والكتاب العرب يقدمون لنا فكرا حقيقيا، ويعبرون عن الواقع الذى نلمسه ونعايشه بأمانة، ويستشرفون المستقبل بإخلاص،

ويدقون نواقيس الخطر، ولا يجعلون أنفسهم أبواقا للنفاق أو التضليل، ولا يبيعون لأهلهم الأمل الكاذب.. هؤلاء موجودون فى تاريخنا، وفى حاضرنا، ولكنهم قلة قليلة، وليست فى أيديهم مفاتيح وأبواق التأثير على الرأى العام.

وإذا كانت جوهر المشكلة فى الحياة الثقافية العربية هى غياب الفكر النقدى القائم على الموضوعية وعلى الحقائق والمعلومات الصحيحة، فالأسباب لذلك كثيرة.. منها غياب المعلومات الصحيحة، واستحالة الوصول إلى الحقائق فى كثير من الأحيان، وفضلا عن ذلك فإن الفكر النقدى الصحيح لا يقوم - حقا - إلا فى مجتمع تتوافر فيه الحرية، وتترسخ فيه المساواة، وتكون الديمقراطية جزءا لا يتجزأ من نسيجه، ومن ممارساته فى حياته العامة والخاصة. والعرب حتى الآن لم يدركوا أن العالم منذ نهاية القرن العشرين يعيش فى عصر الحريات بمعناها الواسع.. وقد انهار عصر الشمولية والسلطة المتحكمة، وسقطت الحوائط العازلة والأسوار الحديدية، وحتى الشعوب التى عاشت تحت حكم الحديد والنار أصبحت اليوم تمارس الانفتاح الفكرى والتعددية، وتقبل الاختلاف فى الرأى والفكر، بينما المثقف العربى - كما يقول هشام شرابى - يعانى من الجبن والتذبذب الفكرى سواء فى موقفه المساوم مع السلطة، وفى موقفه المتردد تجاه السلطة الجديدة التى تغتصب حق الفتوى وإصدار الأحكام الشرعية، وتمارس الإرهاب الفكرى والعنف لفرض الفكر الدينى المنحرف، ويعزو هشام شرابى حالة الانسياق التى نراها بين صفوف العامة من الجهلاء إلى الحرمان: الحرمان الاقتصادى، والحرمان الجنسى، ويرى أن الحرمان عموما

لاتعالجه نفسيا إلا الحماسة الدينية الزائدة. ولا غرابة في هذا المناخ العقلي أن تكون اللغة السائدة في الخطاب الثقافي والسياسي في العالم العربي هي اللغة الأبوية المحافظة، التي تشجع على الحفظ والتكرار، ولا تشجع على الخلق والإبداع، ولذلك يسهل ملاحظة الملل في كل اجتماع وكل حديث عام، لأنه ليس فيه جديد أو تجديد.. سواء في خطبة الجمعة، أو في افتتاحيات الصحف، أو حتى في المقالات والأبحاث التي تنشر على أنها مقالات وأبحاث علمية.. ومن هنا أيضا يغلب على الخطاب الثقافي والسياسي في العالم العربي الطابع الانفعالي وإثارة الشعور، ولا يقوم على العقل والحقائق والمنطق، ولذلك فإن المستمع يستمع وهو نصف نائم، وأحيانا يستغرق في النوم، لأنه عموما لا يجد فيما يسمع أو يقرأ شيئا جديدا، أو مثيرا، أو مفيدا..

يلخص لنا الدكتور هشام شرابي رؤية بعض مفكري الغرب للعرب، ومنها دراسة سيكولوجية للكاتب الفرنسي اندريه سرفيه نشرت بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة بعنوان (سيكولوجية المسلمين)، وبحث انثروبولوجي للكاتب اليهودي رفائيل بتاي صدر في مطلع السبعينات بالإنجليزية بعنوان (العقل العربي) .ودراسة اندريه سرفيه تدور حول محور أساسي، هو تخلف العرب بحكم الطبيعة والتكوين، بينما يعبر تقدم الغرب عن التفوق في طبيعة العقل والشخصية والثقافة الغربية، فالعرب لا يملكون ثقافة مستقلة،وما يعرف بالثقافة العربية ليس إلا ثقافة مستعارة نقلها العرب عن الشعوب الأخرى، بما في ذلك الأدب، والفن، والعلوم، وحتى الفكر الديني، وبمرور هذه الثقافة من خلال العقل العربي الضيق العاجز عن التصور الفلسفي الشامل تشوهت هذه

الثقافة الغربية الأصل. أما الإسلام فهو - فى دراسة اندريه سرفيه - ليس إلا مجموعة من التقاليد المسيحية واليونانية واللاتينية جردت من معانيها الفلسفية فنتج عن ذلك عقيدة متجمدة باردة فى شكل نظرية هندسية..!

أما رفائيل بتاى الذى درس اللغة العربية على يد المستشرق الألمانى الشهير كارل بروكلمان. ثم درسها بعد ذلك فى إحدى المدارس القريبة من مدينة القدس. فهو فى كتابه (العقل العربى) يقول: إن العرب بشكل عام يتميزون بالنزعة العاطفية والميل إلى تضخيم الأمور، ولا يقدرون على التحليل العقلى الهادئ، ويتحدثون عن الأشياء التى يرغبون فى وجودها على أنها موجودة فعلا، بينما لا وجود لها إلا فى مخيلتهم.. فالعلاقة بين العقل العربى والواقع ليست علاقة سوية، بل هى علاقة مرضية، فضلا عن أن العقل العربى سلبى.. ساكن.. واللغة العربية لغة عاطفية فيها مبالغة وتكرار.. والإنسان العربى سجين هذه العقلية وهذه اللغة..

وكتاب ثالث يشير إليه الدكتور هشام شرابى للكاتب الأمريكى كارلتون كون بعنوان (القافلة: قصة الشرق الأوسط) يصف فيه المجتمع العربى بأنه مجتمع فسيفسائى تنقصه الوحدة والانسجام، وتحكمه المتناقضات المتأصلة فيه بحكم تركيبته القبلية والطائفية والعرقية، على عكس المجتمع الغربى الحديث الذى يتميز بالوحدة والتماسك والقدرة على تجاوز الفروق الاجتماعية، ويرجع كارلتون كون أسباب تخلف العرب إلى أنهم لا يتمتعون بالصفات التى تميز بها الغرب وهى: العلم.. الصناعة.. الحضارة.. القدرة على التجديد. وهو يرى أن

المجتمع العربى ليس إلا قافلة من قوافل الإبل تسير فى الصحارى سيرا بطيئا، نحو الهدف، وهو الوصول إلى المدنية أو الحضارة الغربية فى أكمل صورها وهو النمط الأمريكى.

يتحدث كارلتون كون أيضا عن حالة (التحجر الاجتماعى) وعدم القدرة على التغير فى العقل العربى، وينتهى إلى أن الهوة بين العرب والحضارة الغربية يستحيل على العرب عبورها، لأن العقلية العربية غير قادرة فى الزمن الحاضر أو المستقبل، على استيعاب نمط السلوك الغربى ويقول: (إنهم يتعجبون للطريقة التى نتصرف بها. ولا يفهمون لماذا نقود الشاحنات وسيارات الجيب بأنفسنا، ونرتدى السراويل المزقة، ونشارك فى عمليات الحفر، ونعيش طول الوقت فى حركة دائمة لأنه يرى أن العرب يعيشون فى حالة (سكون دائم) ورغبة فى الراحة، وترفع عن العمل اليدوى، وكل عربى يريد من يخدمه ويقوم بالعمل بدلا منه.. بينما الغربى يعمل بيده ولا يجد حرجا من تولى كل شئونه حتى حمل أكياس القمامة لمسافة بعيدة ليضعها فى المكان المخصص لها..!

وباحث أمريكى آخر من أهم علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو كليفورد جيرتز يعرض رؤيته للعالم العربى والإسلامى فى كتابه (الإسلام والتطور الدينى) وملخصها أن هذا العالم يتنازعه الصراع بين الأصولية والحداثة، ويصعب على الغربى أن يفهمه، ويقول: إنه وجد بعض المسلمين يؤمنون بأن القرآن فيه كل العلوم والمعارف بما فى ذلك حقوق الإنسان ونظريات العلوم النووية ولا حاجة للمسلمين لعلوم الغرب ويكفيهم القرآن..!

ولم يكلف هذا الباحث نفسه بالرجوع إلى التاريخ ليرى أن المسلمين فى عصورهم الأولى تمسكوا بالقرآن ككتاب من رب العالمين لهدايتهم فى الدنيا والآخرة. ولم يمنعهم ذلك من الاشتغال بعلوم الكيمياء والطبيعة والهندسة والفلك والجغرافيا وارتياد الصحارى والبحار، وقدموا للبشرية ثروة من العلوم التجريبية كانت هى الأساس الذى قامت عليه النهضة والحضارة الغربية..

ولكن النظرة الغربية المتعالية التى يملؤها الغرور بما حققه الغرب من تقدم حضارى كبير هى التى تحرك هذه الاتجاهات التى تعكس عدم الفهم للأسباب الحقيقية لتخلف العالم العربى.. وأول هذه الأسباب الاستعمار الغربى. وهذه النظرة المتعالية هى التى تجعل عالما من علماء الاجتماع الأمريكيين مثل دانيال ليرنر يؤكد فى كتابه (نهاية المجتمع التقليدى) أن غاية ما تحلم به الشعوب العربية هو أن تصبح غدا حيث وصل الغرب اليوم. أى أن (الغد) العربى، هو (الأمس) الغربى..!

وهذه النظرة أيضا هى التى جعلت المستشرق اليهودى الأمريكى جوستاف فون جرونيباوم يقول: إن الإسلام يقف عاجزا عن الدفاع عن نفسه أمام التحدى الذى يمثله الغرب بحضارته التى تتميز بالحداثة والعقلية العلمية، وإن كانت الطبقة العليا والنخبة فى العالم العربى هى فقط التى تدرك هذه الحقيقة، والخطأ الذى يرتكبه المجددون منهم هو تغذية الشعور القومى، وإثارة الشعور بالعداء للغرب باسم رفض الوصاية الغربية. وفى كتابه (الإسلام الحديث) يقول: إن النظرة المبالغ فيها للغة العربية والحضارة العربية والإسلامية تدفع العرب إلى رؤية أنفسهم وحضارتهم رؤية غير واقعية ومبالغا فيها، وعندما يصطدم

العرب بحقيقة جهلهم وتخلفهم وانقساماتهم فإنهم يرجعون ذلك إلى التدخل الأجنبى، وليس إلى السبب الحقيقى الكامن فى طبيعتهم، وفى تفسخ المجتمع العربى إلى طوائف وقبائل.. وأكثر من ذلك يصل هذا الباحث الأمريكى إلى نظرية فى تفسير سلوك العرب من الحضارة الحديثة فيقول: (إن العرب يلجأون إلى تعويض شعورهم بالنقص والضعف والتخلف بادعاء أنهم منبع الحضارة الغربية، وهذا يجعلهم يشعرون بأنهم شعب مختار، ويصفون تاريخهم بما يرضى آمالهم وطموحاتهم، لأنهم - دائما - لا يستطيعون رؤية المستقبل الآمن خلال الماضى الذى يخترعونه لأنفسهم..!

ويقول أيضا: إن هزيمة ١٩٦٧ كشفت النتائج المادية للتخلف، وأدت إلى تعزيز الوعى الراديكالى فى الأجيال الجديدة، ودفعت إلى عملية إعادة نظر جذرية للفروض والمنطلقات الأساسية التى كانت سائدة فى العالم العربى، كما أدت إلى إعادة تحديد الأهداف والقيم التى كان ينادى بها الجيل السابق والنخبة المثقفة، وأدى ذلك إلى الانتقال من السيكولوجية الفردية إلى النزعة الاجتماعية، وازداد النقد الاجتماعى، وظهرت الدعوة إلى التغيير فى الفكر والاتجاهات والقيم والسلوك.. وأصبح ممكنا لأول مرة بعد النكسة التساؤل حول شرعية النظم القائمة.

والدراسات فى الغرب كثيرة عن العالم العربى والإسلامى، أكثرها متحيز ويفتقد الموضوعية والحياد، أو يفتقد القدرة على الفهم الصحيح لطبيعة الإسلام والعقل العربى وإسهاماتهما فى الحضارة الإنسانية، وقدرتهما على المساهمة فى الحضارة الحديثة بفاعلية مع الاحتفاظ بالشخصية العربية الإسلامية، بحيث يمد العرب فى العصر يدا إلى

علوم وحضارة وثقافة الغرب، لأننا لا نفكر أن العالم الآن يعيش في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي والحضارى الغربى، وفى نفس الوقت فإن على العرب أن يمسكوا باليد الأخرى القيم الأصيلة في دينهم وتراثهم.

ومعنى ذلك أن الذين يطالبوننا بالاندماج فى الحضارة الغربية بالكامل، ونصبح غربيين، ونتخلى عن الهوية القومية، يخطئون خطأ بالغا، وكذلك يخطئ الذين يتطرفون فى المطالبة بالنقيض، برفض كل ما يأتى من الغرب، على أن كل ما يأتى من الغرب شر، وأن الحضارة الغربية قائمة على قيم مادية وغير أخلاقية إلى غير ذلك مما يقال، ويجد أصداء في بعض المجتمعات العربية والإسلامية نتيجة الجهل، أو الاندفاع والحماس، أو الرغبة المبالغ فيها فى تأكيد الذات والدفاع عن الهوية.

والفضيلة وسط بين هذين الموقفين.. والطريق الصحيح للتقدم يبدأ أولا بإعادة غربلة التراث ، لاستبعاد ما هو دخيل، ونتاج عصور التخلف والجهل، والإبقاء على ما يتفق مع التقدم الإنسانى، وبذلك نجد أن الجمع بين الحداثة والأصالة ممكن، ونكتشف أن الشعور بالغربة تجاه الحضارة الغربية ليس له ما يبرره، وكلما ازدادت فينا الثقة بالنفس، وأصبح لدينا ما يمكن الدفاع عنه، ازدادت قدرتنا على الانفتاح على العالم دون رهبة أو حساسية أو تخوف من فقدان الذات القومية..

وليس ذلك جديدا .. فلقد تداخلت الحضارة العربية فى عصر ازدهارها وقوتها مع الحضارات القائمة فى ذلك العصر.. وأخذت منها وأعطتها.. وتفاعلت معها وأثمرت كل ذلك التقدم العلمى والثقافى والحضارى الذى سجله التاريخ..

ولم يحدث أبدا فى عصور ازدهـار الحضـارة العربيـة والإسـلامية أن ظهرت الدعـوة إلى الانغـلاق أو رفـض الآخـر.. ولم تظـهر هـذه النزعـة إلا فى عصور الانحطاط والتخلف.

وإذا أردنا أن نتجاوز عصور التخلف.. ونودع حياة الجهل.. ونعيـش فى قرن جديد سيحقق العلم فيه معجـزات أكـبر ممـا تحقـق فـى القـرن العشرين.. فليس أمامنا إلا طريق واحد: الانفتاح.. الانفتاح على العـالم شرقه، وغربه، وشماله، وجنوبـه، والانفتـاح علـى العلـوم الحديثـة.. والانفتـاح علـى أسـاليب الحيـاة والتفكـير الحديثـة.. والانفتــاح علــى التكنولوجيا الحديثة.

أقـول: الانفتـاح، ولا أقـول: الذوبــان.. أو التخلــى عــن الثوابــت الإسلامية والعربية. والانفتاح الذى أقصده هو عدم الرفض لكل ما يـأتى ممن سبقونا لمجرد الرفض .. وعدم الهروب من صعوبات الطريق المؤدى إلى التقدم.. وعدم الاستسلام لأحلام اليقظة أو للعيش فى أمجـاد المـاضى الذى مضى ولم يعد له وجود..

وبدلا من أن نختلف ونتصارع حـول قضايـا قديمـة وغـير مؤثـرة فـى حياتنا.. نبدأ فى حوار حضارى ناضج حول تحديـات وضـرورات القـرن الحادى والعشرين قبل أن تصبح فرصة اللحاق به مستحيلة.

٥

الإنسان ذو البعد الواحد

من الفوارق الجوهرية بين الإنسان المتحضر والإنسان المتخلف أن الأول يستطيع أن يدرك التعدد والتناقض فى الحياة، ويتعامل مع الواقع ومع المواقف المختلفة على أساس أن كل مشكلة يمكن أن يكون لها أكثر من سبب، ويمكن أن يكون لها كذلك أكثر من حل، ويدفعه ذلك إلى التعود على تحليل المشاكل للوصول إلى العناصر المتعددة المؤثرة فيها، ويعطى لعقله الحرية فى البحث عن الحلول المحتملة والممكنة، ويضع البدائل، ويفاضل بينها، ويختار. وهذا المنهج فى تناول المشاكل ورؤية الواقع بأبعاده المختلفة وزواياه المتعددة هو الذى يجعل هذا الإنسان قادرا على الوصول إلى الأسباب الحقيقية لكل مشكلة، وعدم الاكتفاء بالأسباب الظاهرة والقريبة، ويكسبه هذا المنهج أيضا القدرة على ابتكار حلول جديدة للمشاكل، وعدم الوقوع فى أسر الحلول التقليدية.

أما الإنسان المتخلف فإن قصور تفكيره، وضحالة ثقافته، ونقص خبرته، تجعله لا يرى لكل مشكلة إلا سببا واحدا، ولا يجد لها إلا حلا واحدا، ولا يكتفى بذلك، بل إنه يتشدد فى التمسك برأيه، ويرى أن الصواب هو ما رآه، وأن كل رأى يخالفه خطأ، بل قد يتطور موقفه حتى يصبح متطرفا فى تمسكه بالرأى الواحد إلى إدانة المخالفين له، واتهامهم بالعديد من التهم الجاهزة فى العالم العربى، والتى تبدأ بتهمة الانحراف، أو العمالة والخيانة، وتنتهى بالتكفير.

وللفيلسوف الألمانى المعاصر هربرت ماركيوز كتاب مهم بعنوان (الإنسان ذو البعد الواحد) شرح فيه هذه الظاهرة شرحا مستفيضا، مع تطبيقها على المجتمع الغربى، وهى تنطبق من باب أولى على المجتمع العربى.

وماركيوز مفكر أثر فى تطور الدراسات والحركات السياسية والاجتماعية فى ألمانيا، وتجاوزها إلى بقية الدول الأوروبية، وقد ولد فى برلين عام ١٨٩٨، وبعد أن انتهى من دراسته فى جامعة برلين، ثم جامعة فرايبدرج ترك ألمانيا عام ١٩٣٣ وهاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٤ ليعمل محاضرا فى علم الاجتماع، ثم زميلا فى معهد الدراسات الروسية فى جامعة كولومبيا من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٢، ثم زميلا فى مركز الأبحاث الروسية بجامعة هارفارد من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤، ثم أستاذا للفلسفة والسياسة بجامعة كاليفورنيا، وله مؤلفات معروفة أشهرها: الماركسية السوفيتية، ومحاولة فى التحرر، والإنسان ذو البعد الواحد. وله دراسات عديدة عن العقل والثورة، ونشأة النظرية الاجتماعية، ونقد الماركسية والمجتمع الصناعى الغربى.

وأهمية ماركيوز أنه يكشف المجتمعات الغربية بكل ما فيها من الزيف، والظلم الاجتماعى، والسيطرة على العقول من خلال وسائل الإعلام والتعليم، وهذه السيطرة على العقول هى التى جعلت السيطرة الاجتماعية ممكنة، وتقدم تبريرا عقلانيا لاحتكار الثورة فى يد طبقة محدودة العدد، تتملك وسائل الإنتاج، ووسائل الاتصال والإعلام، وتقدم الفكر الذى يخدم مصالحها، وتمنع الفكر الذى لا يتفق مع مصالحها،

وتجرد كل احتجاج وكل معارضة من سلاحهما، ويكفـى أن تطـرح هـذه الطبقة المسيطرة القضية هكذا: هل من المعقـول المطالبـة بتغـيير مجتمـع يثبت كل يوم قدرتـه علـى تنميـة إنتاجـه وتوفـير الرفاهيـة لأبنائـه..؟ ولكن هذا هو ظـاهر الأمـور فقـط، لأن المجتمـع الصنـاعى فـى حقيقتـه مجتمع لا عقلانى، وتطور الإنتـاج لا يـؤدى وحـده إلى تطـور الحاجـات والقدرات الإنسانية تطويـرا حـرا، والعكـس هـو الصحيـح. فالمجتمع الصناعى الغربى فى حقيقته له بعد واحد، ويقضـى علـى تعـدد الأبعـاد فى الفكر والإرادة، فهو يخلق فى الفرد احتياجات استهلاكية من صنـع الدعاية والإعلان تجعلـه يلـهث وراء الحصـول عليـها. بحيـث لا يجـد فرصة لالتقاط الأنفاس والتفكير فى عمق حياته ووجوده ومشاكله، وهـو غير قادر على المشاركة الحقيقية فى تغيير المجتمع، لأن ناصية الأمـور كلها ليست فى يده ولكنها فى يد حفنة محدودة العـدد مـن السياسـيين وأصحـاب الأمـوال المسيطرين علـى الشـركات الكـبرى، والنتيجـة أن الإنسان فى المجتمع الغربى استغنى عن الحريـة بوهـم الحريـة، فـهو يتوهم أنه حر لمجرد أنه يسـتطيع أن يختـار بـين تشـكيلة كبـيرة مـن المنتجات الاستهلاكية والخدمات. وهذا على وجه التحديد هو سـر قـوة المجتمع ذو البعد الواحد: الطابع العقلانى للاعقلانية، مما يجعل هـذا المجتمع قادرا على تقديم المبادئ فارغة مـن مضمونـها: فالمساواة مثـلا ليست متحققة، والقرار فى يد القلة المسيطرة على السياسة والاقتصـاد، والانقسام الطبقى الحاد قائم بين من يملكـون المليـارات ومـن لا يملكـون شيئا. ولكن ذلك كله يختفى وراء مظـاهر المسـاواة المتمثلـة فـى أن عـامل النظافة والملياردير يشاهدان نفـس الـبرامج فـى التليفزيـون، والزنجـى الذى لا يتمتع بمساواة حقيقية يمتلك سيارة كـاديلاك، وهكـذا اسـتطاع

المجتمع الصناعى أن يزيف الحاجات المادية لأفراده لكى تدور عجلة الإنتاج فى مجتمع استهلاكى لصالح أصحاب الاحتكارات الكبرى.

والمجتمع الصناعى لم يزيف فقط الحاجات المادية لأفراده ولكنه زيف أيضا حاجاتهم الفكرية، وحارب الأيديولوجية، وأعلى شأن التكنولوجيا والالتزام بالواقع، ومحاصرة المفاهيم التى يمكن أن تؤدى إلى نقد الواقع القائم أو كشف أبعاد أخرى فيه، أو السعى إلى تغييره..

ولكن يبقى فى المجتمع الصناعة الغربى عامل إيجابى مهم هو (الديمقراطية) التى تتجه نحو نظام الحزبين، وبينها اختلاف وتعارض، وهذا يمكن أن يكشف حقائق التناقض فى هذا المجتمع، ولكن ماركيوز يرى أن التعارض بين الحزبين، أو بين الأحزاب المتعددة فى المجتمعات الغربية مجرد وهم، لامتصاص المعارضة الحقيقية، والدليل على ذلك صعوبة التمييز بين برامج الحزبين، واتفاق الأحزاب فيما بينها على معظم القضايا والتوجهات والسياسات الداخلية والخارجية.

والثقافة – كما يقول ماركيوز – هى بالضرورة ثنائية البعد، أو متعددة الأبعاد، ولا قيمة لها إلا إذا كشفت الفارق بين الواقع كما هو كائن، وبين ضرورة تغيير هذا الواقع إلى الأفضل، أى إلى ما يجب أن يكون، ولكن القوة الهائلة التى تملكها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى والتى تمتلكها نفس القلة المسيطرة على الاقتصاد والسياسة لها تأثير خارق، وقدرة هائلة، على إخفاء التناقضات فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وإعادة صياغة الأفكار والمبادئ والقيم، وتوزيعها على نطاق تجارى!

كل شيء في المجتمع الصناعي الغربي أصبح تجارة، ومطروحا للبيع، حتى الموسيقي والأفلام أصبحت وسيلة لتحقيق أرباح هائلة لشركات، الإنتاج والتوزيع العملاقة، ونجوم الفن والأدب هم الآن من صناعة هذه الشركات ويتم تسويقهم تجاريا لتحقيق أرباح لهذه الشركات. وحتى الغريزة الجنسية التى خلقها الله لغاية، تحولت في هذا المجتمع إلى تجارة هائلة ورائجة، بل أصبحت أيضا صناعة، ودخلت فيها التكنولوجيا، وفقدت المعنى السامي الذى يكمن وراءها.

والمجتمع ذو البعد الواحد - عند ماركيوز - يسعى دائما إلى تقليص مجال الفرد الداخلي في كل المجالات، حتى في اللغة، والتعبير، والاتصال الإنساني، برزت لغة أحادية الجانب، تستبعد المفاهيم النقدية، وخالية من كشف التناقض أو التعدد. وتقلصت المفردات والتراكيب وأصبحت الألفاظ المتداولة في الاقتصاد والسياسة والأدب محدودة ومسطحة وطغت على لغة الصحافة والتليفزيون والإذاعة، وهى ذاتها لغة محترفي السياسة وصناع الرأى العام، وهى في النهاية لغة الجموع، أو لغة القطيع التى قضت على الفردية والخصوصية في تعبير كل إنسان عن نفسه، فقد أصبح الناس جميعا يستخدمون نفس الألفاظ، ونفس المعانى والأفكار والتوجهات التى ترددها وسائل الإعلام.. وبذلك انتهى منهج سقراط في تحليل الألفاظ، وتوليد المعانى، والتفكير الحر الذى لا يتم تجميده في قوالب لفظية جاهزة، وكان منهج سقراط يسمح بالتساؤل حول كل لفظ وكل فكرة.. ماذا تعنى..؟ ومن أين جاءت..؟ وماذا تقصد..؟ وهل هى صحيحة ومعبرة عن واقع أو عن فكرة؟ أو هى معبرة عن واقع مزيف أو فكرة وهمية..؟ وهل هى مفيدة حقا..؟ وهكذا ينتقل من سؤال إلى سؤال في سلسلة تنتهى به إلى تحليل دقيق

لكل لفظ، وكل فكرة، لكى تصبح واضحة، وبمنهج نقدى يكشف الزيف والحقيقة..

وكمثال على ذلك - كما يقول ماركيوز - إن الأمريكيين يرددون أنهم مجتمع ديمقراطى، ويطالبون العالم. باعتناق هذا النمط من الديمقراطية الأمريكية، وهم فى الحقيقة لا يحددون ما يجب أن تكون عليه الديمقراطية. ولكنهم يقتصرون على وصف ما يجرى فى المجتمع الأمريكى بأنه الصورة المثالية للديمقراطية، فهم يقومون (بتفصيل) مفاهيم الديمقراطية على الواقع القائم فى المجتمع الأمريكى، دون نقد لهذا الواقع، ولهذه الديمقراطية، التى هى فى حقيقتها تعبير عن سيطرة القلة المتحكمة فى الاقتصاد والسياسة والإعلام، وقد جعلوا الإنسان الأمريكى يقبل هذه السيطرة، وإذا قبل الإنسان منطق السيطرة ولو مرة واحدة فليس أمامه بعد ذلك إلا القبول به على طول الخط، وعليه أن يقبل أيضا منطق المجتمع التكنولوجى الذى توسع ونجح نجاحا هائلا فى تحويل المواد إلى أدوات، وأصبح الآن يعمل على تحويل البشر أيضا إلى أدوات.. أدوات إنتاج.. وأدوات استهلاك.. وأدوات حرب.. وأدوات ابتكار.. بينما التكنولوجيا فى الأصل والأساس الطريق لتحرر الإنسان.

ولقد كان ماركيوز واضحا فى نقده للبعد الواحد فى المجتمع السوفيتى والدول التابعة له، ولكن الأمر اختلف الآن بعد انهيار النظرية والتطبيق للماركسية، وانفتاح هذه المجتمعات، وقبولها لفكرة التعددية. ولكن يبقى تحليل ماركيوز للمجتمع الغربى، الذى ينتهى فيه إلى أنه حتى المجتمع الغربى (الديمقراطى) قائم على هيمنة المجتمع على الفرد، وهو مجتمع يعمل على تحسين مستوى معيشة

الفرد وسلبه حريته وقدرته على التفكير الحر المستقل فى نفس الوقت. وإدماج القوى المعارضة، وقبول الوضع الراهن على أنه الوضع الأمثل للبشرية كلها. وإذا كانت الأغلبية تقبل بهذا المجتمع كما هو، فليس ذلك دليلا على صلاحية النظام، ولكنه دليل على قدرة المجتمع على تطبيع الأفراد، وصياغة وعيهم وعقولهم وإرادتهم، بحيث أصبح من الصعب على الفرد أن يميز بين الوعى الحقيقى والوعى الزائف . ويستند هذا المجتمع فى إثبات صحة توجهاته إلى الإنجازات العظيمة التى يحققها فى مجالات العلم والصناعة، ولكنه يتفادى مناقشة حقيقة الحرية التى يتمتع بها الإنسان فى هذا المجتمع.

والمجتمع الأمريكى الذى يمثل قمة النجاح والقوة هو - فى نظر ماركيوز - مجتمع استهلاك، ومجتمع حرب، تحكمه مصالح كبار الرأسماليين وأصحاب الصناعات الكبرى، والدولة تعمل فى خدمة هؤلاء ؛ وتفتح المجالات لازدهار الصناعات الحربية التى تمثل عصبا رئيسيا من أعصاب الاقتصاد والرخاء..

ويلاحظ ماركيوز أن المجتمع الأمريكى يتجه بقوة إلى أن يكون ذا بعد واحد.. فالحزبان الكبيران متفقان فى الخطوط الرئيسية، ويستخدمان كليشيهات واحدة، والطبقة العاملة أصبح كل همها الحصول على أجور وميزات حتى ولو على حساب تدمير مجتمعات أخرى، وقتل بشر آخرين.. فعمال مصنع الصواريخ يطالبون بزيادة الإنتاج لكى يحصلوا على زيادة فى الأجور، وزيادة إنتاج الصواريخ والطائرات والمدافع والدبابات يستلزم زيادة مناطق التوتر والحروب الصغيرة فى العالم، وزيادة المخاوف من عدو خارجى لدى كل الدول

الأخرى، ودور الدولة أن تفتح الطريق للحصول على عقود أكثر لتوريد الأسلحة لكى تنتعش هذه الصناعة الكبرى.

وتحليل ماركيوز لأوضاع المجتمع الصناعى الغربى يفيدنا فى جانب أساسى هو جوهر الفكر والنظرية عنده، وهو الالتفات إلى ظاهرة (الإنسان ذو البعد الواحد) مع اختلاف تكوين هذا الإنسان والأسباب التى أدت إلى صياغته على هذا النحو من مجتمع إلى آخر. وهذا يدعونا إلى التفكير فى حالة الإنسان والمجتمع فى العالم العربى. هل هو إنسان ذو بعد واحد، أو هو متعدد الأبعاد؟. وهل العقل العربى عقل مغلق لا يرى إلا سببا واحدا لكل ظاهرة، ولا يجد إلا حلا واحدا لكل مشكلة. ولا يقدر على بذل الجهد للبحث عن جذور القضايا والمشاكل ويكتفى بالنظر إلى ما هو ظاهر منها على السطح، أو عقل متفتح يدرك طبيعة الأشياء وجوهرها، ويعرف أن هناك أكثر من سبب لكل ما يراه فى الواقع، وهناك حلول متعددة، وعليه أن يقبل ببذل الجهد فى البحث والتفكير لتحديد البدائل الممكنة، والاختيار منها على أسس موضوعية وعقلية..؟

وأيضا لابد أن نبحث هل قام المثقفون العرب بدورهم فى خلق الوعى الحقيقى بالواقع وبضرورات التغيير..؟

وما يصنع المثقف الحقيقى - كما يقول الدكتور هشام شرابى - ليس علمه، أو مركزه الاجتماعى، بل موقفه الفكرى، وتوجهه الاجتماعى، فهو فى حياته العامة قادر على تجاوز دائرة حياته الخاصة، وهو يجد معنى حياته فى التزامه بالخير العام لا بالعيش للمصلحة الشخصية،

وبهذا التعريف نجد أن كثيرا ممن نعتبرهم مثقفين ليسوا إلا أساتذة وأطباء وصحافيين، محترفين، غير ملتزمين بقضايا المجتمع، ولكنهم ملتزمون فقط بقضاياهم ومصالحهم الشخصية، ويعملون على استخدام مهاراتهم وعلمهم لأنفسهم، ويبقى المثقفون طائفة مميزة لا يملكون السلطة التي تملكها النخبة الحاكمة، ولا يملكون الثروة التي تملكها النخبة الرأسمالية، ولكن تأثيرهم في المجتمع واسع وعميق، لأنهم يستمدون قوتهم من الاستقلال الذاتي عن هاتين الفئتين، وعدم تطلعهم إلى السلطة أو الثروة، وتطلعهم أساسا هو إلى تقدم المجتمع وتحسين أحواله..

وقوة المثقفين لا تكمن في سلطة لديهم، ولكنها تكمن في قدرتهم على تغيير الوعي الاجتماعي، والتأثير على القرار السياسي والاقتصادي، وعلى توجهات النخبة الحاكمة والنخبة المسيطرة على المال، وعلى الصعيد الشعبي العام أيضا، وسلاحها في معركة الوعي يتمثل في قدرتها على النقد، والتحليل، وطرح أفكار وبدائل تتجاوز الواقع، وتضع المستقبل في اعتبارها. ويجب ألا نستهين بهذا الدور، لأن تغيير الوعي ورؤية الواقع على حقيقته، وكشف الزيف والمغالطة، هو بداية التغيير والتطور..

والمشكلة - كما يراها الدكتور هشام شرابي - هي ضعف المثقفين العرب أمام ثلاث جبهات كبرى: السلطة السياسية، والسلطة الدينية، والسلطة الجنسية (المرأة) وأن نتائج هذا الإحباط تظهر في حالة التناقض والبلبلة التي يعاني منها الجيل الحاضر من المثقفين.

والمشكلة في رأيي تبدأ من عدم إدراك الشعوب العربية لضرورة - بل حتمية - التغيير، ولم تؤمن بهذه الحقيقة إيمانا ينعكس على مواقفها

وأفكارها وسلوكها. مع أن المجتمعات البشرية فى حالة تغيير مستمر، والفارق بين شعب وشعب أن التغيير فى هذا المجتمع بطىء ومحدود وفى ذاك المجتمع متسارع الخطا وواسع المدى. ونموذج التغيير الجوهرى الذى أقصده هو ما حدث فى أوربا فى القرنين الأخيرين، حيث تكونت حضارة جديدة مختلفة اختلافا جوهريا عن الحضارة التقليدية التى كانت سائدة، فالثورة الصناعية من ناحية جعلت التغيير المادى كليا، والعلوم الحديثة من ناحية أخرى جعلت التغيير العقلى كليا أيضا، ثم جاءت الثورة الديمقراطية فجعلت التغيير تغييرا كليا كذلك فى جانبه الاجتماعى.

الحضارة الغربية الحديثة – كما يرى هشام شرابى – جسدت أهم نتائج التغيير فى الحضارة البشرية فى هذا العصر، وتمثلت هذه النتائج فى تفكيك النظام الأبوى أو الحضارة الأبوية واستبداله بنظام حديث اتضح فى مراحله الأولى فى نظام دستورى وخطاب فكرى تنويرى حرر المجتمع، وجعل الإنسان الفرد هو قيمة المجتمع العليا، وهدفه الأسمى، فإذا نظرنا إلى المجتمع العربى اليوم، تجد أنه وإن بدا حديثا فى مظاهره المادية، لكنه ليس مجتمعا حديثا بالفعل، فهو لا يزال كما هو: مجتمع أبوى تقليدى تحكمه علاقات ما قبل الحداثة، مثل الهيمنة الأبوية، والعلاقات المنبثقة عنها: العصبية والعشائرية، والولاء الطائفى والعائلى، ومجتمع الفرد. وتحقير المرأة.

ويضيف هشام شرابى فى تحليله للمجتمع العربى.. إنه يختلف عن المجتمع الأوربى فى أمرين: فى صفاته السلبية التى تظهر بوضوح فى الفوضى الفكرية،والعشوائية السلوكية، وأيضا فى غيابه الاجتماعى

المتمثل فى عجزه عن تحقيق الحد الأدنى من أهدافه الحيوية. وينتهى بعد ذلك إلى أن هذا المجتمع لا يمكن أن يدوم إن بقى على حاله، وإن لم يحقق فى المرحلة المقبلة التغيير الاجتماعى الذى يتطلبه أمنه القومى، وبقاؤه الاجتماعى. وهذا التغيير لن يأتى من خارجه، لأن تحديث أى مجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا ذاتيا، وهذا هو الجوهر فى إشكالية التغيير فى المجتمع العربى.

وهشام شرابى مثل كثير من المفكرين يرى أن محور إشكالية التغيير فى المجتمع العربى يتمثل فى قضية المرأة، فإذا كان تحرير المرأة هو مفتاح تحرير المجتمع، فالطريق إلى تحقيق الهدف المزدوج: تحرير المرأة وتحرير المجتمع، لابد أن يكون واحدا أيضا. وبهذا فإن قضية المرأة ليست قضية اجتماعية خاصة بالمرأة وحدها. بل هى قضية سياسية ترتبط بالمجتمع ككل. وتشكل هدفا مركزيا فى حركة التحرر والخلاص. ولكن المشكلة أن المثقفين العرب عامة لا يتقبلون هذا الطرح ولا يحاولون إدخال هذه القضية فى الوعى السياسى لتصبح قناعة داخلية، وقضية قومية كبرى.

ما الصفة التى تميز الدولة الحديثة عن الدولة الأبوية فى فكر هشام شرابى؟. إنها سيادة القانون. وليست سيادة الفرد. فالدولة التى لا يسودها القانون، حتى لو كان نظامها دستوريا، ليست دولة بالمعنى الحديث للدولة، وتصبح دولة حين يتحول الشعب من رعية إلى مواطنين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية والإنسانية، وحينئذ تنبثق إرادة يمكن تسميتها إرادة جماعية تتبلور فى نظام دستورى،

وممارسة ديمقراطيــة، وتطبيــق للعدالــة الاجتماعيــة، والمساواة. وهـذا يعنى أن عملية التغيير لن تحدث دفعة واحــدة، ولكـن سـتكون نتيجـة نشاطات سياسية تراكمية.

ما هو دور المثقفين فى هذه العملية الديمقراطية..؟

مسئولية المثقف أن يكون صادقا ومخلصا مع نفسه ومع مجتمعه.. لأن المثقفين هم الفئة الوحيدة القادرة على نقل الحقيقة، وهم الفئة الوحيدة القادرة على المساهمة مباشرة فى الحركات الاجتماعية التــى تمثـل قـوة الدفع لعجلة التغيير والتقـدم. وليسـت مهمـة المثقفـين أن يعكفـوا علـى تمجيد ما حدث للعالم العربى فى الماضى المجيـد، بـل أن يرسمـوا لنـا أيضا طريــق الخــروج مـن الحــاضر الكئيـب، ويظـهروا لنـا كيـف نقيـم ديمقراطيــة عربيــة صحيحــة، نصنعــها نحــن خـــارج الأيديولوجيــات الغربية، وخارج نظام العولمة ومنظمة التجارة الحرة.. مسئولية المثقفين أن يفسروا لنا كيف نعيد قراءة التاريخ، لكــى نتفـهم الحــاضر. وكيـف نتجاوزه؟ وكيـف نعيـد النظـر فـى مفاهيمنـا الأساسـية؟ فنصوغـها مـن جديد، ومن ذلـك مفـاهيم الوحـدة، والديمقراطيـة، والمواطنـة، وحقـوق المرأة.. وكيف نتحـرر من العقائد المتحجرة والأيديولوجيات الشـمولية؟. وأخـيرا كيـف نخـرج مـن الأزمـة المصيريـة التـى نحـن فيـها.. دون أن يستمروا فى البكاء على تخلف العــرب، ودون التعـامل مـع الواقـع المـر بالتهرب من مواجهته؟.

ويذكرنا هشام شرابى بواقعة لها دلالتها تكشف الفـارق بـين مثقـف ومثقف. وذلك عند وقوع ألمانيا فى أزمة مصيرية كالتى يجابهها العـرب

اليوم، توجه الفيلسوف الألمانى «كارل يسبرز» إلى شعبه المنكسر بهذه الكلمات:

«حاجتنا اليوم هى أن نحاور بعضنا بعضا.. حاجتنا ليست فقط كيف يعبِّر كل منا عن رأيه، بل كيف يسمع كل منا رأى الآخر.. علينا ألا نعبر عن آرائنا فحسب، بل أن نفكر، وأن نستمع إلى ما يقوله العقل، وأن نكون مستعدين لتقبل رؤية أخرى.. نحن بحاجة إلى قبول رأى الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصل إلى رؤية جديدة مختلفة.. والمطلب الأهم أن نكتشف ما يجمع بين وجهتى نظر مختلفتين، لا أن نركز على اختلافهما فيصل الطرفان إلى استحالة الحوار.

ليس أمامنا إلا نقول مع هشام شرابى: إن المثقفين هم طلائع التغيير الاجتماعى، واستعادة العقل التنويرى الذى يقوم عليه فكر النهضة، من بطرس البستانى إلى محمد عبده، ومن فرح انطون إلى سلامة موسى، ومن طه حسين إلى انطون سعادة.

ومن هنا تبدأ المسيرة.

والأزمة مزمنة، ترجع إلى عصر الانغلاق الفكرى والحضارى الذى عاشت وراء أسواره الشعوب العربية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، ولم يبدأ الانفتاح الحضارى إلا فى عصر محمد على حين أرسل البعثات إلى أوربا، وبالذات إلى فرنسا، لنقل الثقافة الغربية إلى اللغة العربية، وكان رائد هذه المرحلة هو رفاعة الطهطاوى، وكانت مدرسة الترجمة أعظم أعماله، وبعد ذلك ظهرت نخبة من المفكرين

اللبنانيين في مقدمتها بطرس البستانى، وأحمد فارس الشدياق أصدرا فى عام ١٨٧٠ فى لبنان صحيفة سياسية ومجلة علمية لنقل الفكر الغربى، ولكن حالة التخلف الحضارى التى فرضتها الدولة العثمانية دفعت تلاميذهما إلى الرحيل إلى القاهرة، فواصلوا إصدار مجلة «المقتطف» التى أسسوها فى بيروت عام ١٨٧٦ وصدر أول عدد منها فى القاهرة عام ١٨٨٥، وكانت هذه المجلة منبرا للدعوة لفكرة أن العلم هو أساس الحضارة، والمجتمع، وفى هذه المجلة قام «شبلى شميل» بدور رائد، لتأصيل فكرة أن الدولة يجب أن تقوم على دعائم ثلاث: العلم، والعدالة، والحرية. وبعد ذلك جاء فرح انطون وكتابه الشهير عام ١٩٠٣ عن «ابن رشد وفلسفته» وقد أهداه إلى «العقلاء فى كل ملة وكل دين فى الشرق، الذين صاروا يطلبون مجاراة تيار التمدن الأوربى الجديد لمزاحمة أهله وإلا جرفهم جميعا وجعلهم مسخرين لغيرهم».
ثم جاء الشيخ على عبد الرازق فى كتابه «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٥ ليقدم فكر فلاسفة التنوير فى الغرب مثل هوبز، ولوك، وليطرح نظريته فى أن الخلافة ليست الشكل الوحيد للحكم فى الإسلام، وليست أصلا من أصول الدين، وأن «الواقع المحسوس الذى يؤيده العقل ويشهد به التاريخ قديما وحديثا، أن شعائر الله تعالى، ومظاهر دينه الكريم، لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء الخلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء، والواقع أيضا أن صلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك، فليس بنا حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا، ولا أمور دنيانا، ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فقد كانت الخلافة، ولم تزل، نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد» وأكثر من ذلك طرح الشيخ

على عبد الرازق فكرة عدم الربط بين الدين والدولة ويقول: «إن السلاطين قد روَّجوا لهذا الخطأ الذى ساد بين الناس أن الخلافة مركز دينى، ليتخذوا من الدين درعا تحمى عروشهم، وتذود الخارجين عنهم، ومازالوا يروِّجون له فى طرق شتى، حتى أفهموا الناس أن طاعة الأئمة من طاعة الله، وعصيانهم من عصيان الله، ولم يكتفوا بذلك، بل جعلوا السلطان خليفة الله فى أرضه، وظله الممدود على عباده».

وفى رأى الدكتور مراد وهبه أن رفاعة الطهطاوى نقل الفكر الغربى وهدم الأساس الذى يقوم عليه هذا الفكر، لأنه وجد أن جان جاك روسو، وفولتير، ومونتسكيو يدعون إلى تأسيس مجتمع لا يستند إلى أسس دينية، وإنما إلى أسس مدنية، لأن المجتمع من صنع الإنسان؛ ثم جاءت دعوة الإخوان المسلمين لإقامة الدولة الدينية، وجاءت الضربة القاضية لفكر الشيخ على عبد الرازق بالحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء بإدانة الشيخ على عبد الرازق، وإخراجه من زمرة العلماء، وترتب على هذا الحكم محو اسم الشيخ على عبد الرازق من سجلات الأزهر، وطرده من كل وظيفة؛ وعدم أهليته للقيام بأى وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية.

وكل هذه الخطوات - فى رأى الدكتور مراد وهبة - كانت خطوات إلى الوراء، لأن التقدم لا يتحقق إلا باعتراف المجتمع بأن كل شىء قابل للنقد، وكل شىء عليه أن يبرر وجوده أمام محكمة العقل أو يتنازل عنه، والتنوير أساسه أن يكون العقل هو المعيار، وحتى عندما جاءت أنظمة ثورية فى العالم العربى لم تكن إلا ثورية لفظية، وليست ثورية فكرية، كفلت الفكر النقدى للجميع باستثناء مجالين: الفكر الدينى،

والفكر السياسى.. وكل ذلك جعل التغيير الاجتماعى فى أزمة سببها التناقض الذى وقع فيه العالم العربى بين رفض مسار الحضارة الغربية، والعجز عن تأسيس مسار بديل، والتغيير غير ممكن إلا إذا رفع هذا التناقض، ويستخدم الدكتور مراد وهبة مثالا قاسيا لتصوير الحال العربى من قصة شهيرة عن حمار وجد نفسه أمام طعام وشراب وهو على مسافة واحدة من كل منهما، فظل واقفا مترددا بين أيها يتجه إليه حتى مات جوعا وعطشا لعدم استطاعته الاختيار.

وهنا تتضح الفكرة: وهى أن معظم المفكرين العرب هم أيضا ذوو بعد واحد، كل منهم يرى أنه يملك الصواب، وأن الصواب يتلخص فى شىء واحد، مع أن الحقيقة لها أوجه متعددة، وكل ظاهرة فى الحياة أو المجتمع ترجع إلى أكثر من عامل أدى إليها، وحل المشاكل ليس فى وصفة واحدة، ولا فى طريق واحد، ولكن هناك أكثر من وصفة وأكثر من طريق.

وأعتقد أننا نحتاج إلى أن نتعلم كيف نقدر على تحليل الحقائق والظواهر بموضوعية وحياد لكى نصل إلى كل الخيوط المؤدية إلى فهمها.. ولابد أن نجد علاجا لهذه الحالة العقلية التى تجعل العربى يسعى إلى تبسيط القضايا، وتسطيح الأمور، ورد كل شىء إلى سبب واحد ووحيد.. بينما الحياة أمامنا معقدة، ومركبة، ومتداخلة، وهذا هو سر صعوبة الوصول إلى الحقيقة، وحياة البشرية هى سعى دائم للوصول إليها، فكيف يدعى البعض أنهم امتلكوها، وأنها ليست إلا سببا واحدا لكل ظاهرة، وحلا واحدا لكل مشكلة..؟

هل يستطيع الإنسان العربى الخروج من هذا السجن.. سجن الإنسان ذو البعد الواحد إلى فضاء الحرية الفكرية الرحب ويصبح إنسانا ذا أبعاد متعددة..؟

هذا هو السؤال الصعب.. ويحتاج إلى تفكير.

(٦)

جذور المشاكل

كل من حاول أن يتـأمل واقـع المجتمع المصرى توقـف عنـد السـؤال الصعب: كيف حدث هذا التغير السريع والعميق فى المجتمع حتى كـاد يصبح مجتمعا مختلفا اختلافـا تامـا في توجهاته، وقيمـه، وعلاقـاته عما كان عليه منذ نصف قرن مثلا؟

ومفكر اقتصادى واجتماعى مثل الدكتور جـلال أمـين لم يجـد عنوانـا لبحثه عن تطور المجتمع المصرى فـى نصـف قـرن سـوى السـؤال «مـاذا حدث للمصريين»؟ وهو سؤال ينطوى على الدهشة والاستغراب وصعوبة الفهم. وهو منذ البداية يعبر عن هذا الموقف بقوله: إنه ليس فـى مصـر من لا يتكلم عن «الأزمة» أو «المحنة» سواء كان الموضوع هو الاقتصـاد، أو المجتمـع، أو السياسـة، أو الثقافـة، أو تدهـور الأخـلاق.. الخ. فالاقتصاديون يشكون مـن اختـلال الهيكـل الإنتـاجى وهيكـل العمالـة لصالح القطاعـات غـير الإنتاجيـة، ومـن الاختـلال المستديم فـى ميزان المدفوعات، وزيادة الاعتماد على استيراد الغـذاء، ومـن اختـلال توزيـع الدخـل، واتساع الفجـوة بـين مستويات الدخـول، وانخفـاض معـدل الادخار والاستثمار، ومن أنماط الاستهلاك المنصرف إلى سلع ترفيه على حساب إشباع الحاجات الأساسـية. ومـن أنمـاط الاستثمار المنصرف إلى قطاعات غير منتجة.

وعلمـاء الاجتمـاع يشكون مـن شـيوع الفسـاد، أو التسـيب وعـدم الانضباط، ومن ازدياد حوادث العنف وظهور أنواع جديدة من الجرائم،

ومن تفكك الأسرة، وانتشار قيم مادية تعلى من قيمة الكسب السريع على حساب العمل المنتج، ومن ضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعى، ومن تدهور نمط الحياة فى المدينة والقرية على السواء: المدينة تزداد تلوثا وازدحاما وضوضاء وقبحا، والقرية تتحول من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة، والمبانى السكنية تزحف فيها على الأرض الزراعية، والأرض الزراعية يجرى تجريفها، كما يشكون من ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية، سواء انعكس ذلك فى أنماط السلوك اليومية، أو فى اللغة المتداولة؛ ومن انتشار تقديس كل ما هو أجنبى، وتحقير كل ما هو وطنى.

والمعلقون السياسيون يشكون من ضعف روح الولاء والانتماء للوطن، وانتشار اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية، ومن غياب ما يسمونه بالمشروع الحضارى أو القومى، ومن التخاذل نحو اعتداءات إسرائيل المتزايدة، ومن ضعف الاهتمام بهدف الوحدة العربية، ومن ازدياد التبعية السياسية للغرب، ومن زيف الديمقراطية، وعجز المعارضة عن المشاركة فى اتخاذ القرارات الأساسية.

وأخيرا يشكو المهتمون بقضية الثقافة فى مصر من شيوع ثقافة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا، ومن شيوع اللاعقلانية فى التفكير الدينى، واتجاه الحركات الدينية إلى التمسك المفرط بطقوس وخزعبلات كانت بريئة منها فى العشرينات والثلاثينات، ومن تدهور مكانة اللغة العربية، وتدهور التعليم والجامعة.. الخ

وأكثر التفسيرات شيوعيا لكل هذه المشكلات أو معظمها هو ردها إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى، فالانفتاح الاقتصادى يعنى فى الأساس

ثلاثة أمور: فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية، وإطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصريين، وسحب الدولة يدها من التدخل فى القرارات الفردية، وتخليها التدريجى عن كثير من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية التى تحملتها فى الستينيات.

ولكن الدكتور جلال أمين بعد أن أجمل رؤيته هذه فإنه يرى أن هناك ظاهرة أخرى لا تقل عن الانفتاح أهمية فى تفسير ما يجرى، لأن الانفتاح يتعلق بإباحة سلوك معين، ولكنه لا يخلق هذا السلوك، ويستشهد فى ذلك بالمثل الإنجليزى: «إنك تستطيع أن تقود حصانك إلى النهر، ولكنك لا تستطيع أن تجبره على الشرب».. فكثير من هذه المظاهر تتعلق بسلوك الأفراد، والقوانين بذاتها لا تخلق سلوكا، وقد لا تنجح فى منعه، إلا إذا تطابقت هذه القوانين مع دوافع الأفراد وطموحاتهم، بل إن كثيرا من مظاهر السلوك التى تشكل ما يسمى بالأزمة تتعلق بتغير فى القيم الاجتماعية، والقيم الاجتماعية بطيئة التغير بطبعها، ولا يمكن رد التغير فيها بصورة آلية ومباشرة إلى مجرد إصدار أو إلغاء قوانين أو إجراءات معينة، وإذا كان الانفتاح، وهجرة العمالة التى أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وتزايد التفاوت فى الدخول، وتدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج،وتفكك روابط الأسرة، والانصراف عن القضايا القومية والانشغال بالكسب المادى.. الانفتاح والهجرة لا يمارس كل منهما أثره فى مجتمع متجانس، بل فى مجتمع منقسم إلى طبقات، وتغير الوضع الاجتماعى الذى يسميه علماء الاجتماع «الحراك الاجتماعى» هو الحلقة المفقودة فى تفسير ما جرى ويجرى فى المجتمع المصرى.

فـى حقبـة السـبعينيات تسـارعت معـدلات الحـراك الاجتمـاعى، بالانفتاح وبزيادة العاملين لدى الأجانب بما يضفيه ذلك على الفـرد مـن تميز اجتماعي باستخدام لغة أجنبية وعادات وأنماط سلوك، ثـم جـاءت الهجرة الدائمة إلى أوربا وأمريكا، والهجـرة المؤقتـة إلى دول النفط مـن عمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيـين، الذيـن تغير مركزهـم فـى السلم الاجتمـاعي وانضمـوا علـى الفـور بعـد عودتـهم إلى طبقـة أعلـى، وأصبحت الهجرة منفذا للصعود الاجتماعى، مع مـا تولـد عـن ذلـك مـن اعتياد الحصول على دخول كبيرة وأنماط استهلاكية جديدة غير مألوفـة للمصريين المقيمين.. فأصبح لهؤلاء وضـع جديـد بحصولهـم علـى رمـوز جديدة للتميز الاجتماعي بالقدرة على امتـلاك سـلع غـير مألوفـة وغـير شائعة، واقـترن بذلـك ارتفـاع معـدل التضخـم، نتيجـة تدفـق السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السلع والخدمات، واستفاد من هذا التضخم ملاك العقارات الجديـدة، والمقـاولون، والمشـتغلون بتجـارة الجملة والتصديـر والاسـتيراد، وكبـار المـهنيين، وطوائـف واسـعة مـن الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيـين اسـتفادوا مـن نـدرة العمالـة الناتجـة عن الهجرة، وهي طوائف كـانت تنتسـب تقليديـا إلى الشـرائح الدنيا.

وهناك من أضيروا من التضخم وهـم العـاطلون، وأصحـاب المعاشـات، وصغار الموظفين، وعمال القطاع العام، بل أضيرت أيضا شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة من موظفى الحكومة والخريجـين الجـدد.. الخ. وهكـذا صعدت طبقات وشـرائح كـانت تنتسـب إلى الدرجـات الدنيـا فـى السـلم الاجتماعى، وارتفع دخلها إلى حد سمح لها بمنافسة الطبقـات الوسـطى والعليا فى نمـط معيشـتها، وأحـدث هـذا الانقـلاب فـى البنـاء الطبقـى

للمجتمع آثارا بعيدة فى السلوك الاقتصادى والاجتماعى. وفى المناخ الثقافى والسياسى العام. ابتداء من الاستهلاك المظهرى، وشيوع «المحاكاة» أى النزعة إلى تقليد من هم فى الطبقة الأعلى فى أنماط استهلاكهم. والرغبة فى الظهور بالانتماء إلى هذه الطبقة الأعلى، وارتبط بذلك اتجاه الاستثمار إلى فروع غير منتجة أو قليلة الإنتاجية كالمضاربة فى الأراضى، والتوسع فى إقامة مبانى الإسكان الفاخر، وتزايد النشاط التجارى والخدمات ضعيفة الأثر فى دفع عجلة التنمية.. وهكذا امتد أثر صعود هذه الفئات إلى ما نشكو منه من ظواهر «الأزمة» و «الهبوط». بل قد تكون هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة الحراك الاجتماعى وشيوع تفسيرات للدين أقل عقلانية مما كان شائعا بين الطبقات الأكثر حظا من الثقافة والتعليم نتيجة اختلاطها بثقافات مغايرة.

وهكذا يمضى الدكتور جلال أمين فى تحليل الظواهر الجديدة فى المجتمع فى ضوء نظريته التى تجعل «الحراك الاجتماعى» وصعود فئات من الطبقات التى كانت تعتبر فى أدنى السلم الاجتماعى إلى درجات تجعلها تطاول الطبقة الوسطى والطبقة العليا، فى الوقت الذى تعانى فيه الطبقة الوسطى للاحتفاظ بمستوى مناسب للمعيشة، وكذلك فإنه يرى أن هذا التغير فى هيكل المجتمع هو المسئول عن ظاهرة التعصب الدينى إلى درجة الهوس الدينى الذى يحمل فى طياته الغضب،أو الحقد أو الكراهية نتيجة حاجة المرء إلى الشعور بأنه ذو قيمة، وحتى ظاهرة استخدام الميكروفونات لإذاعة الشعائر الدينية يرجعها الدكتور جلال أمين إلى رغبة فى تأكيد أن هذا الفرد «ذو قيمة»، لأن الميكرفون يمنح مستخدمه قوة ليست له أصلا، ونفوذا وأثرا

يصعب عليه تحقيقهما بصوته المجرد، فهو يكسب شعورا بأنه ذو قيمة تتناسب مع درجة ارتفاع الصوت بصرف النظر عن الفائدة الحقيقية التى تعود على الناس من كل هذا الصوت العالى وبهذه الدرجة. وأيضا فإن ميل بعض الجماعات إلى وصف غيرهم بأنهم «أعداء الله» هو تعبير عن رغبة المتعصب فى الشعور بأنه «ذو قيمة» بتقليل قيمة الآخرين، وفى نفس الوقت فإن الدكتور جلال أمين لا يغفل عن علاقة ظاهرة التعصب بالتغير الذى لحق طبيعة الطبقة الوسطى، وعلى الأخص الشرائح الدنيا منها، بشعورها بالإحباط وعدم الرضا وبالسخط على المجتمع بوجه عام، والشك فى القيمة الذاتية لنفسها فى نظرها ونظر الغير، وهذا الشعور بدأ يتكون مع تزايد الثروات، والارتفاع المفاجئ فى الأسعار مع الانفتاح، وعلى الأخص لدى الشرائح الاجتماعية التى عجزت عن اللحاق بركب المستفيدين من الانفتاح، وازداد هذا الشعور خلال الثمانينات، بعد أن انحسرت موجة الرخاء النسبى الذى صاحب الهجرة إلى دول النفط، وما أصاب كثيرين من الإحباط ممن علقوا آمالهم على الهجرة أو على مكاسب مرتبطة باستمرار تلك الموجة من الرخاء، نتيجة ما أصاب اقتصاد دول النفط.

ويستشهد الدكتور جلال أمين بعبارات بليغة للفيلسوف الفرنسى باسكال يقول فيها: «إن الإنسان إذ يود لو كان عظيما ويرى نفسه ضئيلا، ويود لو كان سعيدا ويرى نفسه شقيا، ويود لو كان كاملا ويرى نفسه مليئا بالنقائص، ويود لو حصل على حب الناس وتقديرهم ويرى أن نقائصه وأخطاءه لا تستحق منهم إلا الامتعاض والاحتقار، يعانى من الشعور بالإحباط والحرج، مما يولد فيه عواطف ومشاعر بها من الحقد والظلم والإجرام ما لا يمكن تخيله، إذ أنه يشعر بكراهية قاتلة إزاء

تلك الحقيقة التى اكتشفها، والتى تخبره بأنه هو الملوم، وتذكره بنقائصه» ولا شك أن هذه العبارة وحدها كافية لتضىء أمامنا الطريق لفهم كثير مما يجرى فى المجتمع..

ولكى يسهل علينا الفهم فإن الدكتور جلال أمين يحكى كيف أن أباه وأمه فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كانا يرسلان إلى قريب لهما فى الريف فى طلب خادمة فيرسل لهما ما يطلبانه فى مثل لمح البصر، فما أكثر أهل الريف الذين كانوا على استعداد فى ذلك الزمن لإرسال أولادهم أو بناتهم للعمل فى المدينة ولو بغير مقابل إلا سد الرمق، وكان هؤلاء «أغلب من الغلب». وكان أجر الخادمة فى بيت الدكتور جلال أمين فى ذلك الوقت لا يتجاوز عشرين قرشا، بينما كان الأجر الشهرى للمخدوم نفسه نحو مائة جنيه عن الشهر، أى أن النسبة بين أجر الخادم والمخدوم ١ إلى ٥٠٠. وعندما عاد الدكتور جلال أمين من دراسته فى الخارج فى منتصف الستينيات واحتاجت زوجته إلى خادمة لتساعدها لم يجد الخادمة القديمة التى كانت فى العادة طفلة يريد أبواها التخلص من أعباء طعامها وكسوتها، بل وجد الخادمة امرأة متزوجة يعمل زوجها فى مصنع لدبغ الجلود، أو أخرى يعمل زوجها فى الخدمة بأحد المطاعم، أو ثالثة متزوجة من مكوجى، وإذن لم تعد القرية هى المصدر الوحيد أو الأساسى لتوريد خدم المنازل فى المدينة، بل أصبحت المدينة نفسها قادرة على إنتاجهم، وهذا يعكس أمرين على الأقل، الأول: ما ترتب على الإصلاح الزراعى من ارتفاع قدرة الأسر الريفية على إطعام أولادها.. والثانى: الارتفاع الكبير فى نسبة الطبقة العاملة فى المدينة إلى مجموع سكان المدينة نفسها بسبب التصنيع والتضخم السريع فى الجهاز الحكومى، وترتب على ذلك أن أصبحت

الخادمة تأتي ساعات محددة مقابل أجر محدد. وكان مرتب الدكتور جلال أمين في ذلك الوقت أربعين جنيها يدفع منها للخادمة جنيهين شهريا، أي أن النسبة بين أجره وأجر الخادمة كانت واحدا إلى عشرين بعد أن كانت واحدا إلى خمسمائة.

أما في السبعينيات فقد كان الناس يتكلمون عن صعوبة الحصول على خدمات الحرفيين من كل نوع، وأنهم أصبحوا يطلبون أجورا تعجز الطبقة المتوسطة عن دفعها، ويذكر الدكتور جلال أمين أن شقيقه استدعى في تلك الفترة سباكا ليقوم بعمل بسيط لم يستغرق إلا نصف ساعة عمل، فطلب السباك أربعين جنيها، وهو مبلغ كان يمثل نسبة واحد إلى عشرة من مرتبه الشهرى. وكان هذا الشقيق مديرا محترما لأحد مصانع القطاع العام. وعندما عاد الدكتور جلال أمين إلى مصر بعد سفر طويل إلى الخارج وزاد مرتبه ١٥ مرة عما كان عليه في منتصف الستينيات إلا أنه وجد أنه إذا احتاج إلى خادمة عليه أن يدفع لها نسبة من مرتبة تمثل واحدا إلى خمسة عشر. وكل هذا يدل على التحسن المستمر في مستوى معيشة هذه الشريحة الاجتماعية، حتى أن الخادمة كان باستطاعتها شراء ثلاجة، ثم تليفزيون، ثم غسالة كهربائية، وكلها أشياء كانت بالنسبة لأسرته منذ خمسين عاما إما غير موجودة، وإما من الكماليات.. وقد كان كل شيء في نهاية السبعينيات ممكنا، وسهلا، ومتوافرا. ولكن ذلك لم يدم طويلا.. لم تعد الهجرة سهلة، ولم تعد المصانع الجديدة تستوعب كل الباحثين عن عمل، ومازالت الخادمة تعمل في بيت الدكتور جلال أمين بأجر أكبر، وإن كانت نسبة أجرها إلى أجره قد مالت إلى الانخفاض، وهي حريصة على الاستمرار في

العمل بسبب صعوبة الأحوال بين من تعرفهم وأزواجهم العاطلين عن العمل.

ويرصد الدكتور جلال أمين ما حدث فى المجتمع أخيرا من عودة الانقسام الحديدى بين الطبقات، وانتشار روح اليأس من إمكانية العبور من طبقة لأخرى، وعودة المتسولين إلى الشوارع والذين يبيعون سلعا تافهة من المناديل الورق وعلب الكبريت والأمشاط البلاستيك وغيرها.

هذا التغير صاحبه على الجانب الآخر تغير فى الوظيفة الحكومية، فى منتصف القرن كان المثل الصحيح السائد هو: «إن فاتك الميرى تمرغ فى ترابه» وزاد هذا المبدأ رسوخا فى الخمسينات والستينيات، وبدأ فى الانحسار فى السبعينيات، وأصبح النجاح المادى فى المشروعات التجارية، والاتجار بالعملة والسمسرة، والمقاولات، وبناء المساكن، وتأخير الشقق المفروشة للأجانب والسياح، ثم ظهر فيما تحققه الهجرة إلى بلاد النفط، ثم ظهر فى «الإثراء بلا سبب» فى منتصف السبعينيات من اقتناص الفرص للشراء ثم البيع، واستغلال ما أصاب القطاع العام من تدهور وضعف وفساد، وانحسار سلطة القانون، وانتشار التجاوزات والمجاملات، والمحسوبيات. وبدأت سمعة العمل الحكومى فى التدهور بينما تتحسن سمعة الاشتغال بالقطاع الخاص، وكان هذا أحد المعانى فى رواية «أهل القمة» لنجيب محفوظ التى صورت مشاعر الانهزام التى أصابت ضابط الشرطة وهو يجد نفسه عاجزا عن حماية أخته من الوقوع فى حبائل رجل ذكى ونشيط وإن لم يكن شريفا.

وازدياد نشاط القطاع الخاص والعاملين فيه دليل على نشاط أكبر، ومستوى معيشة أعلى، ولكنه ينطوى على استقرار أقل، وتوتر أشد، وقلة الوقت المتاح للاستمتاع بهذه «الحرية» وزيادة الخوف من المستقبل.

وهناك مظاهر أخرى للتغير فى المجتمع المصرى، منها ما حققته المرأة من الاستقلال الاقتصادى، والتفتح العقلى، والثقة بالنفس، والجرأة فى التعبير عن نفسها ومشاعرها الحقيقية.. ومنها تحول امتلاك السيارة الخاصة من كونها وسيلة انتقال إلى أن أصبحت رمزا من رموز الصعود الاجتماعى، والرغبة فى التميز، والمبالغات فى إقامة الأفراح والتسابق على إقامتها فى أغلى الفنادق، وتحييها أعلى الراقصات والمطربين أجرا، ربما لأن زفاف البنت أو الابن هو فرصة العمر لإعلام الناس بما حققه الآباء من ثروة، وكثير من أفراد الطبقة الثرية فى مصر كانوا حتى وقت قريب ينتمون إلى طبقة أدنى، فليس لديهم ما يشهد لهم على انتمائهم الآن إلى الطبقة العليا إلا بأن يلبسوا أفخر الثياب، ويتزينوا بأغلى الجواهر، وحركاتهم تدل على حداثة عهدهم بهذا كله، فكيف يمكن إقناع الناس، وانتزاع اعترافهم، بأنهم أصبحوا من الطبقات العليا فى المجتمع؟.

ومن هذه المظاهر أيضا، التى يرصدها الدكتور جلال أمين ظاهرة التصييف، وبعد أن كانت شواطئ الطبقة الراقية فى الأربعينيات والخمسينيات فى سيدى بشر وسان ستيفانو وجليم فى الإسكندرية انتقلت إلى المعمورة والمنتزه، ثم هجرت الطبقة الجديدة الإسكندرية

كلها وانتقلت إلى الساحل الشمالى، وأصبحت «مارينا» و «سيدى كرير» مصيف الطبقات الصاعدة بالنفوذ والسلطة، أو بالثروة الناتجة من الانفتاح أو الهجرة، ولذلك استحقت أن يبنى لها شاطئ جديد، ويخلق لها بحر جديد، وتقام من أجلهم السدود والحواجز تحول البحر الهائج إلى بحيرات هادئة، وتبنى فيلات هى مزيج من فيلات المنتجعات الأمريكية التى يملكها نجوم السينما والسياسة، ومن الفيلات التى يسكنها أثرياء الخليج فى بلادهم، وقصور الطبقة الراقية القديمة فى مصر، وتقف خلفها فيلات أصغر حجما لمن لم يصب من النفوذ أو الانفتاح أو الهجرة مثلما أصاب أصحاب الصفوف الأولى. وعلى أبوابها حراس يمنعون الدخول إلا بشروط.

ويلفت الدكتور جلال أمين نظرنا أيضا إلى ظاهرة الازدواجية الاجتماعية؛ الصعود السريع للبعض والهبوط أو الجمود للآخرين، والتوتر فى العلاقة بين الجانبين قائم، وإن لم يظهر بشكل صريح حتى الآن. والطبقة الجديدة تصاحبها موسيقى وأغان هابطة، وأفلام يصعب التمييز فيها بين ما يمكن اعتباره فنا، وما يعتبر مجرد إثارة جنسية مهما اقترن بالتظاهر بالعمق.

وما يطرحه الدكتور جلال أمين من رؤية شاملة لحالة المجتمع المصرى الآن تكشف عن عمق التغير فى كل شىء تقريبا، ولكنها لا تشير إلى الاتجاه الذى يمضى فيه هذا التغير، هل سيستمر على هذا المنوال أو أن هناك احتمالات قائمة لتصويب الاتجاه وتعديل المسار؟ وكيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ ومن الذى يقوم به؟ وإن كان قد اكتفى

بالرصد والتحليل، فهذا هو نصف الطريق للإصلاح، ولا شك أن عملية الإدراك للواقع أو الوعى به وبالعوامل الفاعلة والمؤثرة فيه خطوة ضرورية، وبعدها يتجه الفكر تلقائيا إلى السؤال: ما العمل..؟

وإن كان هناك مفكر اقتصادى واجتماعى آخر، هو الدكتور رمزى زكى، يضع تصورا لوضع الطبقة المتوسطة يختلف عن تصور الدكتور جلال أمين وربما يكون مكملا له، وذلك فى كتابه «وداعا للطبقة المتوسطة».

وملخص نظرية الدكتور رمزى زكى أن الطبقة الوسطى عرف عنها أنها طبقة نشطة وطموح، وذات إمكانات وقدرات متعددة، ومعظم أفرادها على قدر من التعليم والتأهيل المهنى، ولذلك أسهم أفراد هذه الطبقة بشكل واضح فى كل عمليات التغيير والتطوير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والتكنولوجى، ولهذا نظر الباحثون إلى وجود تلك الطبقة كعلامة إيجابية، ورصيد مهم للتطور، وبالقدر الذى تنمو وتتقدم به هذه الطبقة سوف ينمو ويتطور المجتمع.

والطبقة المتوسطة هى فى الأساس تشمل الذين يعيشون على مرتبات من الوظيفة، ومن يعملون لحساب أنفسهم، وبعضهم يملك عقارات أو أرضا زراعية أو أسهما فى الشركات، ومعظم أفرادها يحصلون على دخلهم الأساسى من العمل الذهنى أو الفنى، ولذلك يطلق عليهم أحيانا ذوو الياقات البيضاء، والباحثون يقسمون هذه الطبقة إلى ثلاث شرائح: الشريحة العليا وتضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين وكبار

الضباط، والأخصائيين فى مجالات المعلومات، وهذه الشريحة تحصل عادة على دخول مرتفعة، ويتميز نمط استهلاكهم بالاستهلاك الترفى بسبب الفائض من دخولهم، وبعضهم يملكون أو يشاركون فى ملكية مصنع أو مزرعة ويضاف إلى دخولهم من أعمالهم ما يحصلون عليه من إيجارات وفوائد وأرباح، وهذه الشريحة تفرز عادة الكتاب، والفنانين، وقادة الرأى، والقادة السياسيين، وأفرادها قريبون من السلطة وصناع القرار الاقتصادى والسياسى، ويحتلون مواقع مهمة فى أجهزة الدولة.

والشريحة المتوسطة من هذه الطبقة تضم عددا أكبر من الأفراد يعملون بمرتبات ثابتة، ويشغلون الوظائف الإدارية والفنية والإشرافية فى الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية، ومنهم المدرسون والموظفون، ومنهم من يعملون لحساب أنفسهم، وهم من ذوى الدخل المتوسط، وهم من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ويعيشون فى حالة «مستورة».

والشريحة الدنيا هى التى تضم صغار الموظفين فى الوظائف الكتابية والبيروقراطية، والمشتغلين لحساب أنفسهم فى قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة وفى مجال البيع والتوزيع ومحصلى الضرائب والرسوم.. وهم عادة على قسط محدود من التأهيل المهنى والتعليمى، ويمثلون أغلبية الطبقة الوسطى، وقاعدتها العريضة، ويعتبرون من ذوى الدخول الثابتة والمحدودة، ولذلك فإن معظم دخولهم موجهة للاستهلاك الضرورى، ومعدلات الادخار عندهم ضئيلة، أو تكاد تكون معدومة، وكثير من أفراد هذه الشريحة أقرب إلى حال الطبقة العاملة.

هكذا حال الطبقة المتوسطة كما يصورها الدكتور رمزى زكى، ويشرح لنا ما تعرضت له هذه الطبقة الوسطى من صعود حتى نهاية الستينات، ثم بدأت تظهر تناقضات السياسات، فالحرص على التوظف الكامل تطلب زيادة حجم الإنفاق الحكومى فى الأشغال العامة والخدمات، ومع عدم زيادة الضرائب ازداد عجز الموازنة العامة، وازداد بالتالى الاقتراض الحكومى من الجهاز المصرفى، وزيادة عرض النقود بأكثر من نمو الناتج المحلى، واختل التوازن النقدى، وزاد التضخم، وزاد حجم الدين العام الداخلى، وارتفعت أعباء خدمة هذا الدين، مما أدى إلى خلق حلقة دائرية خبيثة بين نمو الدين العام المحلى من ناحية، وعجز الموازنة من ناحية أخرى، وأدى ارتفاع معدل التضخم مع المحافظة على حرية التجارة إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات البطالة، وزاد حرج الموقف تناقص الادخار، والاستثمار، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

وعلاج هذا الحال فى تفكير الليبرالية الجديدة يتلخص فى سياسات صارمة: تقليص دور الدولة الاقتصادى، وتخليها عن هدف التوظف الكامل، وإلغاء أو خفض الدعم والمصروفات الحكومية والخدمات، وزيادة الضرائب غير المباشرة وأسعار الطاقة، ونقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وخفض معدلات الضرائب على الدخول المرتفعة وعلى أرباح الشركات لتشجيع أصحاب الأعمال على زيادة الاستثمار، وانحصر دور الحكومة فى فكر الليبراليين الجدد فى حماية حرية السوق، ووضع سياسة نقدية للتحكم فى عرض النقود بما يتناسب مع حجم التداول.

هذا التحليل لسياسات وفكر الليبرالية الجديدة يقودنا إلى النتائج التى يشير إليها الدكتور رمزى زكى، فقد ضربت مصالح وأوضاع الطبقة الوسطى، والطبقة العاملة أيضا، ونتج عن السياسات الجديدة تدهور أوضاع الطبقة الوسطى فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٣، ثم تدهور أوضاع هذه الطبقة فى بريطانيا عام ١٩٩٥، ويشير الدكتور رمزى زكى إلى دراستين لأستاذ الاقتصاد الأمريكى فريدريك ستروبل كانت الأولى عن «الهبوط الاقتصادى للطبقة المتوسطة» فى الولايات المتحدة، والثانية عن مقارنة لتدهور أوضاع هذه الطبقة فى بريطانيا. ويشير فيهما إلى ثلاثة عوامل جوهرية أثرت فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٤ أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادى للطبقة الوسطى فى البلدين: الانخفاض فى الأجور الحقيقية، وفقدان فرص العمل وزيادة البطالة، وزيادة الأعباء المالية التى تتحملها هذه الطبقة، وأصبحت المشكلة أن النمو يتحقق الآن بلا زيادة فى العمالة، وبذلك تحولت مشكلة البطالة فى اقتصاد السوق إلى مشكلة هيكلية طويلة المدى، بعد أن كانت مشكلة دورية تظهر وتختفى حسب حالة الدورة الاقتصادية، وفى بريطانيا أيضا تقلصت فرص التوظف أمام الطبقة المتوسطة نتيجة تقليص الإدارة الحكومية بعد تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، والتخلى عن هدف التوظف الكامل، وخفض الإنفاق فى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعى.

ومع تزايد مناخ عام يشجع القيم البراجماتية والأنانية ويعادى العدالة الاجتماعية، ويطالب بخفض الدور الاجتماعى للدولة، ازدادت على المستوى الاجتماعى الشكوى من ظواهر الاغتراب واللا انتماء،

والانفصال عن المجتمع.. وأدى ذلك إلى تزايد مشاعر الإحباط فازداد تعاطى المخدرات هربا من الواقع، وازداد الميل للعنف والجريمة انتقاما من المجتمع، وازدادت نسبة الانتحار هربا من الحياة. وازدادت جرائم الاغتصاب، كما ازدادت أعداد نزلاء السجون، وعلى المستوى السياسى بدأت تظهر الأحزاب الفاشية ، والنازية ، والعنصرية نتيجة تنامي مشاعر العنف الموجه للآخرين.

والأمر لا يختلف كثيرا في البلاد النامية، فقد شهدت الطبقة المتوسطة ازدهارا في مرحلة ما بعد الاستقلال، وأصبح لها الدور القيادى فى عمليات التحول والتحديث وزيادة دور الدولة في إقامة المشروعات، وحصلت هذه الطبقة على مكاسب مهمة، مثل الدعم الذى تقدمه الدولة فى التعليم والعلاج مجانا وبناء المساكن بأسعار مخفضة، وزيادة الضمان الاجتماعى، وضمان الوظيفة، واقترابها من سلطة صناعة القرار، وتولى أفرادها الإدارة فى الحكومة والقطاع العام، وتعزز موقع هذه الطبقة بحكم توسع مهام الدولة وزيادة حجم الاستثمارات العامة والإنفاق العام.

كما أسهمت سياسة الخصخصة في البريد ، والتليفونات، والكهرباء، والمياه، والنقل، والعلاج، والنظافة، في فقدان كثير من فرص العمل أمام الطبقة الوسطى التى يعمل كثير من أفرادها في هذه المشروعات والمؤسسات، ويضاف إلى ذلك، التحديث الذى أدخله الملاك الجدد بإحلال الآلة محل العمل الإنسانى، وزادت الأزمة سياسات تحرير الأسعار والأسواق، والعداء لأفكار العدالة الاجتماعية، ومع ذلك

فإن ضغوط الرأسمالية لخفض الضرائب عنها كان يستند إلى حجة أن ذلك الخفض سيمكنهم من إعادة ضخ أموالهم فى مجالات استثمار جديدة، مما يخلق فرص عمل، ويؤدى إلى استعادة التوازنات المالية والنقدية المفقودة.

هكذا يدلل الدكتور رمزى زكى على كيفية تدهور الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى فى البلاد الصناعية صاحبه ازدياد ثروة الطبقة الرأسمالية، مما يعنى أنه حدث فى هذه البلاد إعادة توزيع للدخل القومى أدى إلى زيادة التفاوت فى الدخول ، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وأدى ذلك إلى آثار عديدة.. أولها شعور أبناء هذه الطبقة بالخوف المستمر من المستقبل غير المضمون. ويدفعهم ذلك الشعور إلى خفض الاستهلاك وزيادة الادخار، ويؤثر ذلك بالطبع على حالة السوق ويزيد من صعوبات تصريف المنتجات ويؤدى إلى زيادة معدل البطالة.

ولكن هناك أوضاعا جديدة غيرت من مكانة الطبقة الوسطى، على المستوى الدولى تدهور وضع البلاد النامية فى الاقتصاد العالمى، وأدى إلى العجز فى موازين المدفوعات، وزيادة الديون الخارجية، ونتيجة لذلك ظهرت مشاكل ارتفاع أسعار السلع التى تستوردها هذه البلاد، وانخفاض أسعار صادراتها من المواد الخام لتناقص الطلب العالمى عليها، والضغوط التى تمارسها الدول الكبرى لفرض شروطها فى التبادل التجارى، وضعف تأثير البلاد النامية فى المنظمات الدولية ابتداء من البنك والصندوق الدوليين إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات.. وتناقص المعونات من الدول الغنية للدول النامية، والخسائر التى

تحملتها البلاد النامية في شراء الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، وهروب الأموال منها للاستثمار في الخارج، وهجرة العقول والكفاءات والعلماء للعمل في الدول الكبرى.

وعلى المستوى المحلى فإن البلاد النامية تعانى من اتساع الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار، مما دفعها إلى الاستدانة، وازداد عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة تهرب الأغنياء من الضرائب وزيادة الإنفاق العام ، والعجز عن التصدير بما يتناسب مع حجم الاستيراد، وتخلف الزراعة الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج، وفشل أنماط التصنيع وانخفاض عائد الاستثمار وارتفاع تكلفة الإنتاج، وقلة التصدير، فازداد المخزون، وانتشرت البطالة.. وفى ظل الزيادة السكانية ازدادت كل هذه المشاكل.

ماذا يعنى كل ذلك..؟.

إنه يعنى أن الطبقة المتوسطة لم تعد كما كانت.

الشريحة العليا من هذه الطبقة التى تتميز بارتفاع دخولها، والقريبة من السلطة، والتى تشارك فى الإدارة العليا للدولة والقطاع العام، تحسن وضعها بعد تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة، أو - على الأقل - لم ينخفض مستواها، فالأعباء الإضافية التى تقررت بزيادة الضرائب على السلع والخدمات وإلغاء الدعم، وارتفاع أسعار الطاقة وأجور النقل، استطاعت هذه الطبقة تعويضها بالزيادة التى منحت لهم فى المرتبات والبدلات والعلاوات، أو برفع أسعار خدماتهم إن كانوا من الأطباء أو المحامين، أو المهندسين، أو المدرسين.

والشريحة المتوسطة من هذه الطبقة ساء وضعها الاقتصادى والاجتماعى نتيجة تناقص أجورهم الحقيقية نتيجة التضخم وزيادة الأسعار وإلغاء الدعم وخصخصة بعض الخدمات، ونتيجة زيادة البطالة بين أبنائها من خريجى الجامعات والمعاهد.

والشريحة الدنيا من هذه الطبقة وهى الأكثر عددا قد هوت، لأن دخولها كانت منخفضة فى الأصل ، وكانت توازن حياتها بحصولها على الدعم على السلع، وارتفاع سعر الطاقة وأجور النقل.. الخ.

وخلاصة الرأى عند الدكتور رمزى زكى، بعد هذا التحليل الشامل أن الشريحتين الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة حدثت فيهما تغيرات واسعة، وبينما صعد بعض أفراد الشريحة العليا من هذه الطبقة إلى أعلى السلم الاجتماعى وانضموا إلى الطبقة الغنية، فقد هبط معظم أفراد الشريحتين الوسطى والدنيا فاقتربوا من الطبقة العاملة.

لماذا يحدث هذا..؟.

يحدث لأن الطبقة المتوسطة بكل شرائحها أصبحت تواجه طبقة رأسمالية جديدة، يطلق عليها علماء الاقتصاد اسم «الليبرالية الجديدة» تمييزا لها عن «الليبرالية القديمة» والليبرالية بدأت على أنها مذهب فلسفى واقتصادى وسياسى، يعتبر الفرد هو الأساس، وله الأولوية على المجتمع، وينظر إلى المجتمع على أنه مجموعة أفراد، وكل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية، وعندما يحقق مصلحته فإنه يحقق تلقائيا مصلحة المجتمع، ولذلك يجب إطلاق حرية الفرد.. الليبرالية تؤمن بحرية الفرد إلى أقصى درجة.. حرية التفكير..حرية الاقتصاد..

حرية العمل.. حرية التملك.. حرية التعاقد.. حرية التجارة وتحديد الأسعار حرية الانتقال.. ودور الحكومة هو دور «الحارس» للحريات.. ووظائفها الأساسية توفير الأمن ومطاردة الجريمة، والدفاع عن الحدود، وإقامة وإدارة المرافق العامة.. وكانت حجة الداعين إلى هذه النظرية والمدافعين عن هذه الحرية المطلقة لكل فرد لكي يفعل ما يشاء، هي القول بأن حرية أصحاب الأموال حرية مطلقة ودون تدخل الدولة سيؤدى إلى زيادة المشروعات الجديدة، وازدهار الاقتصاد وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وبالتالى زيادة فرص العمل.

ولكن تطبيق هذه النظرية المثالية أدى إلى كوارث وأزمات، وانتهت هذه المرحلة بالفشل، لأن كل فرد من هذه الطبقة الرأسمالية انطلق لتحقيق أكبر قدر من الربح لنفسه بأسهل طريقة، وفى أسرع وقت، ودون مراعاة لمصلحة الأفراد الآخرين، ولا لمصلحة المجتمع.. وانتهى الأمر إلى تركيز الثروة في أيدى قلة، وبالثروة سيطرت على السلطة السياسية، وأصبحت تملك وسائل الإعلام وتستخدمها للسيطرة على الفكر وتوجيه الرأى العام، وفى الحالات التى لم تتمكن فيها من تملك بعض وسائل الإعلام كان سهلا عليها أن تفرض نفوذها عليها عن طريق تمويل مشروعات وبرامج، أو عن طريق الإعلانات، أو عن طريق ربط مصالح قيادات الإعلام بمصالحها.. ومن يملك المال لا يعدم السبيل لامتلاك كل شيء.. وكانت النتيجة أن هذه المرحلة شهدت فى أوربا أسوأ صور الاستغلال.. استغلال العمال.. واستغلال المستهلكين.. واستغلال الدولة لتكون فى خدمة هذه الطبقة.. وامتد الاستغلال من

الداخل إلى الخارج، وظهر الاستعمار الذى استخدم قوة الجيوش والاحتلال العسكرى لنهب ثروات الشعوب الصغيرة والضعيفة.. ووصلت ذروة الأزمة بالكساد الكبير.

بعد ذلك تطورت الليبرالية إلى مرحلة ثانية من الثلاثينيات حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، ويمكن تسميتها فى هذه المرحلة «الليبرالية المنظمة». وقد بدأت بإصلاح الأزمات التى سببها جشع الرأسمالية.. ولم يكن الإصلاح ممكنا إلا بتدخل الدولة، فتدخلت الدولة فى أمريكا لإنقاذ البلاد من الكساد الكبير، وأعلن الرئيس روزفلت المنهج الجديد الذى كان بمثابة إعلان فشل الرأسمالية الحرة حرية مطلقة فى تحقيق التوازن فى المجتمع تلقائيا، وأثبتت التجارب فى كل الدول الرأسمالية دون استثناء أن التوازن لا يتحقق إلا بتدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادى، وتملك الدولة لبعض الصناعات الأساسية التى لا يمكن للمجتمع الاستغناء عنها، ولا يقبل عليها الرأسماليون؛ لأنها تحقق خسائر، أو لأنها تحقق ربحا قليلا.. مثل الحديد والصلب، والطاقة، والاتصالات.. وكذلك كان تدخل الدولة ضروريا للإنفاق على الخدمات والأشغال العامة التى لا يمكن أن ينفق عليها أصحاب الأموال من جيوبهم مثل الطرق، والإسكان الشعبى. والعلاج، والتعليم، والضمان الاجتماعى.. الخ.

ووجدت أمريكا، وهى قمة النظام الرأسمالى فى العالم - أنه لابد من إعطاء البعد الاجتماعى أهميته كبيرة، لأن زيادة البطالة واستمرار ارتفاع أسعار الضروريات وتدهور أحوال الفقراء خطر على الدولة،

وعلى الأمن والاستقرار، وخطر على الأغنياء، ونتيجة للسياسات التى طبقتها الليبرالية العاقلة فى هذه المرحلة تحسنت أحوال الطبقة المتوسطة، ولكن الليبرالية واجهت نكسة، نتيجة اندفاع الطبقة الرأسمالية مرة أخرى إلى زيادة ثرواتهم وأرباحهم دون اعتبار لصالح المجتمع، وهذه المرحلة يسميها الدكتور رمزى زكى « اللبيرالية الطائشة»، وأدى هذا الطيش إلى زيادة البطالة، وزيادة التضخم، ونقص معدل النمو الاقتصادى، وزيادة عجز الموازنة العامة، وزيادة الدين الداخلى، وزيادة أسعار الكهرباء والنقل، وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات.

لماذا هى طائشة..؟ لأن هذه الليبرالية الجديدة لم يكن لها هدف إلا الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال وحدهم، وظلت تسعى وتضغط بكل ما لديها من أسلحة لإعادة مبادئ اللبيرالية القديمة التى سببت الكساد والأزمات من قبل فى كل الدول.

عادت الليبرالية الجديدة للمطالبة بعدم تدخل الدولة، وعدم تحديد الأسعار أو نسبة الربح، وعدم وضع نظام أو قانون لمنع الاحتكار، ورفض القوانين التى تحمى العمال، والدعوة إلى التقليل من مسئولية الدولة عن توفير خدمات التعليم والعلاج والضمان الاجتماعى.. وفى نفس الوقت فإن الليبرالية الجديدة تضغط للحصول على مزيد من الامتيازات وبلا حدود.. تريد الحصول على الأرض من الدولة بسعر بخس أو مجانا، وتريد توصيل الخدمات التى تحتاج إليها بأرخص سعر، وتريد تخفيض الضرائب على أرباحها، وتريد إعفاءها من

مسئولية المشاركة فى الإصلاح الاجتماعى.. ولذلك فهى ليبرالية طائشة.. قصيرة النظر.. ضيقة الأفق.. وسببت مشاكل فى بلاد كثيرة لنفسها ولمجتمعاتها..

فى بريطانيا مثلا حين كانت مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء كانت الحكومة هى لسان ويد هذه الطبقة الليبرالية المتوحشة.. فقامت ببيع القطاع العام، وقللت من حماية الدولة للفقراء، ونفذت سياسيات تؤدى إلى زيادة البطالة، وانخفاض الأجور الحقيقية، وزيادة التضخم، وزيادة الأعباء على طبقة الفقراء، والطبقة المتوسطة، وبدأ الاقتصاديون يدركون أن بريطانيا أصبحت تحقق النمو بدون زيادة فى العمالة، وأدت سياسات الحكومة إلى أن ازداد الأغنياء غنى، وازداد الفقراء فقرا.

وبعد أن تم بيع المرافق للقطاع الخاص بما فى ذلك البريد، والتليفونات، والكهرباء، والمياه، والنقل، وخدمات الصحة، والنظافة، كان أول ما فعله الملاك الجدد هو الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال.. ومع تحرير الأسعار ارتفعت تكاليف الحياة، وأصبح الاتهام جاهزا لكل من ينادى بأفكار العدالة الاجتماعية بأنه ماركسى أو شيوعى أو متخلف..! بينما الليبرالية الجديدة تحصل على أكبر نصيب من الثروة والامتيازات، وتقدم أقل نصيب من الأعباء.. فهى تعمل على خفض الضرائب على الأغنياء بحجة أن ذلك يساعدهم على توظيف أموال أكثر فى الاستثمار والمشروعات الجديدة، وبذلك تزيد فرص العمل واستعادة التوازن المالى والنقدى.. وبعد أن تحقق لها ما تريد مَن خفض الضرائب لم يتحقق ما وعدت به.. وما تحقق هو أن الطبقة المتوسطة فى بريطانيا تدهورت أحوالها نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة

على القروض فى البنوك، وزيادة أسعار الطاقة، والبريد، والتليفونات، والمياه والنقل، والعلاج، وأدى خفض ضرائب الأغنياء إلى نقل الأعباء على الفقراء والطبقة المتوسطة.

وما حدث في بريطانيا حدث فى أمريكا.. والعالم يمر الآن بمرحلة «الليبرالية المتوحشة» التى تريد أن تأخذ كل شىء، وتحرم الآخرين ولا يهمها إلا مصالحها وحدها، ولذلك فهى «طائشة» لأنها لا تعرف أن مصلحتها لن تتحقق إلا حين تعيش فى مجتمع لا يعانى من الحرمان الشديد، ولا يفقد فيه الناس الأمل فى تحسين أوضاع حياتهم.

ونصل إلى جوهر القضية، وهى أن تدهور أحوال الطبقة المتوسطة يجعل الملايين من أبنائها يعانون من الخوف الدائم من الغد المجهول والمستقبل غير المضمون، وهذا يؤدى إلى الركود؛ لأن هذه الطبقة هى أكبر مستهلك، ومع هذه النتيجة الاقتصادية تظهر نتيجة اجتماعية أخرى حين يؤدى هذا الشعور بالقلق إلى ظهور الاغتراب وعدم الانتماء والانفصال عن المجتمع، وتؤدى البطالة وانخفاض مستوى الدخل والحرمان إلى زيادة الإحساس بالعجز، ويؤدى ذلك كله إلى شعور باليأس، والإحباط، وعدم الرضا، وهذا هو ما يفسر انتشار المخدرات هربا من الواقع، وزيادة العنف والجريمة فى المجتمع، وزيادة الميل إلى العنف هو الذى يفسر ظهور الأحزاب الفاشية، والنازية والعنصرية فى أوربا.

وإذا كانت الطبقة المتوسطة قد أصابها التدهور فى الدول الغنية فالتدهور أكبر فى الدول النامية، لأن الرأسمالية المتوحشة الطائشة فى الدول النامية الصغيرة أكثر توحشا وطيشا، لأنها رأسمالية بدون

جذور.. بدون تاريخ.. وبدون فكر. وفى الدول النامية الموارد محدودة، وما تأخذه الرأسمالية المتوحشة تسلبه من الطبقات الأخرى، ولذلك تضطر الدول محدودة الموارد إلى خفض الدعم والخدمات والتخلى عن ضمان الوظيفة. وبعد أن كانت الطبقة المتوسطة هى الأقرب إلى الدولة، أصبحت الطبقة الرأسمالية الجديدة هى الأقرب. وقد استطاع بعض أفراد الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة أن يصعدوا وينضموا إلى الطبقة الرأسمالية الجديدة وأصبحوا منها، أما الشريحتان الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة فقد هبط مستواهما، ونزلتا فى السلم الاجتماعى درجة أو درجتين أو أكثر، فانتقل بعض أفرادها من دائرة الطبقة المتوسطة إلى دائرة الفقراء، ووصل الأمر إلى حد أن أحد فقهاء العصر أصدر فتوى بأن الموظف حتى درجة مدير عام تجوز عليه الزكاة!

وتفهُّم ما حدث فى دول العالم الكبرى والصغرى من تحولات اقتصادية واجتماعية يمكن أن يساعدنا على إعادة التفكير وطرح السؤال: من الذى يكسب ومن الذى يخسر من كل قانون أو قرار أو نتيجة تطبيق السياسات؟. ولابد أن نكون على وعى بأهمية الطبقة المتوسطة لحماية القيم، والسلام الاجتماعى، ولابد الا ننسى أنه كلما ازداد حجم الطبقة المتوسطة يكون نجاح السياسات والنظم.

هذا التحليل الاقتصادى لما حدث فى المجتمع المصرى من تغير لا يختلف كثيرا عن التحليل الاجتماعى الذى قدمه عالم الاجتماع المصرى الدكتور أحمد خليفة الذى عايش العمل الاجتماعى باحثا كرئيس مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ومسئولا كوزير للشئون

الاجتماعية، وسياسيا كعضو منتخب فى مجلس الشعب، فاكتملت لديه الرؤية الصحيحة. وهو يلخص رؤيته للمجتمع المصرى فى كتاب موجز دقيق العبارة بعنوان «مصر الغد والقضايا العشر» قال فيه: إن هناك عشر قضايا كامنة ذات تأثير بالغ فى المجتمع المصرى، أهمها: فجوة التصديق بين الحاكم والمحكوم، وفجوة المعرفة التى تمثل قوة المجتمع فى عصر أصبحت فيه الغلبة لمن يعرف أكثر، وفجوة القانون، والإرهاب، والجريمة، والمخدرات، ومدى تمتع أو حرمان الإنسان من حقوقه وإنسانيته.

والدكتور خليفة يرى أن إطلاق الحافز الفردى شىء جميل نظريا، ولكن الوثبة غير مقبولة، ونقل نظم بحذافيرها من دول أخرى فيه تجاهل لما مرت به هذه الدول من تجارب تولدت عنها هذه النظم، فالولايات المتحدة التى تقدس اقتصاد السوق انتهت إلى تنظيم للاقتصاد يحمى الدولة من العشوائية الاقتصادية ويمنع ظهور قوة وأفراد فوق القانون..

وفى تشخيص الدكتور خليفة يقول: إن «الهمجية السلوكية» التى يشكو منها الناس فى حياتهم اليومية ليست إلا صورة مرتبطة بالشعور العام نحو القانون ومدى هيبته، فإذا كانت النظرة إلى القانون أنه أداة فى يد من يملكون، دون مساواة مع عامة الناس، فإن ذلك يؤدى إلى التصرف خارج القانون. وتبدو هذه الهمجية السلوكية واضحة فيما يطلق عليه عدم الانضباط، وهذا واضح فى سلوك الناس بعدم الالتزام بقواعد المرور، والاستخفاف بإشارات القائمين عليه، وشكوى الناس من الزحام، وهو عنصر من عناصر الفوضى السلوكية، والشخص الواحد

يختلف تصرفه في حالة التزاحم عن سلوكه بدون زحام، بل إن هذه الهمجية أصبحت سائدة فى أحوال لا يمكن تصور ما يحدث فيها، كما هو الحال الآن فى البقاع المقدسة وفى أثناء مناسك الحج، حيث يتجمع الناس يلتمسون المغفرة من ربهم، فإذا بهم يدوسون على طفل أو شيخ أو مريض..! ويفسر البعض هذا السلوكيات الخارجة بأنها أزمة أخلاق، ولكن ذلك غير صحيح. لأن فيه خلطا بين الأخلاق وسوء السلوك؛ ولأن السلوك الذى نشكو منه لا ينطوى على جريمة غالبا، وإنما هو نوع من التعامل مع أوضاع مستحيلة أحيانًا، وبإحساس بأن القانون لا يؤدى دوره التنظيمي، ولا يأخذ الحق لصاحبه، وأنها غابة قانونية، فمن حق كل واحد أن يأخذ حقه بيده، وسوف يبقى هذا الاختلال السلوكى ما دام هناك إحساس بعدم المساواة أمام القانون، ومادام القانون لا يعبرٌ عن التوازن الاجتماعى فى أحكامه وفى تطبيقه.

والإرهاب هو الظاهرة الجديدة على المجتمع المصرى، وقد أصبح إرهابًا انقلابيا، هدفه القضاء على المجتمع القائم بنظمه وتقاليده ورموزه، وهذا يجعله غزوا من الداخل يستهدف الدولة بحجة أنها دولة كافرة، والقضاء على المؤسسات الديمقراطية، وفرض حياة سياسية قائمة على القهر باسم الدين، وتاريخ الحضارة الإسلامية فى عصور الانحلال شاهد على هذه الموجات من الردة الحضارية. وليس غريبا أن يكون للإرهاب أنصار فى الخارج، فالرأسمالية تشجع الإرهاب باسم الدين، لأنها تخشى الاتجاهات اليسارية، والأعداء فى الخارج يسرهم زيادة تيار الرفض لحرية الفكر، وحرية البحث العلمى، وما يؤدى إليه ذلك من غيبوبة ثقافية تمنع المسلمين من التطور وملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى، ومن ناحية أخرى فإن الإرهاب يقدم خدمة

عظيمة لأعداء الإسلام، لأنه يصم المسلمين بوصمة العنف، ويضع الإسلام بهذه الصورة القبيحة أمام الحضارة الغربية التى تظهر نفسها بصورة التسامح والحرية، وأخيرًا فإن الإرهاب يشغل المجتمع، ويبدد طاقته، ويقيم حائلا من الشك والثأر بين الحاكم والمحكوم، يؤدى بدوره إلى مزيد من العنف، وهكذا: والخدعة الكبرى هى السعى إلى تصوير مطاردة الدولة للإرهاب وجرائمه على أنه محاربة للتدين والعمل بالشريعة، وهذا غير صحيح، فالدين له مكانة خاصة عند الشعب المصرى، وهذا هو الحبل المشدود الذى كتب على الدولة أن تسير عليه، فليس الخطر فقط أنه قد تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان، بل أن يلصق بالدولة ظلما تهمة الاستهانة بالدين. والمكتوب على المجتمع المصرى فى هذه المرحلة أن يعانى من فئات تدعى لنفسها الصواب، وتسعى إلى فرض رأيها على المجتمع بالقوة والعنف، وعلى المجتمع أن يدافع عن نفسه ضد الهجمة التى تهدد حريته، ويحدث الصدام الذى لا مفر منه مع هذه الجماعات التى لا تتردد فى سفك الدماء، وقتل الأبرياء، ونسف العمران، واستحلال أموال الآخرين، وبينما الدولة ملتزمة بالقانون فإن المعتدين لا يلتزمون بشىء. وهذه الأزمة كتب على المتجمع المصرى أن يعيشها..

والمجتمع المصرى يعانى فى هذه المرحلة أيضا من الجريمة وانتشارها، وفى العالم ازدادت الجريمة المنظمة العابرة للقارات، وهناك منظمات قوية وغنية لا تترك مجالا فيه ربح حرام إلا دخلته، وفى مقدمتها المخدرات والتهريب والرقيق الأبيض والقمار وسرقة الآثار واللوحات الفنية، ومع هذا المد الإجرامى الدولى يزداد مناخ الجريمة اتساعًا، وتتداخل الجريمة مع كل جوانب الحياة، وقد تختلط

بالحياة السياسية عندما يدخل أصحاب الأموال الانتخابات ويؤجرون عناصر مشبوهة من الأشقياء لمساندتهم، والاعتداء على خصومهم، وهذه الظاهرة يسميها الدكتور خليفة «الإرهاب الصغير».

ويرجع البعض كثيرا من ظواهر الانحراف إلى انتشار النزعة المادية في الناس، وسيادة النزعة الفردية المصاحبة للسوق الحرة، وما يسودها من فئات لا ترحم، وأخلاق تغلب المصلحة الذاتية وحدها بأى ثمن، والبحث عن الربح من أى طريق، وهذا ما يفسر انتشار تجارة العنف والجنس وهى تجارة ضد المجتمع، وانتشار جرائم الفساد واستغلال النفوذ وجرائم الصفوة، وهى ليست كالجرائم المعتادة مما تكشفه الأجهزة بسهولة، والفارق كبير بين لص عادى تطارده الشرطة، ولص فى ثياب محترمة يجلس على كرسى صغير أو كبير من المسئولية، ويمارس السرقة دون أن يمد يده.

يعانى المجتمع المصرى أيضا من المخدرات وخاصة بين الشباب، ولهذه المشكلة جانب اقتصادى خطير، لأنها تخلق سوقا رهيبة من الاقتصاد الأسود، يربط حياة طوائف كثيرة من المواطنين بهذه الدورة الجهنمية من عصابات التصنيع والتهريب والتجارة الدولية إلى الموزع الصغير، وقد ذهبت بعض التقديرات أن حجم هذا الاقتصاد فى مصر يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار تذهب إلى المافيا العالمية والعصابات المحلية التى تمارس عملها بكفاءة مذهلة حتى استطاعت أن توصل هذه السموم إلى شبابنا وحتى إلى أطفالنا.

هكذا نرى أن المجتمع المصرى قد تغير.. وهذا التغيير فيه جوانب إيجابية وجوانب سلبية.. والجوانب السلبية هى التى تلفت

النظر أكثر، وتفرض أن تكون لها الأولوية فى الدراسة والتحليل، وكما يبدو فقد تعددت الرؤى، واختلفت مناهج التفسير، ولكن هناك اتفاق عام على الظواهر المقلقة التى تحتاج إلى وقفة من المجتمع كله.. بكل مؤسساته وبحشد المخلصين من أبنائه للعمل معا للإصلاح.



الفساد مثل الأنفلونزا !

يقال أحيانا: إن فساد واحد أو عشرة ليس مهما، ما دامت الأغلبية صالحة وسليمة، ولكن هذا القول يجعلنى أتذكر الفيلسوف الفرنسى العظيم رينيه ديكاررت الذى خشى أن تكون فى رأسه فكرة واحدة فاسدة فتفسد كل أفكاره، وقال: إن تفاحة واحدة فاسدة فى صندوق من التفاح السليم سوف تؤدى مع الوقت إلى جعل كل التفاح فاسدا.. أما أنا فأقول: إن الفساد مثل الانفلونزا، إذا أصابت شخصا واحدا فإنها تنتقل بالعدوى إلى عشرة أشخاص، ثم يصاب بها عشرون وكل واحد ينقل العدوى إلى عشرة أو عشرين حتى تصبح أشبه بالوباء.. ويصبح العلاج صعبا..

وأقول أيضا: إن الفساد مثل السرطان، يبدأ متسللا، وخفية، ودون أعراض ظاهرة، ويصيب خلية واحدة، ولكنها تتكاثر بهدوء دون أن يشعر بها المريض أو يلاحظها الطبيب، إلى أن تصل إلى مرحلة يكون فيها الداء قد انتشر واستشرى، وأتلف معظم الخلايا السليمة. ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بالنتائج ولمن يكون الانتصار.

ويمكن طبعا أن نستعمل أوصافا وتشبيهات لا حصر لها للتنبيه من خطورة الفساد، ولكن الأفضل أن نذكر أنفسنا بالحكمة القديمة «الوقاية خير من العلاج»، وتحذير أنفسنا من السكوت على حالة فساد واحدة، مهما تكن صغيرة، وعدم تأجيل التصدى لها بالحسم والبتر، ولو للحظة. لأن التصدى لكل عدو سهل فى البداية قبل أن يستقر ويتمكن

ويحيط نفسه بالمتاريس والحصون وحقول الألغام، أو يجند أنصارا وحلفاء يدافعون عنه، ويحاربون من أجله ، وبالتزوير، والتدليس، وشهادة الزور، يساعدونه على الخروج من أى ورطة سالما ومنتصرا مثلما تخرج الشعرة من العجين.

ولقد تأثرت كثيرا بما سمعته فى مناقشات مؤتمر مثير فى باليرمو عاصمة جزيرة صقلية احتشد فيه ممثلون عن كل منظمات العالم ابتداء من البنك والصندوق الدوليين، إلى الأمم المتحدة ، والانتربول ، واليونسكو، ومنظمة الوحدة الأوربية، واليونسيف .. ووقف عمدة باليرمو يحكى عن قصة نشأة المافيا فى جزيرة صقلية، وكيف بدأت عصابة صغيرة من بضعة أفراد، ثم كبرت حتى فرضت سيطرتها على الجزيرة وشعبها وكل سلطاتها، حتى البوليس، والقضاء، والصحافة، والأحزاب والمجلس التشريعى ، وأصبحت الجزيرة تحت حكم المافيا ، إلى حد أنها كانت تظهر علنا فى الشوارع فى مواكب للتحدى، والويل لمن يبدى الاستياء، ثم وصلت إلى مرحلة كانت فيها تحاكم فى ميدان عام من يعارضها ، أو يخالف أوامرها، أو يساوم فى دفع ما تطلبه بالابتزاز والقهر، وتحكم عليه بالأعدام، وتنفذ الحكم علنا، وأمام أهل الجزيرة، دون أن يجرؤ أحد على أن يفتح فمه. حتى العمدة نفسه قتلوه فى وضح النهار وفى ساحة المدينة ، وشاهد الناس حاكم الأقليم وهو يسقط مدرجا بدمائه، ومضى كل واحد فى طريقه صامتا منكس الرأس، مغلوبا على أمره.

ومن جزيرة صقلية انتشرت المافيا فى كل إيطاليا، وانضم إليها وزراء، ورؤساء وزارات، وأعضاء فى البرلمان، وصحفيون، ورجال

أعمال، وشهدت العاصمة الإيطالية روما رؤساء وزارات يطلق عليهم الرصاص نهارا جهارا، وتسيل دماؤهم فى الشوارع، وشخصيات مهمة فى البوليس والقضاء مقتولة فى بيوتها أو مكاتبها.. ووقفت أمام المؤتمر أرملتان لقاضيين رفضا الخضوع للمافيا وحكما بالعدل والقانون، فقتلا أمام باب المحكمة.. وهكذا انتشرت الخلايا السرطانية للمافيا فى العالم كله حتى أصبحت لها شبكات فى كل الدول دون استثناء.. وكل دول العالم الآن تشكو من انفلونزا الفساد!..

واستمعت فى هذا المؤتمر - وأنا مذهول - إلى قصص أكثر إثارة جاءت فى كلمة عمدة باليرمو_ وهو ابن العمدة المقتول - وعندما اشتد عوده أصبحت قضيته أن يثأر لأبيه، وعاهد شعب الجزيرة على إعلان الحرب على المافيا مهما كلفه ذلك من متاعب وتضحيات .. وكان الناس قد ضاقوا ذرعا بسيطرة الفساد ، وبما تفرضه المافيا عليهم من ضغوط وإتاوات، لذلك تجاوبوا معه، واختاروه عمدة لمدتين متتاليتين، وتجمعوا معه لمقاومة المافيا مقاومة شعبية شاملة أشبه بحرب التحرير.. ولولا تكتل أهل الجزيرة وراء العمدة لكان هو الآخر قد لحق بأبيه.. ولكنه انتصر.. وإن كان هو نفسه قد اعترف أمام المؤتمر بأن انتصاره هذا ليس إلا انتصارا مؤقتا، وجزئيا ، لأن الفساد - كما قال - مثل الأخطبوط له ألف ذراع.. كلما قطعت له ذراعا نبت له عشرة أذرع جديدة.

وفى تقرير رسمى للبنك الدولى صدر فى آخر عام ١٩٩٧ بعنوان «الدولة فى عالم متغير» فصل كامل عن الفساد كظاهرة عالمية، وينبه إلى أن الفساد هو السبب الأول فى إعاقة التنمية، وانتشار الفقر فى كثير من الدول، ويرجع ذلك إلى تزايد سلطة الدولة، وتناقص سلطة الرقابة

الشعبية، وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج ووسائل الإعلام، وإحكام قبضتها على منافذ الوصول إلى الرأى العام، كل ذلك يجعل من يتولون الوظائف العامة فى وضع يجعلهم يحتكرون المعلومات وحدهم، ولا يتاح لغيرهم معرفة الحقائق، ويصبحون هم وحدهم القابضين على مصادر المعلومات. ولا تصدر الأرقام إلا عن طريقهم، فيستطيعون أن يحتفظوا لأنفسهم بالمعلومات والأرقام الحقيقية ليوظفوها لصالحهم، ويعلنوا معلومات وأرقاما مزيفة تضلل الرأى العام، وتجعله يعيش فى واقع من الأوهام، لا يكتشفه إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن تكون المصلحة العامة هى الضحية، ويكون الفاسدون قد ظفروا بالغنيمة.

والبنك الدولى فى تقريره يضرب مثلا بما حدث فى هونج كونج حيث كان الفساد مرضا متوطنا فى الستينات، وأصبح التعبير الشائع بين الناس في ذلك الوقت: الحق نفسك واقفز إلى الأتوبيس لتكون بين الركاب، وإلا فلن يكون أمامك إلا أن تجرى خلف الأتوبيس، وكانوا يقصدون بالأتوبيس الفساد..! وهكذا ظل الحال فى هونج كونج: إما أن تشارك في الفساد فينالك منه شيء من الثروة أو النفوذ، وإما أن تجرى وتلهث دون أن تحصل على شيء أو تصل إلى شيء..!.

ويقول تقرير البنك الدولى: إن أزمة كبرى تفجرت فى ذلك الوقت حين تورط أحد كبار ضباط الشرطة فى فضيحة فساد كبرى، وحاول حاكم هونج كونج أن يحاسب هذا الفاسد الكبير، فقرر تشكيل لجنة مستقلة لمحاربة الفساد فى عام ١٩٧٤، على أن ترفع هذه اللجنة تقريرا إلى الحاكم مباشرة بنتائج تحقيقاتها، وقرر لأعضاء اللجنة مكافآت تزيد على ما يتقاضاه أمثالهم حتى لا يقعوا فريسة لإغراء

الفساد..! وتضمن قانون تشكيل هذه اللجنة العليا استقلال أعضائها عن السلطة التنفيذية، وعدم جواز عزلهم أو نقلهم، وحظر اشتغالهم فى أعمال حرة أو مشاركة رجال، لأعمال إذا استقالوا أو تركوا عضوية اللجنة لأى سبب، وأعطى القانون لهذه اللجنة سلطات كاملة للتحقيق والاتهام، كما أعطاها الحق فى مخاطبة الرأى العام بكل وسائل الإعلام لتوعية الجماهير برفض الخضوع لابتزاز الفاسدين من الموظفين، والإبلاغ عنهم دون تردد أو خشية من بطشهم.. ولكى يدلل الحاكم على جدية هذه الوقفة مع الفساد اختار لرئاسة هذه اللجنة شخصا معروفا ومشهودا له بالأستقامة وبعيدا عن الشبهات، ولا تحوم حوله أية شائبة، وأطلق الحاكم على هذه اللجنة اسم «لجنة محاكمة النمور الكبيرة»..

ومع ذلك فإن كل الجهود التى بذلتها اللجنة ومعها أجهزة الحكومة قوبلت بالاعتراض، ومارس كل واحد من أصحاب النفوذ الضغوط المختلفة، حتى اضطرت اللجنة إلى التراجع تحت ضغط الفساد وقوته وسطوته، فقررت إسقاط جرائم الفساد التى تمت قبل عام ١٩٧٧، وتحولت إلى لجنة لنشر «ثقافة الطهارة» والقيام بحملات لتوعية المواطنين بعدم الخضوع أو التعاون، أو الاستجابة، للفساد.. ولم تستطع القيام بدورها فى محاسبة ومعاقبة الفاسدين لأنهم كانوا أقوى منها.

ويقول التقرير: إن هذه اللجنة جمعت حقائق كثيرة عن وقائع فساد فى مستويات مختلفة، ولكنها رفعت هذه المعلومات إلى الحاكم وحده، ولم يسمح بنشر أو تداول تقارير هذه اللجنة، وكل ما حدث هو أن حاكم هونج كونج استغل هذه المعلومات للضغط على خصومه.

أما فى أوغندا حين بدأت حملة لمحاربة الفساد، وشكلت لجنة مماثلة قررت تقديم التقارير والوقائع إلى النائب العام.. فحققت الحملة نجاحا لا بأس به.

ويقول التقرير: إن مثل هذه اللجنة العليا إذا تحققت لها القوة والفعالية والاستقلال فإنها يمكن أن تكون أداة فعالة فى محاربة الفساد، بشرط أن تكون هناك ضوابط تحكم عمل هذه اللجنة خشية أن تقع هى نفسها فى حبائل الفساد، أو تقع فى إغراء إساءة استعمال سلطتها لتحقيق أغراض ومصالح أعضائها..!.

إلى هذا الحد يمكن أن يصبح الفساد سلسلة متصلة الحلقات. كل حلقة تولد حلقة جديدة، وهكذا، إلى ما لا نهاية..!.

ويتحدث تقرير البنك الدولى عن حالة أوغندا أيام حكم عيدى أمين حيث انتشر الفساد، وأدى ذلك إلى انتشار عدم الثقة عند المستثمرين الأجانب وأبناء البلد أيضا، بعد أن أصبح القانون غير محترم، والقواعد غير منفذة، والقائمون بالوظائف العامة فوق القانون والقواعد، فانتشرت الاستهانة بالقوانين والقواعد. وتوقفت التنمية.. ثم توقفت الحياة الاقتصادية.. ثم توقفت الحياة كلها فى أوغندا.

والحل: أن تكون هناك قوانين محترمة وملزمة، وعلى رقاب الجميع وغير مسموح بالاستثناء منها مهما يكن الشخص الذى يطلب الاستثناء.. ليس هناك فرد فوق القانون أو أقوى من القانون.. هذا أولا..

والحساب والعقاب لكل من يتولى مسئولية أمر ضرورى لا تهاون فيه، ولا مجاملة، ولا خضوع لاعتبارات إنسانية أو شخصية.. الحق

أحق أن يتبع.. وكل من ينحرف يجب أن ينال جزاءه العادل.. الكبير مثل الصغير.. والجميع أمام القانون سواء.. هذا ثانيا..

وقيام المؤسسات الرقابية بدورها هو الضمان الأكبر.. وأولها المؤسسة التشريعية التى يفترض أنها تمثل ضمير وإرادة وصوت الشعب.. فإذا كانت هذه المؤسسات ضعيفة.. أو تسلل إليها الفساد هى الأخرى .. يبقى خط الدفاع الأخير وهو القضاء باستقلاله ونزاهته.. هذا ثالثا..

والمهم أن محاربة الفساد أمر ممكن..

ولكن ما العمل إذا قامت السلطة القضائية بواجبها خير قيام، وأصدرت أحكامها بالعدل، ولكن هذه الأحكام لم تنفذ..؟..

وما العمل إذا كان الناس لا يثقون فى القوانين لأنهم يرون أنها لا تنفذ على الجميع؟..

وما العمل إذا أرادت السلطة التشريعية، والصحافة، القيام بواجبهما فى الرقابة، ولكنهما لم يجدا سبيلا للحصول على المعلومات الصحيحة الكافية في وقت مناسب..؟..

وما العمل إذا وصل الفاسدون إلى درجة من الحنكة والبراعة بحيث أصبحوا قادرين على الالتفاف حول القواعد القانونية والتلاعب بها، والاستفادة من التعقيدات البيروقراطية، بحيث يأكلون المال الحرام أكلاً دون خشية من حساب أو عقاب، لأنهم قادرون على الخروج من أى تحقيق كما تخرج الشعرة من العجين..؟..

والأمثلة كثيرة..

يقول تقرير البنك الدولى: إن فى أمريكا اعتمادات الكونجرس تكلف أموالا كثيرة.. مثلا الحصول على أغلبية فى إحدى لجان مجلس النواب يكلف عشرة آلاف دولار لكل عضو، وبعضهم ارتفع سعره إلى٤٠ألف دولار..! وللحصول على أغلبية فى إحدى لجان مجلس الشيوخ فإن التكلفة ٤٠ ألف دولار لكل عضو مع زيادة لا تقل عن ١٠ آلاف لرئيس اللجنة..!وقبل ذلك لابد من وجود«لوبى» أى جماعة ضغط من كبار رجال الصحافة والتليفزيون والسياسة لكى يدافعوا عن المشروع أوالقرار الذى يراد تمريره،ولايقل عدد هؤلاء عن سبعة للدفاع عن الموضوع وإقناع الرأى العام به،ولاتقل تكلفة كل واحد منهم عن ثلاثة آلاف دولار،ولابد أيضا من كسب أحد أعضاء الكونجرس أومجلس الشيوخ من ذوى الأخلاق العالية إلى صف المشروع لكى يعطى للقرار مصداقية ومهابة..ويقول تقرير البنك الدولى «وذوو الأخلاق العالية يكلفون أكثر»..

ويقول التقرير أيضا: إن المواطنين فى كل مكان فى العالم يطالبون بأن يكون المسئولون أكثر نزاهة، والشفافية هى التى تؤدى إلى كشف الفساد بسرعة أكبر أمام عيون الناس، وفى السنوات الأخيرة أسهمت الاتهامات بالفساد فى إسقاط عدة حكومات فى مختلف أنحاء العالم، فقد جرت محاكمة وإدانة اثنين من الرؤساء السابقين فى كوريا، كما تمت محاكمة رئيس سابق للبرازيل بتهمة الفساد، وفى أكتوبر ١٩٩٦ احتج أكثر من ٢٥٠ ألف بلجيكى على كيفية معالجة الحكومة لقضية شبكة دعارة للأطفال، واتهامات بالفساد فيما يتعلق بالتعيينات وتنفيذ القانون. كما ثار جدل شديد حول تمويل الحملات السياسية وتأثيرها على السياسة العامة عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٦.

كل هذا يقوله تقرير البنك الدولى، وتمكــن الإضافـة إلى هـذه الأمثلـة الكثير.. محاكمة بنازير بوتـو رئيسـة الـوزراء السـابقة فـى باكستان، والآن محاكمـة نـواز شـريف رئيـس وزراء باكستان الأخير، وهكـذا، وعندنا فى مصر قضايا كثـيرة لعـل أشـهرها قضيـة الحبـاك وغـيره مـن «الحباكين» بعضـهم فـى السجن وبعضـهم فـى النيابـة.. وبعضـهم فـى الطريق!..

لماذا ينتشر الفساد كالأنفلونزا..؟.

يقول تقرير البنك الدولى: إن الفساد ينتشر نتيجة الانحراف الكـامن فـى النظـام الإدارى، وحـين تكـون مؤسسـات الرقابـة والضبـط ضعيفـة أو مقيدة، وإن الفساد ينتشر عند نقطة تقاطع القطاعين العـام والخـاص، وهذا الطريق ذو اتجاهين، فالمصالح الخاصة فـى الداخـل والخـارج لهـا تأثيرها الشديد، وهى تمارس التأثير بوسائل كثيرة غير مشـروعة لكـى تجنى أرباحا طائلة، وغياب المساءلة والمصارحة والشفافية والقيود، كـل ذلك يسمح بالتستر على الفساد فيعيث فى الأرض وهو مطمئن..

وكمـا تفتـك الأنفلونـزا بالجسـم، فكذلـك يفتـك الفسـاد بـالمجتمع.. ينتهك حرمة الثقة العامة.. يضعف رأس المال الاجتمـاعى.. وقـد يبـدو دفع مبلغ نظير الحصول علـى خدمـة حكوميـة مخالفـة بسـيطة، ولكـن الحقيقة أن هذه «الرشوة» ليست هى التكلفة الوحيـدة، التكلفـة الأكـبر هى أن هذا الفساد الصغـير إذا انتشـر فإنـه بالـتراكم يـؤدى إلى تقويـض الشرعية، وينشر فى المجتمع شعورا عاما بأنه لا جدوى.

والأخطر من ذلك، ما تشير إليه الدراسات مـن وجـود ارتبـاط عكسى بين الفسـاد والاسـتثمار والنمـو الاقتصـادى.. أى كلمـا زاد الفسـاد يقـل

الاستثمار، ويقل النمو الاقتصادى.. وكلما يقل الفساد يزيد الاستثمار ويزيد النمو الاقتصادى.

ودراسات الخبراء فى مختلف الدول تجمعت فى هذا التقرير لتؤكد أن أكثر ضحايا الرشاوى الصغيرة هم الفقراء..!..

أى أنه فى مجتمع الفساد: الأقوياء والأغنياء يأخذون أكثر.. بالحلال وبالحرام.. والضعفاء والفقراء يدفعون أكثر علنا وسرا.. طواعية وقهرا..

ومع ذلك فهناك من يدافع عن الفساد.. بعض رجال الأعمال يقولون: لا بأس من دفع رشوة لكى تسير العجلة وتنمو معاملاتنا وأرباحنا.. وليكن للفاسدين نصيب مما نحققه من الربح، ولن نخسر شيئا، لأننا سنضيف تكلفة الفساد على الناس، ولن ندفع شيئا من جيوبنا، ولن تنقص أرباحنا.. ويقولون أيضا: إن الفساد ليس كله شرا.. بل فيه خير كثير.. ويضربون أمثلة بدول انتشر فيها الفساد، وحققت نموا اقتصاديا ملحوظا، وكانت الرشوة والعمولات هى «البنزين» الذى يحرك سيارة التنمية..

وعلى الجانب الآخر تقول الدراسات: إن النمو فى هذه الدول كان سيكون أكبر لو لم يكن فيها كل هذا الفساد، وتقول أيضا: إن الدول التى حققت نموا اقتصاديا بالفساد سوف تدفع ثمنا باهظا فى المدى القريب، قد يؤدى بها إلى الانهيار الاقتصادى.. لأن الفساد إذا كانت تكلفته ١٠٪ من تكلفة المشروع، فسوف تزيد هذه التكلفة مع الزمن، لأن الفساد يغذى نفسه بنفسه، ويخلق لولبا متسعا متصاعدا إلى ما لا نهاية، فتصبح تكلفة الفساد ١٥٪ ثم ٢٥٪ ثم.. ثم.. حتى تنهار التنمية فى نهاية الأمر، ويتحول مسار التقدم إلى الاتجاه العكسى..

ويتحـول التنـافس علـى المشروعات المنتجـة إلى صـراع علـى الغنـــائم.. وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخا، حتى أنه حين تتحرك الحكومــات أخيرا لاحتوائه فإنها تواجه مقاومــة شـديدة.. وربمـا تجـد أن الفرصـة للقضاء على الفساد قد ضاعت..

هذا ما يقوله البنك الدولى فى تقريره.. والله أعلم..

وقانا الله شر الفساد والفاسدين.. ووقانا شر الأنفلونزا..

وأقول الحق ورزقى على الله..

إننى لا أرتاح إلى تكرار القول بأن الفســاد أصبـح ظـاهرة عالميـة، وأن الفساد والفاسدين فى كل دولة وكل مجتمع، ابتداء مـن أمريكـا واليابـان وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، حتى الصـين وتـايوان وهونـج كونـج والصومال والعراق.. و .. و.. وبالتالى فنحن مثلهم ولسنا وحدنا..!

لا ارتاح لهذا الكلام؛ لأنه يحمل فى داخله قبولا بوجود الفســاد مـن حيث المبدأ، حيث إنه ظاهرة عامة متفشية فى كُـل العـالم، ولا مـهرب منها ولا مفر، ولأن هذا الكلام يتضمن أيضا الإيحاء لنا بأن نتقبل وجود الفساد، ونتعـايش معـه بقـدر الإمكـان، أو نصـبر عليـه إلى أن يـأمر الله برفع البلاء وإزالة الغمة..

وغير مقتنع بهذا الكلام لأن هناك شرورا كثيرة منتشرة فــى العــالم، ولا يسكت عليها الناس، ويعلنون الحرب عليــها.. فالجريمـة موجـودة فى كل بلد وكل مجتمع منـذ بـدء الخليقـة، ولكـن فـى كـل بلـد قوانـين للعقوبـات ومحـاكم وســجون وأجــهزة تفتيــش وتحقيــق.. والســرقة والاختلاس والسعى إلى الـثروة غـير المشـروعة والمـال الحـرام جـزء مـن طبيعة بعض الناس، ولكــن إذا تـراخينـا أو صبرنـا فسـوف ينتشـر هـذا

السلوك، ويزداد هؤلاء الفاسدون ويعم الفساد، وإذا حاسبنا كل من تحوم حوله الشبهات، وعاقبنا كل من سولت له نفسه أن يمد يده إلى مال حرام فسوف يقل حجم الفساد إلى أقل مساحة ممكنة.

ولأني أجد فارقا هائلا بين فساد الكبار وفساد الصغار.. وأرى أن وجود شخص واحد كبير يمارس الفساد أو يقبل الرشوة أو الاختلاس أو التواطؤ مع أصحاب الثراء لضياع حقوق الدولة أو تبديد المال العام أو التحايل على القوانين.. وجود شخص واحد يمارس هذه الموبقات كفيل بإنبات عشرين ألف فاسد صغير على الأقل، لأن الصغار ينظرون إلى الكبار طول الوقت، ويراقبون كل حركاتهم وسكناتهم، ويتسقطون أخبارهم، ويعرفون فى التو واللحظة أين يذهبون بالنهار؟ وأين يقضون سهراتهم فى الليل؟ ومع من؟ ويتابعون أخبار القصور، وتضخم حسابات البنوك.. وسوء استخدام المال العام.. وسرقة أراضى الدولة.. والتحايل على القوانين.. ويعرفون من هم الوسطاء.. وكيف يقبضون الرشوة: فى حقيبة سامسونيت نقدا وعدا.. أو بشيك لحامله.. أو بالتحويل إلى حسابات فى الخارج.. أو هدية غالية الثمن.. أو.. أو.. كل شىء مكشوف، ومعروف، وعيون الصغار ترى كل شىء، وألسنتهم تتحدث بحرية فى لقاءات الصغار حيث لا يملكون ما يخشون أن يفقدوه.. والأخبار تتناقل.. والناس العاديون يعرفون أمورا كثيرة؛ يظن الكبار أنها فى طى الكتمان.

وما دام الكبار هم القدوة فكيف نطلب من الصغار ألا يفعلوا مثلهم؟ أليس طبيعيا أن يقول كل صغير لنفسه.. لماذا يطلبون منى أن أكون شريفا وعفيفا ولا يبدأ هذا أو ذاك بنفسه؟!..

لذلك نلف وندور ونقف عند حقيقة واحدة هي سر تقدم أو تخلف الدول: القدوة.. هذا أولا..

لذلك توقفت طويلا عند حديث اللواء هتلر طنطاوى رئيس هيئة الرقابة الإدارية فى ندوة عن عولمة الفساد.

وجدت نفسى أتفق معه فى تعريف الفساد على أنه مصطلح يستخدم حين تنتشر جرائم الاتجار بالوظيفة العامة، أو الاعتداء على المال العام، وهناك فارق بين فساد كبار المسئولين الذى يطلق عليه «الفساد السياسى» وبين فساد صغار الموظفين التنفيذيين فى أجهزة ووحدات الدولة، والذى يسمى «الفساد الإدارى» ولكنى وجدت نفسى اختلف مع اللواء هتلر طنطاوى حين قال: إن فساد الموظفين الصغار أشد وأخطر صور الفساد خاصة فى المجتمعات النامية حيث استغلال الوظيفة العامة للاستفادة الشخصية غير المشروعة، وحيث يزداد الفساد الوظيفى كلما زادت أنشطة وسيطرة الدولة على القطاعات المختلفة، وإن كان اللواء هتلر طنطاوى قد استدرك فقال: إن الفساد الوظيفى لا يقتصر على ما يقوم به الموظفون العموميون من استخدام للسلطة واستغلال النفوذ، وإنما يدخل فيه الوضع الخاص الذى تمثله شخصية عامة فى ارتكاب بعض الجرائم مثل الرشوة وتزوير الأوراق، وإن من أخطر صور الفساد الوظيفى.. الاختلاس، أو الاستيلاء على أموال وأراضى الدولة، وقبول موظفى الدولة المنحرفين الرشوة، حيث يقومون بعملية «خصخصة الوظيفة العامة»..

ولقد توقفت كثيرا عند هذا التعبير الجديد: «خصخصة الوظيفة العامة» واسترجعت مئات المشاهد لموظفين مررت بهم فى حياتى

لا يوقعـون ورقـة أو يسلمون طلبـا أو يجيبـون عـن سـؤال إلا بعـد أن «يقبضوا».. الصغار جدا يقبضون مباشرة وعلنا فى اتفاق عـام شائع بـأن هذه ليست رشـوة، ولكنـها «إكراميـة» أو «حاجـة بسيطة» أو «اشـرب شاى» وهذا الصغير جدا يأخذ الرشوة على أنها حق من حقوقه، وليست جريمة.. بل إنه يطلبها بعبارة كودية أصبحت مفهومة، فلا تكاد تطـل عليه حتى يقول لك: كل سنة وأنت طيب.. ومعناها: هات..!

اللواء هتلر طنطاوى على حق، ويتحدث عـن معرفـة بدقـائق وخفايـا الجهـاز الإدارى، وهو العليم بكثـير مـن بواطـن الأمـور.. هنـاك عمليـة «خصخصة» للوظيفة قام بها الصغار فـى كثـير مـن المواقـع حتـى أصبح بعضهم يتعامل بالجملة، ولا يكتفى بالقطاعى..! وبعضـهم لهـم وكـلاء وعملاء ومساعدون يتولون التفاهم مـع أصحـاب المصالح وقبض الرشـوة وتوصيلها.. وهناك من هم أكبر من صغار الموظفين يفعلـون نفس الشـىء ولا يخجلون من الدخول معك فى مساومة وفصال حول الرشـوة المطلوبـة ويقولون لك: أنا لست وحدى.. معى كثيرون لا يشبعون..!.

معه حق اللواء هتلر طنطـاوى فـى حديثـه عـن فساد الصغـار، وفـى قولـه: إن هـذا الفسـاد هـو الـذى يعـانى منـه المواطنـون، ويتسـبب فـى معاناتهم وتحميلهم أعبـاء فـوق طاقتـهم، ويتسـبب أيضا وفـى حـالات كثيرة فى ضياع حقوقهم..

ولكنى أختلف معه في قوله بـأن مصـر لا تعـانى مـن ظـاهرة «فساد الكبار» الذى يضم مسئولا أو يشمل مناقصـات أو مزايـدات أو توريـدات يفرض فيــه المسئول نوعـا مـن الإتـاوات ذات الحجـم الكبـير لتسـهيل الإجـراءات لتقديـم هـذه الخدمـة.. وإن كـان اللـواء هتلـر طنطـاوى قـد

استدرك فقال: إن هذا النوع من الفساد قليل جدا فى مصر عما هو موجود فى الدول الغنية والمجتمعات ذات الديمقراطية الكاملة التى ينتشر فيها الفساد.. وعند هذا التشخيص يمكن أن نتفق..

فساد الكبار إذن موجود.. وليس منتشرا فى صورة وباء.. وهذا صحيح، وكلنا نتفق على هذا التشخيص. ولكنه شديد الخطورة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولابد من البتر دون رحمة، أو شفقة أو تسويف.

وفساد الصغار انتشر.. وزاد على الحد.. وتمت «خصخصة الوظيفة العامة»، وأصبحت مصالح الناس مكلفة، وترهقهم ماليا للحصول عليها.. وهذا أيضا يحتاج إلى وقفة بالحسم.

وفى تفسير آخر للدكتور إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولى أن الفساد يشمل إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منفعة شخصية، ويشمل خيانة الأمانة فى المال أو العمل، وليس فى المال وحده، وأحيانا يظهر الفاسد فى إطار توزيع المنافع، أو استخدام المال أو المنصب لتحقيق منفعة، كما يظهر عندما يعطى القانون حق الاستثناء من القاعدة أو يكون القانون غامضا وحمال أوجه، ويمكن الالتفاف حوله والتحايل عليه، أو تكون الأجهزة المسئولة عن تنفيذ القانون غافلة أو مغمضة العينين، أو يكون بيد الشخص فرصة لتفضيل شخص على آخر فى غياب القواعد الموضوعية الحاكمة، فيفضل أقاربه أو أصدقاءه أو ذوى النفوذ، أو الذين يتبادل معهم المنافع وفقا لسياسة: «شيلنى واشيلك»..!.

يحدث الفساد إذا كانت القوانين والقواعد ناقصة، أو معقدة - تدفع الناس على التهرب منها، أو عندما يكون فى يد المسئول أن يطبق القواعد على شخص، ولا يطبقها على آخر، وأخطر من ذلك يحدث

الفساد عندما يتيح عمل شخص له أن يطلع على معلومات غير متاحة للجميع، فيستخدمها لتحقيق نفع شخصى، فإذا علم بأن الحكومة سوف تشق طريقا عاما يسارع إلى شراء أراض فى الموقع فيحقق أرباحا هائلة سريعة، أو يعلم قرارات بيع شركات ومواقفها المالية فيسارع بنفسه أو عن طريق شخص آخر إلى شراء أسهم هذه الشركة، وهو يعلم أنه سيحقق أرباحا خيالية.. وهذا ما يسميه أستاذة الإدارة «الاتجار بالمعلومات».. أو أن يقوم شخص موضع ثقة باستغلال موقعه لتحقيق نفع خاص.. وما أكثر حالات فساد «الحاشية» و «البطانة» فى الماضى والحاضر والمستقبل.. وأحيانا يمنع الموظف عن أداء عمله المفروض أن يقوم به لكل الناس، فيجعله مقصورًا على من يدفع فقط.

والفساد ليس الرشوة فقط أو الثراء غير المشروع والمال الحرام فقط. الفساد يشمل أيضًا: الوساطة.. والمحسوبية.. والمجاملات على حساب المصلحة العامة أو المال العام أو القوانين والقواعد..

الفساد يؤدى إلى ظاهرة أخرى غريبة، هى أن يصبح القانون المكتوب مختلفا عن القانون الذى يطبق وينفذ، ويحول القوانين إلى حبر على ورق يقرؤها الناس ولا قوة ولا سند لهم.

والفساد يؤدى إلى تحويل جهاز الحكومة من إدارة عامة تعمل بقواعد محددة وللجميع إلى حكومة أفراد يعملون وفق أهوائهم ومصالحهم الخاصة..

والفساد - فى النهاية - هو أكبر عائق يعطل حركة النمو الاقتصادى، ويؤثر سلبا فى القرارات، ويزيد تكلفة المعاملات والمشروعات، ويؤدى إلى نقص الموارد وزيادة المصروفات، وأكثر من ذلك من المكن أن يصل

الفساد إلى درجة تجعله قادرا على أن يعاقب الذين يحترمون القانون، أو يدفعهم إلى التعامل مع هذه السوق السوداء للحصول على حقهم.

الفساد يضر الفقراء أكثر مما يضر الأغنياء..

ويحرم الحكومة من الدخل الذى ينجح الفاسدون فى ضياعه عليها..

ويؤدى فى النهاية إلى إفساد العلاقة بين الناس، وإثارة الكراهية والحقد والتوتر فى علاقاتهم، وإلى فقدان الثقة فيما يقال، وقد يصبح الفساد أسلوب حياة معترفا به لدى الصفوة.

ويقول الدكتور إبراهيم شحاتة: إن سلوك الناس يؤدى إلى فساد الأنظمة والقوانين والقواعد السليمة، ولكن أيضا الأنظمة الفاسدة كثيرا ما تؤدى إلى إفساد الناس.. ومن مصلحة الفاسدين انتشار الاعتقاد بأن الفساد يعم في كل مكان، ليس فقط لتغطية ما يفعلونه، وإنما أيضا لما يؤدى إليه هذا الاعتقاد من انتشار الفساد فعلا، لكى يسهل لهم تحقيق أهدافهم واكتساب الحماية، وهم وسط كثرة من الفاسدين.. ولذلك لا يوجد فاسد يعمل وحده.. لابد أن يكون له معاون هو يده التى لا يستغنى عنها والذى ينوب عنه فى الصفقات المشبوهة، ليظل هو طاهرا ويده نظيفة.! ولابد أن له جماعة تمارس الفساد الجماعي ويسود بينها قانون مقتضاه أن هذا هو الأمر الطبيعى، وغير ذلك شذوذ، يستحق إعلان الحرب عليه! ويمكن أن يصل الأمر إلى حد أن يصبح الفاسد هو صاحب اللسان الطويل والصوت العالى واليد التى تبطش، ويصبح الإنسان الشريف منبوذا ومكروها ونادما على ما فعل..!

أعود إلى حديث اللواء هتلر طنطاوى وهو يصل من تشخيص الحالة إلى تحديد العلاج.. وبحكم خبرته، وكفاءته، وتاريخه الطويل يضع يده

على نقاط حساسة: «الروشتة» التى يقدمها تتلخص فى أن توافر الإرادة السياسية ضرورة حتمية لمواجهة الفساد، وقد استشعرت القيادة السياسية فى مصر ذلك مبكرا، وعملت منذ البداية الأولى لخطوات التحول الاقتصادى على تنفيذ ووضع النظم لمقاومة الفساد، وأهمها اتباع القيادة السياسية لمبدأ المصارحة والشفافية لتوعية المواطنين بالمصاعب الاقتصادية، وصور الخلل التى تواجه المجتمع، وتهيئة المناخ الملائم لدعم الممارسة الديمقراطية، وإتاحة الفرصة للآراء والاتجاهات المختلفة للتعبير عن حرية الرأى بالصحف ووسائل الإعلام..

وأعتقد أن اللواء هتلر طنطاوى حدد الأسلوب الأمثل للعلاج: اختيار القيادات النظيفة ذات التاريخ المعروف.. والمراقبة المستمرة.. والمحاسبة.. وإنزال العقاب على كل من يمد يده إلى مال حرام، أو يلتوى فى تطبيق القواعد مهما يكن موقعه..

كما أعتقد أن الدكتور إبراهيم شحاتة كان محقا حين قال: إن ما يشجع على انتشار الفساد وجود السلطات الواسعة التى يتمتع بها بعض المسئولين، مع غياب الضوابط التى تضمن الالتزام بالصالح العام، وشعور المسئولين بأن التجاوز والتعسف واستخدام السلطة لا يستتبع جزاء فعالا، إما لضعف الرقابة، وإما لعدم وجودها أصلا.. وكما يقول المثل الإنجليزى: إن السلطة تفسد من يملكها.. والسلطة المطلقة تؤدى إلى إفسادهم بصورة مطلقة..!.

ما يدعو إلى الطمأنينة أن تكليفات الحكومة الجديدة بدأت بتكليفها بمحاربة الفساد فى كل صوره وأشكاله وبكل حسم.. ومن حسن حظنا أن أجهزة الرقابة الآن على رأسها رجال مشهود لهم بالكفاءة واليقظة

وتقدير المسئولية الكبيرة التى يحملونها على أكتافهم، والنيابة العامة تعمل فى هذه المرحلة بمفاهيم جديدة ظهرت على يد المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام الحالى.. والقضاء فى مصر.. بحمد الله هو السياج الذى يحمى البلد من كل انحراف، وهو فى أعلى درجات الثقة لدى الشعب كله.

ولا شك أن سرعة التحقيق والمحاكمة فى قضايا الفساد هى الشىء الوحيد الذى يعيد للناس الشعور بالثقة والأمان.. لأن إطالة التحقيقات تفسح المجال للقيل والقال، وتعطى الفرصة لانتشار الشائعات واختلاق حكايات تجعل الحبة قبة، وتقحم أسماء كثيرة لشخصيات بريئة وبعيدة كل البعد عن القضية. كما أن سرعة التحقيق والمحاكمة تحقق هدفين: بتر الفساد أولا، وتحقيق الردع لكل من يفكر فى أن يسلك هذا الطريق الخطر.. وهذه هى الحكمة من الحديث الشريف الذى نبهنا فيه الرسول ﷺ إلى أن سبب انهيار الأمم قبلنا أنهم كانوا «إذا سرق فيهم الشريف (أى ذو المكانة أو الموقع المهم) تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد». ومعنى ذلك أن سيف الحساب لابد أن ينزل على الكبير مثل الصغير، دون تفرقة..

ولعل هذا السر فى الظاهرة التى لفتت أنظار الناس عند تشكيل الحكومة الجديدة، فقد ازداد الحديث بشكل غير عادى عن ضرورة توافر شروط النزاهة والطهارة ونظافة اليد فيمن يرشح لوظيفة وزير أو محافظ، وظهر من تصريحات رئيس الوزراء أن العثور على من تنطبق عليه هذه المواصفات من الأمور الصعبة التى جعلته يتردد ويدقق ويغير ترشيحاته أكثر من مرة.. وإن كان ذلك قد جعل الناس يشعرون بالثقة

فى الاختيارات التى تمت بعد كل هذا الفحص والتدقيق إلا أنها أثــارت القلق لصعوبة البحث عن الأطهار وذوى الضمائر والمخلصين.

وكلما فكرت فى الموضوع أجـد نفسـى أعـود إلى نقطـة البدايـة وهـى: القدوة. وبعد القدوة تأتى وسائل كثـيرة لحمايـة المجتمـع مـن الفسـاد: التربية.. تعميق قيم الأمانة واحترام الذات.. تقديم أمثلة رجال ضحـوا من أجل البلد، ومن أجل المبادئ، ولم يضحوا بـالبلد والمبـادئ مـن أجـل الثروة أو النفوذ أو السلطة.

إحياء ذكرى أبطال الوطنية والشهداء والدعاة إلى المثل العليا.. التوسع فى نشر أحكام المحـاكم بإدانـة اللصـوص والمرتشـين والمنحرفـين وعـدم الإساءة إليهم وهم فى مراحل التحقيق والمحاكمة على أسـاس أن المتـهم بـرىء إلى أن تثبـت إدانتـه.. الـتركيز فـى الإعـلام علـى تقديـم أفكــار إيجابية وصــور رجـال شـرفاء تمسـكوا بالشـرف، ورفضـوا الهبـوط إلى هاوية الانحـراف.. ويجب ألا نقلل من شان الجانب التربوى والإعلامـى والأخلاقى.. لأن شخصية الكبير والصغير فى النهاية هى التـى تتحكـم فى سلوكهم.. وكم من كبير فى المنصب صغير فى سلوكه.. وكم من صغير فى المنصب كبير فى تصرفاته وتوجهاته..

وموضوع الفساد الذى طرحه اللـواء هتلـر طنطـاوى يسـتحق أن يكـون موضع بحث وحوار كل الباحثين فـى الاسـتراتيجية والسياسـة وشـئون المجتمع، وأعتقد أنه لابد من لقاءات مـع كبـار المسئولين عـن محاربـة الفساد ليطرحوا فكرهم على الرأى العام، ويعرضوا رؤيتهم لما هو قـائم، وما ينبغى أن يكون، لأن ذلك يفيدنا فى زيادة الوعـى بضـرورة محاربـة الفساد، ورفض الخضوع لابتزاز وتهديدات الفاسدين، ولإيجاد رأى عام

قوى يرفض الفساد، ويدين الفاسدين، ويظهر لهم الاحتقار، مهما أحاطوا أنفسهم بمظاهر احترام لا يستحقونها.

وإن كنا نطالب بإعلان الحرب على فساد الصغار وخصوصا في الإدارات الهندسية والمحليات والمصالح التى تتعامل مباشرة مع الجمهور، فإننا نطالب بإعلان حرب شاملة وبكل الأسلحة على فساد الكبار؛ مهما كان عددهم محدودا حتى لو كان فى البلد فاسد واحد، لأن كل فاسد كبير يسقط، يسقط معه ألف فاسد صغير..

للكاتب الأمريكى الساخر مارك توين قصة مشهورة بعنوان «قصة اليوم» يصور فيها كيف أصبح اثنان من رجال الأعمال البارزين عضوين فى الكونجرس الأمريكى بالرشوة والتزوير واستغلال الفساد بكل صوره فى السبعينات من القرن الماضى، وقد أصبحت هذه القصة الواقعية نموذجا لما يمكن أن يصل إليه الفساد من قوة ونفوذ وتأثير إلى درجة أن البنك الدولى يستشهد بها فى تقريره المهم الذى أصدره فى عام ١٩٩٧ واستشهد فيه أيضا بأحداث فيلم هندى نجح نجاحا مذهلا وكان عنوانه «هندو ستانى» أنتج عام ١٩٩٦ ويصور أحداث السخط ضد الفساد الذى انتشر فى الهند، ويصور الفيلم قصصا رهيبة لسياسيين وأصحاب مناصب كبيرة فى الحكومة جعلوا الفساد شائعا، بحيث يطلبون الرشوة والعمولة ويساومون عليها جهارا نهارا وعلانية، ويصور الفيلم مرضى المستشفيات.. الذين لا يدفعون يموتون دون أن يسأل فيهم أحد، وأصحاب المعاشات الذين لا يدفعون لا يحصلون على معاشاتهم ويتضورون جوعا.

ويحاول تقرير البنك الدولى أن يخفف وقع الصدمة مـن الواقـع المؤلم للفساد فى أنحاء العالم، فيقـول مـا معنـاه: إن الفسـاد ليـس لـه وطـن، ولكنه فى كل وطن، وفى كل زمان، وكثير من أصحـاب المنـاصب يقعـون تحت إغـراء اسـتغلال مناصبـهم لتحقيـق مكاسـب شخصية عـن طريـق الصفقـات والرشـاوى، وليـس غريبـا أن المواطـنين أنفسـهم، وأصحــاب المصالح، يتعاملون مع هؤلاء وكأن الرشوة والعمولـة حـق مشـروع لهـم، والمواطنون لهم العـذر، لأنـهم فـى مركـز ضعـف، فـالمواطن الـذى يريـد الحصـول علـى رخصـة أو شـهادة أو تصريـح أو عقـد أو صفقــة كبـيرة أو صغيرة، ليس أمامه إلا الخضوع والاستسلام لفساد من بيده إنجازها.. وفى النهاية تسود فلسفة لتبرير الفسـاد بـالقول بأنـها حـق مـن حقـوق الوظيفة، وتكلفـة لابـد منـها تضـاف إلى تكلفـة الخدمـة أو المشـروع..! وعندما يصبح الفساد متوطنا فى مجتمع فإن الموظفين يخلقــون إجـراءات روتينيـة، وأعباء إضافية، وأسبابا متجددة للتأخير والتعطيـل، أمـا فـى المستوى الأعلى فإن تقرير البنك الدولى يشير إلى عمليـات إرسـاء العقـود الكبيرة، وبيع الشركات، وتوزيع حصص الاستيراد، وتنظيم احتكارات الموارد الطبيعية، وتخصيص أو بيع أراضى الدولة، وهذا ما يفسر ازدياد الفساد فى الدول ذات السياسات شديدة التشوه..

ويضرب البنك الدولى مثلا بما حدث فى الولايات المتحـدة فـى أواخـر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. حيث كانت المـدن الأمريكيـة تسيطر عليـها أجـهزة سياسـية فاسـدة حتـى النخـاع.. أصبحـت أشـبه بحزب سياسى له قيـادة، وتحـت قيادتـه مجموعـات مـن المحـترفين، يقدمون خدمات خاصة للمواطنين مقابل أصواتهم فى الانتخابات، وأيضا

مقابل حصول الأعوان والأنصار على وظائف لا يستحقونها، وكانت هذه الأجهزة تعقد صفقات بالتواطؤ مع أصحاب المشروعات مقابل حصولهم على عقود، وامتيازات، أو إعطائهم فرصة لاحتكار سلعة ولو لمدة محدودة، يحققون خلالها أرباحا طائلة.. وهكذا كانت الديمقراطية الأمريكية في ذلك الوقت مجرد واجهة أو مظهر لازدهار الفساد.

ويقول التقرير: إن تكلفة هذا الفساد في النهاية كانت تكلفة إضافية وأعباء يتحملها المواطنون.. ومنْ غير المواطن الضعيف يمكن أن يدفع تكلفة الفساد..؟ وكانت النتيجة أن نصيب الفرد في المدن التي يسود فيها الفساد من الإنفاق على الإدارة العامة والخدمات زاد بنسبة ٣٤٪ على ما يدفعه المواطن في مدن أخرى لا ينتشر فيها الفساد.. وزاد عدد الموظفين في مدن الفساد.. حتى أن مدينة بوسطن مثلا زاد فيها عدد الموظفين ٧٥٪ بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ (أي في عامين فقط) بينما زاد عدد السكان بنسبة أقل من ٢٥٪ وفي نفس الوقت انخفض الإنتاج بنسبة ٥٪.

وهذه هي النتيجة المؤلمة للفساد، تضخم الوظائف - بالوساطة والمحسوبية والرشوة - ونقص الإنتاج. وهذا هو ما أدى إلى ظهور حركة أطلقت على نفسها اسم «الحركة التقدمية» وكان هدفها العمل بكل قوة لمحاربة الفساد، وكانت البداية في الضرائب.. حيث كانت الضرائب تثقل كاهل الصغار والفقراء، ويتهرب منها الكبار، وظهر في ذلك الوقت «سيث لو» عمدة نيويورك الذي دخل التاريخ؛ لأنه قاد حركة إصلاحية لمحاربة المحسوبية التي يتعامل بها الأغنياء، فزادت إيرادات الضرائب، وانخفضت ميزانية الوظائف بمقدار مليون ونصف

مليون دولار، وهو مبلغ هائل بمعيار أوائل القرن.. وعندما ظهر نجاح عمدة نيويورك انتشرت عدوى الإصلاح ومحاربة الفساد فى المدن الأخرى.

لكن تقرير البنك الدولى يسجل أن المدن التى سيطر عليها الفساد دفعت ثمنا باهظا. وضاعت عليها أموال غير محسوبة نتيجة الإسراف فى الإنفاق، وضاعت على الخزانة أموال كثيرة نتيجة التلاعب والتهرب من الضرائب.. وكان رجل واحد صالح هو بذرة التغيير فى مجتمعات انتشر فيها الفساد. حتى ظن أهلها أنه لم تعد هناك فائدة من المقاومة أو الاستنكار، وليس أمامهم إلا الاستسلام والتعامل مع الفساد وتلبية طلباته وأوامره كسيد مطاع لا مهرب منه ولا مفر..! وهذا الرجل الواحد النظيف كان «القدوة».. وأصبحت حركة الإصلاح ومقاومة الفساد حركة شعبية، وأصبح المواطنون أنفسهم يرفضون الخضوع للفساد والفاسدين.. وهذا مثال يضربه البنك الدولى.. ويضرب أمثلة أخرى تدل على أن الفساد مرض شائع، ولكن محاصرته وهزيمته ليست مستحيلة.. والاستسلام له خطأ بالغ، تدفع الشعوب عليه ثمنا باهظا من مستقبلها ومستقبل أولادها.

ومن الطريف أن البنك الدولى يضع ما يمكن تسميته «قانون الفساد» ووفقا لهذا القانون فإن الفساد ينتشر إذا كانت عواقب الإمساك بالمخالف ومعاقبته منخفضة بالمقارنة بما يحصل عليه، والموظفون عادة هم الذين يتحكمون فى أراض وعقود وصفقات تحقق أرباحا طائلة لأصحابها، وهذه الأرباح - طبعا - تفوق ما يحصل عليه هؤلاء الموظفون - الكبار أو الصغار-من رواتب وحوافز، ووفقا لقانون الفساد يكون الفساد مرجحا

إذا كانت الدخول المشروعة للموظفين لا تتساوى مع الأجور المقابلة فى القطاع الخاص، لأن أصحاب المرتبات الصغيرة من الموظفين يسعون إلى العيش فى مستوى الطبقات المتوسطة، ويلجأون إلى تكملة احتياجاتهم الجديدة بالمال الحرام، وبطرق غير مشروعة، وكثيرا ما يحسبها الموظف - الصغير أو الكبير - ويقنع نفسه بأنه حتى الفصل أو العزل من الوظيفة تكون الخسارة فيه أقل مما يمكن أن يحققه بالطرق غير المشروعة، وهذا ما يسميه البنك الدولى «معدل الإغراء»، ولكن الحل ليس زيادة المرتبات فقط، ولكن أهم من ذلك الرقابة الفعالة، وتنفيذ القانون، ووضع نظام للتوظيف والترقيات على أساس الكفاءة، وليس على أساس المحسوبيات والوساطات والرشوة وتبادل الخدمات والمصالح.

ويبدو أن معظم دروس الفساد تأتى من أمريكا، والبنك الدولى يسجل أحداث الصراع الذى دار بين «الحركة التقدمية» وسلطة الأجهزة السياسية، ولم يتمكنوا من محاربة الفساد إلا بعد دراسة الامتيازات والاستثناءات التى يمكن أن يبيعها صغار أو كبار الموظفين، وليس من المنطقى أن نتصور أن الحصانة الأخلاقية لدى أصحاب المناصب أكبر من الحصانة الأخلاقية لدى أمثالهم من غيرهم.. وكذلك من الخطأ إعلان الحرب على الفساد وحده، وكأنه معزول عن بقية المشكلات الأخرى فى المجتمع، ودون رؤية الخيوط المتشابكة ذات الطبيعة السياسية، والاجتماعية، والقانونية، ولذلك يحتاج إعلان الحرب على الفساد إلى استراتيجية متعددة الجوانب.. استراتيجية لضبط الجهاز الإدارى.. وتنفيذ القانون بلا تهاون، ووضع قواعد محددة وواضحة ومستقرة لكل شىء، وعدم إعطاء أحد سلطة الاستثناء ليتاجر فيها أو يساوم.. ونظام

للحوافز للموظفين الذين ينجزون أعمالهم بأمانة وشرف.. ونظام للتوظف والترقية قائم على الكفاءة.. والكفاءة ليست عبارة عامة يستخدمها كل مسئول على كيفه، فيقول هذا كفء وهذا غير كفء.. ولكن لابد أن تكون هناك معايير لقياس الكفاءة.. كم من الأعمال أنجزها هذا الموظف.. وكم من الأخطاء ارتكبها.. ومدى الدقة والسرعة والالتزام بالقواعد.. وهكذا.. ثم لابد من ضوابط يلتزم بها الجميع فى إنفاق المال العام..

السلطة على أى مستوى تفتح الطريق للفساد.. وهناك من يقع فى الفخ ويسير فى هذا الطريق الحرام.. وهناك طبعا من يقاوم ويرفض ويصمد.. ولكن القاعدة هى أن السلطة المقيدة المحدودة، مفسدة محدودة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وترك القرار لشخص واحد فى كل موقع يستطيع أن يقول: لا، ويستطيع أن يقول: نعم تحت ستار السلطة التقديرية، فهذا هو ما يسمح بالفساد، ليس شرطا فساد صاحب القرار، ولكن فساد من حوله.. من يعرضون عليه الموضوعات بطريقة تجعله أسيرا لفكرهم وتوجيههم ويقبضون هم..

وكلنا نقول.. إن الرقابة والمحاسبة والعقاب هى الحل، وهذا صحيح، ولكن رقابة الأجهزة العلنية والسرية وحدها لا تكفى، ولابد من تقوية رقابة المؤسسات. والبنك الدولى يقدم نصائح للدول التى تريد محاربة الفساد يلخصها فى خطوات محددة:

● تبسيط وتوضيح القوانين حتى لا تكون فيها ثغرات يتسلل منها الفاسدون، والحد من حرية تقدير الموظفين، وتبسيط الإجراءات الحكومية.

● التعاقد مع شركات خاصة للخدمات بدلا من تضخم الموظفين.. فالنظافة تؤديها شركة أفضل مما تؤديها الحكومة.. والحفلات والمهرجانات التى تنفق فيها الملايين يمكن توفير الكثير إذا قامت بها شركة بدلا من جيوش الموظفين المستفيدين من كل مهرجان..

● جعل القواعد أكثر شفافية، أى معلنة، وواضحة، ومعروفة لكل الناس.. وكلمة الشفافية أصبحنا نستخدمها كثيرا حتى تحولت إلى نكتة.. والمقصود بها العلانية.. كل قرار يعلن.. وكل عمل يتم أمام عيون الناس.. ولا شىء يتم فى الخفاء أو من وراء ستار بحجة السرعة أوبحجة أخرى..

● الاهتمام بكل شكوى.. وبحثها بنزاهة وبجدية.. واتخاذ إجراء بالعقاب المناسب دون تأجيل.. وهذا يفتح الباب أمام سلطة الإدارة فى توقيع العقوبات، وهى سلطة مقيدة ومحدودة فى القوانين الحالية تجعل الإدارة تتراجع دائما عن اتخاذ موقف الحزم والحسم، لأنها تعلم أن القوانين لا تعطيها سلطة الحسم والحزم، ومن هنا يأتى التراخى في الحساب والعقاب، ويأتى معه الفرج لكل الفاسدين.

● إخضاع العقود والمناقصات والمزايدات والمشتريات لرقابة حقيقية، وكمثال من مصر فقد تدخلت الرقابة الإدارية فى إحدى المناقصات بعد أن تم البت فيها بالتلاعب كالعادة، وأعيدت المناقصة فكانت النتيجة توفير ملايين الجنيهات.. والأمثلة كثيرة جدا.. المنحرفون عادة أذكياء، وبارعون فى استخدام القوانين.. وأكثر براعة فى إعداد أوراق تنطق بالبراءة، وتخفى الانحراف..

• أن يكون الحساب على كل واقعة فورا ودون تسويف، وتحديد المسئوليات لكيلا يكون تعدد وتداخل المسئوليات وسيلة للتهرب من المحاسبة على الانحراف.

• ويمكن إيجاد سوق حرة للفساد.. لكى يعمل وفقا لقوانين السوق.. أى إيجاد منافسة بين الفاسدين.. وهذه ليست نكتة، ولكنها نصيحة من البنك الدولى، والرأى فى ذلك أن القرار حين يكون فى يد مسئول واحد، هو وحده الذى بيده الحل والعقد. فإن الرشوة التى يطلبها ستكون كبيرة، لأن «احتكار الفساد» يؤدى إلى التحكم فى بورصة الرشوة، أما إذا كان القرار بين أكثر من شخص واحد، ربما يقلل ذلك من قدرة الفرد على المساومة، لأن «العميل» يمكن أن يلجأ إلى مسئول ثان يقبل رشوة أقل، وإذا كان «العميل» يطلب خدمة غير قانونية.. هدم فيلا.. أو البناء على الأرض الزراعية.. أو إكساب الشرعية على اغتصاب أراضى الدولة.. أو إدخال صفقة غذاء فاسد.. أو الغش فى مواد البناء.. فإن تعدد جهات الرقابة والقرار تساعد على ضبط الرشوة.

• وفى بعض البلاد لجان مستقلة لمكافحة الفساد، أو مفتشون عموميون لهم سلطة التحقيق والإدعاء وإحالة القضايا إلى المحاكم مثل «لجنة محاربة الفساد» فى هونج كونج التى ترفع تقاريرها إلى أعلى سلطة، ولها صلاحيات واسعة، وقد حذت سنغافورة وعدد من الدول حذو هونج كونج.

وبعض الدول أنشأت «ديوان المظالم» ليدرس شكاوى المواطنين دراسة دقيقة، كما حدث فى جنوب أفريقيا التى جعلت ديوان المظالم برئاسة مدع عام، وتقاريره وتحقيقاته معلنة وليست سرية.

● ودول أخرى وضعت لوائح تسمى «أجهزة الإنذار المبكر من الفساد» وهذه اللوائح تكفل حماية ومكافأة الموظفين الذين يبلغون عن وقائع فساد.. وفي الولايات المتحدة قانون لمكافأة الموظف الذى يبلغ عن مخالفة في العقود الحكومية، ويكفل النظام حماية الموظفين الشرفاء الذين أبلغوا عن زملائهم من البطش الذى يمكن أن يتعرضوا له.

● فالشركات العالمية الكبرى ساهمت في إفساد الكثيرين من الشرفاء في معظم دول العالم، وخصوصا الشركات الأمريكية، حتى بعد أن أصدرت أمريكا قانونا في عام ١٩٧٧ بفرض عقوبات على الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الأمريكية الكبرى التي تدفع رشاوى في الخارج، وهذه الشركات هي التي خلقت جريمة جديدة هي جريمة «الرشوة الدولية» متعددة الأطراف، وهذا ما جعل منظمة التعاون والتنمية تطلب من الدول عدم قبول محاولات الشركات لخصم الرشوة من وعاء الضريبة على أنها «مصاريف حتمية».. وقدمت هذه المنظمة الدولية توصيات للدول الأعضاء لمكافحة الرشوة، وغسيل الأموال.

ويشدد البنك الدولي على أهمية الرقابة الشعبية، ولكن هذه الرقابة لن تكون فعالة إلا إذا كانت المعلومات كاملة متاحة للجميع، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة حين أصدرت قوانين حرية الحصول على المعلومات، وأصدرت الدول الأوروبية قوانين مماثلة بعد ذلك، بعد أن أصدر الاتحاد الأوروبي توجيها للدول الأعضاء بإصدار هذه القوانين، وتوافر المعلومات هو الضوء الذى يجعل كل الناس تستطيع أن ترى الفساد بوضوح، وتطارده.

والقضية التى يثيرها البنك الدولى هى أن الكشف العلنى عن حالات الفساد هو الرادع الحقيقى، والتغطية على الفساد تشجيع له على التمادى دون خوف أو تردد، ولكن المشكلة أن بعض الدول لديها حساسية تجاه الرأى العام، وتتصور أن كشف الفساد قد يؤدى إلى اهتزاز الثقة فى النظام.. وهذا غير صحيح.. لأن الإعلان عن حالات الفساد يؤكد للرأى العام أن النظام برىء من هذا الفساد، ورافض له، وغير متهاون معه، وهذا يزيد ثقة الناس فى النظام.

أما من ناحية المواطنين، فليس من السهل أن نطلب من مواطن فرد أن يتصدى وحده للفساد، لأن الفساد لديه قوة.. قوة الوظيفة أو المنصب.. قوة احتكار المعلومات الصحيحة.. قوة التأثير على الشهود وتغيير الحقائق وتزوير الأوراق.. وفى النهاية فإن المواطن الشريف الذى يريد القضاء على الفساد سوف يقضى الفساد عليه بسهولة.

والحل - عند البنك الدولى - أن يتجمع المواطنون فى جمعيات وروابط للعمل الجماعى ضد الفساد، مثل جمعيات حماية المستهلك مثلا، وهذه الجمعيات تستطيع الحصول على المعلومات، وتستطيع تجميع المعلومات من مصادر أخرى غير حكومية وغير رسمية، وتقدمها للحكومة، وتستطيع إجراء استطلاعات لرأى المواطنين فى الخدمات التى تقدم إليهم، وتبلور شكاوى الجمهور، وتقترح الحلول، وهناك منظمة عالمية اسمها «منظمة الشفافية العالمية» تتكون من مجموعات من المتطوعين للخدمة العامة من الخبراء والمهتمين، وتعمل على تعبئة المواطنين فى جميع أنحاء العالم لمكافحة الفساد، ونشر تقارير عن الفساد فى كل

دولة.. ولكن نجاح مثل هذه الجمعيات مرتبط بقدرتها على الحصول على المعلومات.

ويبقى الضمير هو خط الدفاع الأخير..

وكان الله فى عون الناس الذين يدفعون الرشوة وهم صاغرون..!

لن ينفع الإنكار أو التبرير..

فالناس لا حديث لهم إلا عن الطبقة الجديدة التى قفزت ثرواتها وتضخمت فجأة وانتقلت من سكنى الحوارى والأرياف إلى القصور والمنتجعات الخاصة، وأصبحت لها حسابات متضخمة فى البنوك فى الداخل والخارج.. وانتقلت من الطبقة الكادحة إلى طبقة الباشوات والسوبر باشوات.. وأصبحت تلعب بالملايين.

هذه هى «الصورة» التى نشأت فى أذهان الناس.

ولا يتحدث الناس عن هؤلاء بدافع الحقد، أو استكثار كل هذه الملايين عليهم، ولكن من باب السؤال المشروع عن مصادر هذه الثروات هل هى من حلال أو من حرام؟ وأيضا من باب استنكار سلوك بعض أفراد من هذه الطبقة وهو سلوك استفزازى بكل المقاييس.

فالناس يتقبلون بكل الرضا ثروات الذين يوظفون أموالهم فى مشروعات إنتاجية تضيف إضافة حقيقية إلى الدخل القومى، وتفتح الباب أمام الشباب للحصول على لقمة العيش بالعمل الشريف.. ولكنهم يتحدثون عن آخرين يسرقون الأراضى، ويضاربون فى الأراضى. والذين يحترفون مهنة جديدة هى الوساطة لتخليص صفقات، ويحصلون على عمولات، لا يعلم مقدارها إلا الله.. ويتحدث الناس أيضا عن أشخاص

لهم مصلحة هنا أوهناك فى كل ما يقولون ويفعلون.. وعن أشخاص هم شركاء غير ظاهرين فى صفقات خاطفة، تتم بسرعة، ويحصلون مقابلها على الكثير.. ويتحدث الناس عن أن «كشوف البركة» مازالت موجودة لنفس الأشخاص، ولكنها فقط انتقلت من مجال واحد إلى مجالات أخرى كثيرة.. والناس تشاهد بعيونها وتلمس مظاهر الثراء السريع.. وتتحدث.. ولا تملك الدليل.. وليس مطلوبا من كل مواطن أن يكون مخبرا سريا أو لديه سلطة الضبطية القضائية.. فهم يحكمون بالظواهر.. ومن تراكم الظواهر يتكون الشعور العام والرأى العام.. والرأى العام يتكون بالحقائق كما يتكون بالشائعات، وله فى الحالين نفس القوة، ونفس الأثر والنتائج، وفى العمل السياسى لا يهم أن يكون الرأى العام قائما على وقائع صحيحة أو غير صحيحة.. إذ يكفى أن يتكون رأى عام حول قضية أو موضوع ليفرض على المشتغلين بالعمل السياسى التعامل معه لا بالإنكار.. ولا بالتجاهل.. ولا بالتقليل من أهميته.. ولكن بجدية.. وبالمنطق وبكشف الحقائق، فإن كان له أساس فالمواجهة مع الانحراف واجبة.. وإن لم يكن له أساس فالتوضيح ونشر الحقائق وكشف الأوراق كاملة كفيل بقتل الشائعة فى مهدها..

ولكن.. من ينكر وجود «القطط السمان»..؟

صحيح أن الفساد فى كل مكان فى العالم لأنه ظاهرة إنسانية من طبيعة البشر، وليس هناك مجتمع على الأرض يخلو من الجريمة والمجرمين.. وصحيح أن «القطط السمان» موجودون فى أمريكا وأوروبا.. وفى دول آسيا وأفريقيا.. وكل يوم نقرأ قصصا أغرب من الخيال عن جرائم هذه القطط السمان فى اليابان وكوريا وماليزيا وإندونيسيا

والفلبين وباكستان، كما نقرأ عن جرائمها فى ألمانيا وإيطاليا واليونـان.. وصحيح أن هؤلاء الرجال فيهم طبائع القطط.. تأكل بشراهة ولا تشبع.. وتسرق فى غمضة عين، وتنقض فجأة وتهرب.. ولا تصل أبدا إلى مرحلة الشبع.. ولا يجدى معها الحذر المعتاد.

كل ذلك صحيح.. والصحيح أيضا أن كل مجتمع عليه أن يضع لنفسه الوسائل والآليات للحماية من شرور هذه القطط السمان.. وسائل للوقاية ووسائل للعلاج، ووسائل للرقابة والمحاسبة والمحاكمة والعقاب.. ولدينا من هذه الوسائل الكثير.. أكثر من ١٤ جهازا للرقابة والتحقق والتحقيق.. ولكن كل هذه الأجهزة لم تمنع الانحراف، وهذا طبيعى، لأنه كلما زادت أجهزة الرقابة زاد حذر المنحرفين، وارتفعت تكلفة نشاطهم مقابل ازدياد المخاطرة..!

الوسيلة الأكثر فعالية هى الرقابة الشعبية.. أن يكون كل الناس رقباء، وشهودا، ومشاركين فى أعمال الوقاية والعلاج.. ولا يتم ذلك عشوائيا بدعوة الناس إلى إرسال خطابات مثلا أو إجراء اتصالات تليفونية بجهات معينة أو أرقام معينة.. ولكنه يتم بالعمل السياسى.. من خلال العمل السياسى المنظم يستطيع كل مواطن أن يدلى بما لديه من معلومات دون خوف، ويجد المجتمع بذلك الضوء الكشاف الذى ينير المناطق المظلمة التى ترتكب فيها هذه القطط جرائمها..

وللقضية جانب آخر..

هو سلوك الطبقة الجديدة..

هم من ناحية يعملون على استفزاز المواطنين.. بتحدى القانون وتحدى رجاله.. بالاستهانة والاستهتار.. بفرض إرادتهم بالقوة.. قوة المال، أو قوة النفوذ، أو قوة الأعوان.. بإظهار أن القانون لا يخضع له إلا الضعفاء والذين لا ظهر لهم..

وهم يبالغون فى استعراض مظاهر ثرائهم بشكل استفزازى.. دون مراعاة لمشاعر المحرومين.. فهم يشغلون الناس بأحاديث عن لحم النعام والاستاكوزا المستوردة، والناس تشكو من ارتفاع سعر الفول.. ويتحدثون عن قصور بحمامات السباحة والساونا والجاكوزى، والناس تبحث عن مياه الشرب النظيفة. ويلعب أولادهم بالسيارات الغالية ويدهسون الناس.

وهم يدوسون على الناس ويتعاملون معهم باستعلاء وغطرسة واستهانة ويفرضون على الآخرين الخنوع والاستسلام.. ثم هم يملكون التأثير وتشكيل الحقيقة وفق أهوائهم بسيطرتهم على الإعلام بأموالهم وإعلاناتهم وبتحويل رجال الإعلام إلى رجال بيزنس وانتقالهم من أصحاب رسالة إلى أصحاب مصلحة. !

ومن ناحية أخرى فمنهم من لا يشاركون مشاركة حقيقية ومجدية في تخفيف آلام الفقر عن الفقراء.. بعضهم يقدم وجبة طعام للفقراء فى رمضان.. وبعضهم يذبح الذبائح ويوزع لحمها كصدقات على الجائعين في مولد النبى.. وبعضهم يقدم تبرعات مالية أو عينية من هذا القبيل لا تسمن ولا تغنى من جوع..

وهناك من يشارك مشاركة حقيقية وجادة فى بناء المجتمع.. مثل الذين تبرعوا لبناء المدارس.. والذين تبرعوا لبناء مساكن للشباب

المعدمين.. والذين أقاموا مشروعات إنتاجية، فتحت أبواب الرزق لعـدد من المحتاجين.. هؤلاء هم الذين يمثلون الرأسماليـة الرشيدة، وهـؤلاء لهم كل الاحترام.. يعرفهم الناس ويقدرون نشاطهم ودورهم.

الثروة ليست عيبا.. وليست مكروهة.. القضية أن الله سوف يسأل كل إنسان – فى يوم الحساب – أول ما يسأل عن ماله: من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟. والذين يعرفون الله ويخشون يوم لقائه يعرفـون ذلـك، ويعملـون حسابا لهـذا اليـوم العظيـم.. ولكـن الذيـن أعمـاهم الطمـع يعيشـون فـى غيبوبة من غرور الدنيا وهؤلاء هم المشكلة..!

وفى اعتقادى أن هذا الوقت المناسب لفتـح مناقشـة حـول الرأسماليـة المصرية الجديدة ودورها ومسـئوليتها وحقوقـها وواجباتـها.. لأن هـذه المرحلة تحتاج إلى أصحاب الـثروات، وهـم الذيـن سينفذون مشروعات التنمية.. وهم الذين يمكن أن يعملوا على زيادة الدخـل القومـى وزيـادة التصدير، وتحسين أحوال الفقراء..

ولكن لابد من التفرقة بوضـوح بـين الرأسماليـة المنتجـة والرأسماليـة الطفيلية.. وبين الثروات الحلال والثروات الحرام.. وبين العمل المشروع والعمل غير المشروع.. وبين النشاط النظيف والنشاط الـذى ينطـوى علـى جريمة مثل التهرب من الضرائب والجمارك أو التزوير أو إدخـال سـلع مغشوشة أو الحصول على تراخيص بالتحايل علـى القـانون.. أو يتضمـن أى صور من صور استغلال النفوذ.. باختصار لابد من وضع النصابين فـى مكانهم، ووضع الشرفاء فى مكانهم بحيث لا يتساوى الجميع.

مثل هذه التفرقة سوف تفرز ما فى الساحة.. ونعرف منْ الشرفاء ومنْ اللصوص؟. وترتاح ضمائر الناس إلى أن ما حدث ويحدث فى بلاد كثيرة لن يحدث عندنا..

ولا يزال فى الإمكان وقف القطط السمان عند حدها ومنع نموها وتضخمها أكثر..

بعد أن ساهمت فى تغيير النظرة إلى الفساد بحيث لم تعد الرشوة واستغلال النفوذ فسادا، ولكنها أصبحت حقا مشروعا، وأصبحت «الرشوة» فى عرفهم «هدية»، أو «إكرامية» وأصبحت المحسوبية والوساطة فى أخلاقياتهم «شهامة» وأصبحت محاباة الأصدقاء والأقارب على حساب الحق والعدل والقواعد من الفضائل التى يلومون من يتخلى عنها.

ألا يدعونا ذلك إلى الدعوة إلى إعادة بناء أخلاقيات وقيم جديدة..؟

ويقودنا ذلك إلى الحديث عن «مارينا» وأهل مارينا.

لن أتحدث عن قضية مقتل الطالب الذى كان يسبح فى مياه مارينا فى صيف ١٩٩٨، ولن أشير إلى الصمت الذى لف القضية عشرة أيام لم تقدم الشرطة خلالها معلومات عن الحادث أو ملابسات الحادث تفيد جهات التحقيق.. ولن أكرر الحديث عما يحدث فى مارينا من مظاهر الاستهتار، والسلوك العشوائى والاستهانة بالناس..

ولن أقول شيئا عن مظاهر الإنفاق السفيه فى مارينا أو عن استعراضات القوة من مواكب الشخصيات المهمة، أو استعراضات القوة من أبنائهم.. فما يحدث فى مارينا يعرفه الشعب المصرى بالتفصيل من

أكثر من مصدر، وأخبار ناس مارينا وأخبار حفلاتهم هى حديث السهرات فى البيوت ومقاهى بولاق الدكرور والسيدة والقلعة.. وحتى فى القرى البعيدة.. فلا شىء يخفى عن الناس من سلوك أهل مارينا.. فقد أصبحت كل البيوت زجاجية.. وكل الآذان تصل إليها الهمسات.. وكل الروائح تفوح وتنتشر إلى أبعد مما يظنون. وأنا شخصيا أسمع قصصا وفضائح تنتشر فى الخارج، ولا أعرفها إلا عندما أسافر إلى أى بلد فى العالم. فالعالم أصبح صغيرا أصغر مما نتصور..!

ما يشغلنى ليس مارينا فى ذاتها، فهى ليست إلا منتجعا من منتجعات أهل الثروة والسلطة فى الساحل الشمالى، تتجمع فيه «الأرستقراطية الجديدة» لقضاء إجازات الصيف وتبادل المنافع والصفقات معهم، وتدبير الخطط السياسية لصالح هذا، أو للقضاء على هذا.. فى مارينا بعض المساكين ممن سافروا وجمعوا ثروة وأرادوا أن يتمسحوا فى هذه الطبقة.

ما يشغلنى هو «الشعور الشعبى» تجاه ناس مارينا كما ظهر أخيرا.. هذا الشعور الشعبى يمثل ظاهرة مهمة من الظواهر السياسية والاجتماعية، وأنا أنظر إليه من هذه الزاوية. وهو شعور له دلالات يجب الانتباه إليها قبل فوات الأوان.. فقد ظهر فجأة أن قلوب المصريين معبأة من تصرفات هذه الأرستقراطية.. هم وأبنائهم.. لأنها تصرفات فيها السفه الاستهلاكى، وعدم الانضباط، واستعراضات القوة، والاستهانة بالقانون وممثليه، وانفلات الأولاد.. وهذه كلها أمور تثير السخط العام عليهم.. وإن كان هذا السخط يتراكم فى صمت، لكنه قابل للانفجار فى لحظة كما لمسنا فى الأيام الأخيرة..

وناس مارينا نائمون فى العسل، لأنهم يحسبون أنهم فى حصون بعيدة عن العيون، ويظنون أن الناس لا تعرف عنهم شيئا.. مع أن الناس تعرف عنهم كل شيء.. ولكن كما هى عادة المصريين.. يظهرون الجهل.. ويسكتون، ويقابلون الأمور بالاستهبال وما فى القلب فى القلب..

ناس مارينا هم أهل القوة في المجتمع المصرى.. قوة الثروة، وقوة النفوذ.. وفى كل بلاد الدنيا هناك ناس يملكون القوة، ولكنهم يستخدمونها استخداما عاقلا رشيدا.. أما ناس مارينا ففيهم بعض «محدثى النعمة» يحلو لهم أن يمارسوا القوة على الآخرين علنا طوال الوقت.. وهذا هو الفرق بين «أهل القمة» زمان و «أهل القمة» الآن.. أهل القمة زمان كانت لديهم تقاليد يلتزمون بها، وكانوا يحرصون على صورتهم أمام الناس ويهتمون بما يقوله الناس عنهم، وكانوا يعرفون «العيب» و «الأصول» و «ضريبة المنصب». و «البعد عن الشبهات» حتى لا يكونوا مادة للشائعات والأقاويل.. لكن بعض أهل القمة الآن مختلفون.. أقول بعضهم ولا أقول كلهم.. ولكن هذا البعض على قلة عدده هو الأكثر ظهورا والأكثر إثارة لنفوس الناس..

أهل القمة هذه الأيام بينهم صراعات.. ويأكل بعضهم بعضا فى تجمعاتهم فى مارينا وغيرها. وتتناثر القصص والفضائح حتى تصل إلى بولاق الدكرور وكفر غطاس.. بينهم صراعات على صفقات وشاليهات وأراض، ولكنهم يتساندون إذا تعرض أحدهم لأزمة..

لأنهم يعرفون أنهم مثل الحائط القائم بدون أسمنت.. مجرد قوالب طوب فوق بعضها.. فإذا وقع قالب منها سيقع معه عشرة قوالب، وربما

ينهار الحائط كله.. وسقوط أحدهم يسهل سقوط غيره.. فالعلاقة بينهم غريبة ومعقدة: صراع وتحالف فى نفس الوقت.. ولذلك فإن الحقيقة ضائعة بينهم دائما.. وهم قادرون على تصوير الأمور كما يريدون.. والثروة عندهم هى المعيار الوحيد للمكانة.. الثروة عندهم تعنى القوة.. والمزيد من الثروة يعنى المزيد من القوة.. وطلب المزيد من الثروة والقوة أمر لا نهاية له.. ولذلك فهم لا يشبعون مهما تكدس لديهم من الثروة والقوة وهم مطمئنون إلى أن أحدا لن يسأل من أين كل هذه الثروات؟. لأنهم كلهم فى «الهوا سوا» بدأوا من الصفر، ووصلوا إلى الملايين، وعشرات الملايين، ومئات الملايين.. ولو كان مطلوبا منهم أن يقدموا دليلا على مصادر ثرائهم السريع لعملوا حسابهم - على الأقل - بإخفاء مظاهر الثراء التى تفوق الحدود والتى لا يستطيع واحد منهم أن يقول: إنه ورثها عن المرحوم والده.

ناس مارينا من الصفوة القائمة على الثروة والنفوذ وصل بعضهم إلى درجة الاستهانة بالناس.. واعتبار أن من يقف أمامهم جزاؤه أن يسحق ويكون هو المخطئ، ويستحق ما يجرى له.. يعتبرون أنفسهم «سوبر باشوات» ولا يريدون أن يفهموا أن «المفترى» نهايته سوداء..

وأخطر ما يصيب مجتمعا هو فساد الصفوة.. واختلال القيم عندهم.. واهتزاز ميزان العدل فى أيديهم.. وهذا ما حذرنا منه ربنا حين نبهنا: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها» ولو أنهم أفاقوا من النوم فى العسل لأدركوا أن الأمان لهم ودوام النعمة التى فى أيديهم ليس لهما إلا طريق واحد: احترام الناس، واحترام القانون، وعدم التستر على انحراف أو خطأ أو خروج على القانون مهما كان

الفاعل.. وحين يشعر الناس أن الصفوة التى تملك الثروة والنفوذ تلتزم بالقوانين.. وتحترم القيم.. وتؤدى ما عليها من واجبات كغيرها من المواطنين.. لو فعلوا ذلك لدامت لهم النعمة.. ولأصبحوا المثل الأعلى الذى يقلده ويحتذى به الناس.. أما الآن فإن بعضهم «قدوة» سيئة يتعلم منها الناس الكذب وعدم المبالاة والتهرب من الضرائب والغش وعدم مراعاة المصلحة العامة.

وتبقى القضية ليست مارينا.. ولا هى القصور التى اشتروها بعشرات الآلاف بالتقسيط وباعوها نقدا بالملايين.. والله وحده هو الذى يعلم إن كانت هذه الملايين ثمنا للشاليهات فقط أم أن فيها «حسنة مخفية» مقابل أشياء أخرى..

القضية هى وضع الصفوة من أصحاب الثروة والنفوذ فى المجتمع المصرى الآن.. وهل سيتحولون إلى طبقة «السادة» ويجردون المواطنين من السيادة..

إن كل ما يقال عن مارينا إنما يقصد به ما يحدث فى المجتمع المصرى كله، وينفث عن شعور عام ترتفع درجة حرارته يوما بعد يوم..

وليتهم يستيقظون..!

ومن حق الناس أن تجأر بالشكوى من الفساد المستشرى فى المحليات، بالواسطة والرشوة اعتاد الناس على الوصول إلى كل ما يريدون سواء كان حقا أو باطلا.. الحصول على ترخيص مخالف للقوانين واشتراطات البناء.. تعلية المبانى بدون ترخيص.. هدم المبانى بقرارات من اللجان المختصة التى تشهد بأنها آيلة للسقوط، وهى ليست كذلك.. وحتى اختفاء أوراق ومستندات وملفات كاملة مهما تكن

خطورتها وإلى حد افتعال حريق يلتهم الأوراق ويقضى نهائيا على آثار الجرائم..

كل شيء أصبح ممكنا فى المحليات بالواسطة والنفوذ أو بالرشوة أو بهما معا.. طبعا الفساد ليس بكل هذا الحجم الهائل، ولا يمكن أن يكون قد شمل الجميع دون استثناء كما يتصور الناس، ولكن هذا هو الشعور السائد عند الناس.. والرأى العام يصبح حقيقة واقعة ومؤثرة مادام قد تكوّن، ولا يهم إن كان الرأى العام قائما على حقائق أو على شائعات، فالنتيجة واحدة.. وعلماء النفس الاجتماعى والسياسى يقولون: إن الشائعات تحرك دوافع ومشاعر الناس وسلوكهم تماما مثل الحقائق.. لأن الناس ليس لديها أوراق وأدلة ولا هى جهة تحقيق.. ليس لدى الناس إلا تصريحات المسئولين وما تراه عيونهم.. وتصريحات المسئولين تقول كل يوم: إنه ليس هناك فساد، وكل شيء يسير على ما يرام، وكل الموظفين شرفاء، وكل أعمالهم صحيحة.. والناس ترى عكس ذلك، وكل مواطن عنده قصص وحكايات يحكيها بدموع العين.. هناك من تقول لك: إنها أرملة لم تحصل على حقها إلا بعد أن باعت ما تبقى من مصاغها وقدمته للموظف المختص.. ومن يقول لك: إنه صاحب أعمال، وهناك موظفون يستطيعون أن يخربوا بيته.. كل يوم إنذار.. أو غلق المحل.. أو الحجز على الأموال فى البنوك.. أو عمل مخالفة.. أو جنحة.. حتى يكلم الإنسان نفسه، ويفقد صوابه، فلا يجد إلا أن يدفع.. ويستسلم ويتعايش مع الواقع..

وقد يكون المنحرفون قلة، ولكنهم هم الأكثر ظهورا وتأثيرا وتعذيبا للناس..

وليس هذا كل شيء في المحليات..!

في المحليات قيادات لا تعرف دورها.. ولا تقوم به.. رئيس مدينة لا يرى في هذا المنصب إلا فرصة لتحسين أحواله هو وأقاربه وأصدقائه وشركائه.. وهو يعمل حساب المستقبل لنفسه ولأولاده، ويرتب أموره قبل أن يفقد المنصب.. والنعم لا تدوم..! ورئيس قرية شاطر يعرف كيف يتصرف في الميزانيات، ويسوى الأوراق بحيث لا يستطيع الجن الأحمر أن يكتشف انحرافاته.. والإدارات الهندسية بيدها الحل والربط.. وأى مهندس يستطيع أن يفرض على الناس إتاوة بشكل أو بآخر.. بعضهم يفرض عليهم أن يتولى هو إعداد التصميم الهندسي لكل مبنى جديد، وبذلك يطلب ما يريد بصوت عال لأنه «أتعاب»، وفي هذه الحالة يستطيع المالك أن يرتفع بالمبنى، ويخالف القانون، ولا يلتزم بشروط المناور، ويفعل ما يشاء.. ويمر عليه المهندس كل يوم ولا يرى إلا أن كل شيء على ما يرام.. والعكس طبعا إذا لم يستسلم المالك.

ومشاكل المحليات كثيرة..

أولا: إن دور «المحافظ» نفسه غير واضح وغير محدد.. في سنة ٦٠ عند بدء النظام قيل: إن الهدف هو تحقيق «الحكم المحلي» بمعنى أن تكون لكل محافظة درجة من الاستقلال في شئونها بحيث تضع الخطط المحلية في ضوء الخطة العامة.. وتفرض بعض الرسوم المحلية لتمويل المشروعات التي تقررها.. وتكون لديها المرونة في نقل الاعتمادات من بند إلى بند.. أو إضافة مشروعات جديدة.. أو الاستعانة بالتبرعات والجهود الذاتية.. أو استخدام وسائل مبتكرة لتنمية مواردها..

وقيل بعد ذلك فـى مرحلـة تاليـة: إن «المحـافظ» هـو ممثـل رئيـس الجمهورية، وله سلطات رئيس الجمهورية.. وإنـه هـو القيـادة العليـا السياسية والتنفيذيـة فـى المحافظـة.. وإن دوره دور سياسـى بالدرجـة الأولى.. وإن المحافظ ليس قيادة تنفيذية فقط. ولكن بعد ذلك وصلنـا إلى القول بأن المحافظ هو «كبير الموظفـين» فـى المحافظـة بدرجـة وزيـر.. وواجباته تنحصر فى تنفيذ الخطط والقوانين والقـرارات التـى تصدرهـا السلطة المركزية، وتسـهيل مهمـة المديريـات التـى تعـين قياداتـها مـن العاصمة، وتوضع سياساتها من الـوزارات، وليـس عليـه إلا «التعـاون» و «تسهيل العمل».. بالإضافة إلى الدور المظـهرى الـذى بـرع فيـه بعـض المحـافظين، وهـو عقـد نـدوات ومؤتمـرات للكـلام والخطـب، وحضـور الأفراح والمآتم، على ظن بأن هذا هو «الالتحام بالجماهير»..

والمشكلة الكبرى فى المحافظات هى عدم وجود كوادر إدارية وفنية.. كل الكوادر المدربة ذات الكفاءة الجيدة فى القاهرة.. الـوزارات متخمـة بالكوادر، والمحافظات ليس فيـها إلا الكـوادر «درجـة ثانيـة».. وهـذه مشكلة حقيقية لا تشعر بها الوزارات المركزية فى العاصمة.. فالمحـافظ لا يجد معاونين لديهم خبرة ومقدرة على تخطيط المشروعات أو تنفيذهـا بشكل جيد.. ولا يجد قيادات إداريـة متعلمـة ومدربـة.. وليـس هنـاك معهد محترم وجاد لإعداد قيادات الإدارة المحلية.. ولذلك فـإن رئيـس المدينة لا يعرف اختصاصاته وصلاحياته وحقيقـة دوره إلا من خـلال العمل وبعد سنوات.. وكل واحد يكون لنفسـه فلسـفة عمـل خاصـة بـه، ولا يهم أن تتعدد أو أن تتعارض الفلسـفات ومنـاهج العمـل بـين محـافظ ومحافظ.. أو بين سكرتير عام وآخر.. أو بين رئيـس مدينـة ومـن يـأتى

بعده.. ولا يهم أن يعمل كل من يأتى إلى الموقع على هدم كل ما فعله من كان قبله، ويرى أن كل ما كان قبل عهده كان جاهلية.. وتخبطا.. وفشلا.. وإهمالا.. وهكذا.. تظل المحليات عند نقطة البداية..

ليس هناك «مواصفات» محددة لوظيفة السكرتير العام للمحافظة، أو لرئيس المدينة أو رئيس القرية.. وليس هناك نظام محدد لمتابعة أدائهم وتقييم أعمالهم.. وليس هناك اتفاق على من أين يأتون؟ فهم من مواقع متعددة ليس بينها تجانس أو وحدة فى الفكر.

وليس هناك تحديد للعلاقة بين أعضاء مجلس الشعب والمحافظ وقيادات المحافظة.. هل أعضاء مجلس الشعب هم السلطة العليا؟. وهل مسئوليتهم فى خدمة الجماهير معناها أن يفرضوا رأيهم ورؤيتهم؟. ولماذا لا تكون هناك صيغة واضحة للتعاون؟.

والمحافظ عليه ضغوط لا يتحملها البشر..

ضغوط من فوق.. من السلطة المركزية..

وضغوط من تحت.. من الناس.

وضغوط من أعضاء مجلس الشعب..

وضغوط من الشخصيات القوية ذات النفوذ من أبناء المحافظة الذين يرون أن من حقهم أن يقرروا كل ما يتعلق بمحافظاتهم، وإلا سمموا الآبار للمحافظ، وزرعوا الألغام حوله فى كل مكان..

وضغوط أصحاب الأموال على المحافظ وطلباتهم لا تنتهى، والمحافظ محتاج إليهم لتمويل مشروعاته.. وهم لا يقدمون مساهماتهم لوجه الله ولكن لهم مآرب وشروط.. وشروطهم أن يأخذوا أكثر مما يعطون،

يـأخذون أرض الدولـة، ويـأخذون تراخيـص، يـأخذون المناقصـات والمزادات.. ويأخذون امتيـازات لنشاطهم وامتيـازات شـخصية بـأن يجلسوا على المنصة وفى الصفوف الأولى فى كل مناسـبة. ويظـهروا فـى الصورة إلى جانب السيد المحافظ، وذلك يعطيهم القوة والنفوذ، ويجعـل أمورهم تسير دون عوائق مهما يكن فيها ما فيها.. ولا يستطيع أحد فـى المحافظة أن يفتح فمه بكلمة أمامهم..

والمحـافظ لا يضع خطـة التنمية فـى محافظتـه.. ولكنـها توضـع له مركزيا..

والمحافظات النائيـة يعيش المحـافظ فيـها وحـده فـى فـراغ فكـرى وإدارى.. لا يجـد مـن يسـتطيع أن يفكـر ويبتكـر الحلـول للمشـاكل، ولا يجد من ينفذ مشروعاته وتعليماته بكفاءة.. ومنْ حوله يعيشـون فـى عزلة عما يجرى فـى البلـد.. وليـس هنـاك وسيلة ليذهبـوا إلى القـاهرة ليتعلموا شيئا جديدا، أو ليعرفوا ماذا يحدث خارج الحدود.. وقد حكى الدكتور الجنزورى تجربته حين عين محافظا للوادى الجديد، فلم يجـد فى ديوان المحافظة إلا عددا محدودا من الموظفين، وحـين طلـب بيانـات عن المحـافظة انتهى اليوم ولم تصله. وحـين سـأل الموظـف أجابـه بأنـه لا داعى للعجلة، لأنه لو أنهى العمل فى نفـس اليـوم، فلـن يجـد غـدا ما يعمله..!

والفسـاد فـى المحليـات حقيقـة لا يستطيع أن ينكرهـا أحـد.. وقـد أعلنـها رئيـس الـوزراء فـى ضـوء التقـارير التـى تجمعـت أمامـه.. وما نختلف عليه ليس وجود الفساد أو عدم وجوده، ولكـن مـدى تغلغـل وانتشار وحجم الفساد..

الخطوة الأولى على الطريق الصحيح هى ما بدأته الحكومة بإعادة تقييم القيادات المحلية، والإبقاء على الصالح، وإبعاد غير الصالح مهما يكن «مسنودا».. وأكثر من ذلك أن تكون الوظيفة القيادية لمدة سنة، ولا تتجدد إلا على أساس الإنجازات والسلوك.. وإعادة النظر فى الثروات غير المشروعة التى حققها البعض من صغار وكبار الموظفين..

والخطوة الثانية هى إعداد قانون جديد للإدارة المحلية، يحدد فلسفة العمل.. هل هى إدارة محلية أو حكم محلى؟. وهل المحافظ منصب سياسى أو موظف بدرجة وزير؟. وكيف يشارك شعب كل محافظة مشاركة حقيقية فى اتخاذ القرار.. وإعداد المشروعات.. والرقابة على جهات العمل؟. ولا شك أن أشياء كثيرة قد تغيرت فى النظام الاقتصادى والسياسى تستلزم تغييرا فى أساليب العمل.. وإيجاد صيغة لممارسة الديمقراطية السليمة فى المحافظات.

أما الخطوة الثالثة فهى أن تبدأ الحكومة حملة حقيقية لإعادة بناء الجهاز الإدارى للدولة.. ووضع نظام جديد لاختيار الموظفين وترقياتهم.. ومرتباتهم.. ونظام جديد لإعداد الكوادر، لأن الكوادر ليست نباتا شيطانيا يظهر تلقائيا.. ولكنها صناعة كبيرة يتوقف عليها تقدم أو تخلف البلد. وإذا لم يكن هناك نظام لاكتشاف وإعداد وتربية الكوادر فسوف تتوه هذه الكوادر فى الزحام.

ومع هذه الخطوات لابد من بحث عن طريقة لإيجاد دور للناس.. فالناس لا تكون إيجابية إلا إذا كان لها دور.. أما إذا قامت الحكومة بكل شىء.. واحتكرت التفكير.. وقصرت القرار على السلطة المركزية فسوف لا يبقى للمحليات وللناس إلا أن يتخذوا موقف المتفرج

أو الناقد.. وإذا عودنا الناس على أن نضع أمامهم أفكار ومشروعات الحكومة ليقولوا رأيهم فيها، ويجدوا أن الحكومة تتجاوب مع أفكارهم وآمالهم، فسوف يدب فيهم الحماس لنجاح التنفيذ، لأنهم سيشعرون أن النجاح نجاح لهم.. ومنسوب إليهم..

وقد اكتشفوا فى أمريكا هذه الحقيقة، واعترف بها الرئيس كلينتون حين قال: لقد تركت حكومتنا القيم التى تجعل أمريكا عظيمة: إتاحة الفرصة، وتحمل المسئولية، وإثابة العمل، وفي حين أصبح الغنى أكثر ثراء، فقد قاست الأمرين الطبقة المتوسطة - المنسية - وهى تمثل الذين يكدحون ويلتزمون بالأصول والقيم.. لقد عجزت واشنطن عن إعطاء الأولوية للناس، فلا عجب أن حقق وطننا أسوأ سجل اقتصادى له فى خمسين عاما، كما أن نظامنا السياسى لم يعد فعالا، فواشنطن تهيمن عليها المصالح القوية والبيروقراطية المترسخة، وقد أصاب الأمريكيين الملل من توجيه اللوم، وهم يرغبون فى قيادات لديها الرغبة فى تحمل المسئولية..

هذا ما قالوه فى أمريكا وبدأوا تنفيذ سياسة جديدة جعلت الاقتصاد الأمريكى أقوى اقتصاد فى العالم.

ونحن أيضا يجب أن نقول مثلهم.

كتب للمؤلف

١ - تاريخ ليس للبيع.

٢ - البحث عن المستقبل.

٣ - الغرب والإسلام.

٤ - الأقباط فى مصر والمهجر.

٥ - الأمية الدينية.

٦ - ابتسامة صغيرة (مجموعة قصصية).

فهرس

مقدمة ٩

كيف سندخل القرن الحادى والعشرين ؟ ١٧

تحديات القرن الجديد ٢٩

من «الفهلوى» إلى «الهباش» ٤٣

من الانغلاق إلى الانفتاح الفكرى ٦٥

الإنسان ذو البعد الواحد ٧٩

جذور المشاكل ٩٧

الفساد مثل الأنفلونزا ١٢٧

رقم الإيداع	٢٠٠٠/١١٥٨٦
الترقيم الدولى	ISBN 977-01-6861-0

٢/٢٠٠٠/١٥٧





هـذا هـو العام السابع من عمـر «مكتبـة الأسـرة»..
ومنذ سنوات طـوال لم يلتف النـاس حـول مشـروع ثقافى كبير كما التفوا حول هذا المشروع الثقافى الضخـم حتى أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام، واستجبنـا لهذا المطلب الجماهيـرى العزيز إيمـانًا منا بأهمية الكتاب، وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى إعـادة صيـاغة وتشكيـل وجدان الأمـة واستعادة دورهـا الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبـة الأسـرة» .. أن تعيـد الـروح إلى الكتاب مصدرًا هامًا وخالدًا للثقافـة فى زمـن الإبهـارات التكنـولوجيـة المعاصـرة.. وهـا نحـن نحتفـل ببـدء العـام السابـع من عمـر هـذه المكتبـة التى أصـدرت (١٧٠٠) عنوانًا فى أكثر من «٣٠ مليون نسخة» تحتضنهـا الأسـرة المصرية فى عيونها وعقولها زادًا وتـراثًا لايبلى من أجـل حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

سوزان مبارك



١٥٠ قرشا

مكتبة الأسرة 2000
مهرجان القراءة للجميع